

شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

العدد (181) 15/11/2017



الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ

انفراط مجلس التعاون الخليجي

المعتقل و الرهينة

المملكة السلمانية في صورتها الجديدة

هذا العدد

المملكة المظلومة

نزعة شوفينية حادّة طفت على السطح منذ وصول الملك سلمان الى الحكم.

في الداخل يعتبرها الشوفينيون (وهم جمهرة النظام المصفّقة، ومعظمهم من بيئته النجدية الحاضنة) وطنية!

ملامحها: الدفاع عن النظام وسياساتها حدّ التهديد بالعنف والاعتقال، وتحذير الآخرين من مخالفة النظام. ومن شواهدها: اشعال نزعة ضد العمالة الأجنبية، خاصة الوافدين العرب (اليمنيون، السوريون، اللبنانيون، وغيرهم). ومواصلة الهجوم على سكان الحجاز، واعتبارهم (مُجنّسين) يجب اسقاط جنسياتهم. واعتباره المعارضين ـ او المختلفين في الرأي ـ ليس فقط عملاء للأجنبي، بل أنهم غير أصلاء، وجذورهم خارج البلاد. وأفضل مثال على ذلك ما جرى لجمال خاشقجي. وأيضاً ما تم ترويجه بشأن المواطنين الشيعة في المنطقة الشرقية باعتبارهم (إيرانيون) يجب التخلص منهم وطردهم، بل وقتلهم ان أمكن.

الخطاب المستخدم في الترويج لهذه النزعة الشوفينية يعتمد على الترهيب للمواطنين بأن يكونوا في مواقفهم على سواسية في رؤيتهم لسياسات النظام، وضرورة دعمها، اذ لا يكفي ان تصمت دون ان تخوض فيما يخوض فيه الشوفينيون.

من سمات الخطاب الذي يروجه النظام عبر قنواته الإعلامية ومفرداته السياسية، أنه:

١/ خطاب استعلائي ضد الآخر، يُظهر ان المملكة بريئة وطيبة وتنشر الخير في كل مكان، ولكن العرب ـ بالذات ـ ناكرون للجميل، ويتمنون للمملكة الخراب والدمار. ولهذا نشأت معارك سعودية بأوامر النظام ضد الكويتيين والقطريين والعمانيين فضلاً عن اللبنانيين والمصريين والعراقيين والسوريين (عرب الشمال كما يطلقون عليهم)، تفيد بأن هؤلاء لا خير فيهم، والمملكة متفضلة عليهم، ولكنهم لا يستحقون ذلك، لأنهم (حاقدون حسودون). ويؤكد الخطاب هنا على ضرورة معاقبتهم، ومنعهم من العمل، وإيقاف المساعدات الرسمية لدولهم، وهي مساعدات لم تفد في تليين قلوبهم على المملكة وسياساتها.

لا يكون الاستعلاء الشوفيني (ذي النزعة النجدية) فقط على الخارجي، بل على أي مواطن له رأي مخالف للنظام، حيث يقال له زعماً بـ (ان لحم أكتافك من المملكة، او لحم اكتافك بفضل آل سعود)، وكثيراً ما يقال هذا الكلام لمواطنين عرب عاديين لم يمروا يوماً بالمملكة ولم يزوروها ولا علاقة لهم بها، ولم يعملوا فيها. ولكن هناك تعميم بأن كل أفراد الخليقة أكلت وشبعت في المملكة المتفضلة عليهم، ولكنهم يشتمونها الآن، وبالتالي فهم ناكرو جميل.

٢/ خطاب مظلومية، فالنظام السعودي يقتل ويتهم غيره بالقتل. يبدأ الحروب ويُظهر نفسه بأنه مُعتدى عليه. يهاجم الأقربين ثم يقول بأن أولئك كانوا يتآمرون عليه منذ عشرين عاماً (كما هو الحال مع قطر)، او ثلاثين عاماً (كما هو الحال مع الكويت) التي لم تحفظ جميل المملكة حين وقفت معها في التحرير من احتلال صدام.

كلما زاد النقد لتصرفات ال سعود الرعناء، كان التبرير بأن العالم يستهدف المملكة وشعبها، وان البلاد تتعرض للخطر، وانها لو لم تقم بحرب اليمن، وتشن هجوماً سياسيا على قطر، وتصفع الحريري وغيره، لكانت المملكة في مأزق. وتعتقد الرياض انها (مُعتدى عليها ظلما)، مستهدفة بالصواريخ الحوثية، ومن قبل حزب الله وايران وبالتالي يحق لها الدفاع عن نفسها، وأن كل ما تقوم به هو حماية نفسها من الاستهداف.

٣/ الاعتداد بالنفس يتوازى مع خطاب الشعور بالمظلومية في آن واحد، ففي وقت يظهر فيه الخطاب الرسمي (المظلومية) ولعب دور الضحية، الى حد تقديم شكاوى ضد ضحاياها في اليمن لدى مجلس الأمن، يطغى في ذات الوقت خطاب مناقض، يصور المملكة بأنها قوة عظمى، تستطيع ان تسحق الخصوم وتدمرهم وتشوي جلودهم (قيل هذا عن لبنان واليمن)، بل انها تستطيع ان تضرب طهران، وهي قد هددت بذلك ولن يوقفها الا اسوار موسكو!

فكيف تجمع بين خطاب المظلومية والقوة المتغطرسة؟

يجيبك الشوفينيون، بأن المملكة لم تكن في الماضي تستخدم أوراقها، ولا كامل قوتها، فظنّ خصومها ومنافسوها بأنها ضعيفة، الى أن جاء ملك الحزم وأظهر مكنون القوة، وجعل تمظهرها واضحاً في شن حرب اليمن، وتأديب قطر، وتهديد لبنان، وايران ايضاً. اذن المملكة يمكن ان تكون مظلومة ـ بحسب الخطاب الرسمي الذي يتم تغذيته للجمهور ـ وفي نفس الوقت يمكن شحن الجمهور بأن المملكة قوة لا تقهر، خاصة في عهد محمد بن سلمان، البطل الشاب الذي يغير مجرى التاريخ ليس في بلاده، وإنما في المنطقة كلها!

الملخص الذي تريد ان تصل له الدعاية الرسمية (كرسالة الى الشعب) هو التالي: العالم يستهدفنا، ويجب ان نتوحد ضدّه. نحن ـ كدولة لم نخطئ، ولا نخطئ بحق أحد.. الآخر هو المخطيء ويجب مواجهته وإيذاءه ومعاقبته. ولأن الخطر ماحق، فيجب ان نتحد مع النظام، ومع شخص محمد بن سلمان، ونقبل بسياساته، ونؤيده فيها، دفاعاً عن النفس ضد الأشرار في الداخل والخارج!

السياسة السعودية واضحة العدوانية في الخارج.

وسياسة ابن سلمان في الداخل واضحة العدوان على الشعب، كل شرائح الشعب وفئاته، وحتى المقربين منه.

ومع هذا تبقى المملكة مظلومة!

محمد بن سلمان وأسئلة الاصلاح وإنقاذ الدولة

محمد قستي

هل محمد بن سلمان مصلح؟ وهل نحن في عهد إصلاح؟ وما هو توصيف ما جرى في العهد السلماني منذ بدايته على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، ما هو دافعها؟

هناك التباس في توصيف ما جرى، هل هو: اصلاح؛ احتكار للسلطة وصراع عليها؛ محاربة للفساد؛ تماه مع امريكا وسياساتها؛ تطبيع مع اسرائيل وعهد صهيوني؛ عهد حزم جديد؛ انقاذ للدولة؛ محاربة للفساد؛ تصحيح للإقتصاد؛ مكافحة للتطرف، مواجهة التهديدات التي تواجه المملكة وانقاذها منها عبر الحزم والمواجهة.. الخ.

كل مراقب يستطيع ان يُقدم تقييمه لما جرى خلال السنوات الماضية من خلال زاوية معيّنة، لكن هناك زاويتان اساسيتان تمثلان الدافع الأساس لما جرى كله.

الأول ـ الصراع على السلطة من أجل احتكارها كلية، ونشدد على كلمة (كلية)، حتى يكون الملك القادم مبسوط اليد في فعل ما يشاء، وهذا يرتبط بالموضوع الثاني؛

الثاني ـ انقاذ الدولة من مصير الانهيار، بسياسات تعالج الجذور، ولا يمكن معالجة تلك الجذور بدون وحدة قرار تكون مرجعيته بيد شخص لديه الجرأة لفعل ذلك.

لكي يتمّ هذان الأمران، ويكون أحد الأمراء منتصراً في الصراع على السلطة، مستحوذاً عليها بالكامل، ومدفوعاً بقلق المصير على الدولة واحتمال انهيارها.. فإنه بحاجة الى قرار أمريكي يغطيّه، ويرضى عن سياساته، ويسمح له بتصفية الخصوم داخل العائلة وخارجها، من غير منغّصات. ولكن لهذا ثمنه، كما جرى مع ترامب: (اموال ـ علاقة مع اسرائيل ـ انخراط اكبر في المشروع السياسي الأمريكي على مستوى الصراع الاقليمي ـ واخيراً القيام بتغييرات اجتماعية محددة تتعلق بتوسعة هامش لبرلة المجتمع فيما يتعلق بالمرأة وحقوقها، والحريات الشخصية، والسياحة، وتغيير المناهج التعليمية الدينية، وغيرها).

دوافع غير إصلاحية

دوافع محمد بن سلمان وأبيه في الأساس ليست اصلاحية، ولا تتوخّى الاصلاح للدولة، وإنما الغرض هو السيطرة على الحكم، وتحويل مسار الحكم والخلافة للعرش، من المستوى الأفقي (من الأخ الى أخيه) الى المستوى العمودي (من الأب الى ابنه)، وتصفية الخصوم داخل العائلة المالكة، وكذلك المنافسين المحتملين.

لذا اتخذ الاجراءات عملية تصفية داخل العائلة المالكة، وكان لا بدّ من تصفية مراكز القوى التي تعارض انتقال السلطة الى محمد بن سلمان، او تفرّده الكامل بها:

في الوصول الى السلطة:

- وُضع ابن سلمان على سكّة ولاية العهد، حين تمّت الاطاحة ـ بالترغيب والترهيب ـ بولي العهد مقرن بن عبدالعزيز، فأصبح ابن سلمان ولي ولي العهد. ومن هنا كان التحليل لدى البعض بأن الأمير منصور بن مقرن، الذي تم تعيينه نائباً لأمير عسير، كجزء من ثمن ازاحة مقرن عن ولاية العهد، والذي سقطت طائرته مؤخراً وتوفي.. قد تم اغتياله عمداً، رغم استبعاد ذلك.
- الإطاحة بمحمد بن نايف ولي العهد ووزير الداخلية والذي كان أثيراً لدى الأميركيين، وجاءت اقالته المفاجئة لكثيرين غير مسبّبة، وبعد الضغوط قيل انه (مدمن مخدرات)، وليصار لاحقاً الى مصادرة امواله، وهو تحت الإقامة الجبرية.

في تصفية آخر المنافسين المحتملين، جرى مؤخراً:

- الإطاحة بوزير الحرس الوطني متعب بن عبدالله، الذي لديه قوة عسكرية تصل الى مائة ألف مقاتل. وتم معها اعتقال أخيه تركي أمير الرياض الأسبق، كما جرى الحجر على بعض شيوخ قبائل مطير وعتيبه وغيرهما، وهي قبائل تشكل عناصرها عماد الحرس الوطني وألويته؛ كما جرى مصادرة أموال أبناء عبدالله، ومواليه؛ فضلا عن اعتقال الراس المفكر في الجناح، ونعني به خالد التويجري رئيس الديوان الملكي في عهد الملك عبدالله.
- ضرب أكبر منافس محتمل يمتلك المال والأدوات الإعلامية والعلاقات الدولية، الا وهو الوليد بن طلال، وأيضاً بتهمة الفساد، ومن المؤكد أنه سيتم تجريده من الكثير من املاكه ـ رغم أنه لم يكن يوماً عضواً في الحكومة أو مسؤولا فيها؛ ومن المؤكد ايضاً انه سيخسر السيطرة على قنواته الاعلامية ضمن مجموعة (روتانا)؛ مثلما خسر من قبل بإقفال قناة العرب الاخبارية التي أغلقت بوصول سلمان وبعد ساعات من قيامها بالبث من البحرين!
- ضرب النخبة المالية ورجال الأعمال، ومصادرة أموالهم ـ أو بعضها ـ وأيضا بحجة مكافحة الفساد، وذلك للإستفادة من أموالهم، والتغطية على القرارات السياسية بالإطاحة بوزير الحرس الوطني، ولتجييش الشارع خلف اجراءات السلطة وهو شارع مرتبك مثار من الأزمة الأقتصادية، واي مكافحة للفساد صدقاً ام كذباً فهي تدغدغ المشاعر العامة. من بين نخبة رجال الأعمال: اشخاص محسوبون على اجنحة وتيارات وملوك سابقين، شاركوهم في الثروة والأعمال: ابن لادن، صالح كامل، الوليد بن ابراهيم مالك الام بي سي، وغيرهم.

وضمن هذا السياق، سياق الاستحواذ الكامل على السلطة: سياسياً ومالياً ودينياً واعلامياً، لا بدّ من اضعاف المؤسسة الدينية والتيار السلفي الرسمي، واعتقال رموز التيار الصحوي، لأسباب ثلاثة:

١/ أولاً هي شريك ثانوي في الحكم ولا بد من تقليص نفوذها و(شفط)

قواها، كيما تستقيم المؤسسة كاملاً مع توجهات الحاكم الجديد (محمد بن سلمان).

٢/ لأنها قوة قابلة للإستثمار ان لم يجر السيطرة عليها. يمكن ان يستثمرها اي جناح داخل العائلة المالكة، بل اية قوة سلفية سياسية موجودة او يمكن ان تخرج في المستقبل. وابن سلمان يعلم ان المؤسسة الدينية لا تميل اليه، وإنما لغريمه محمد بن نايف وللتيار المحافظ والمتشدد داخل العائلة المالكة.

٣/ ثم لأن المؤسسة الدينية، لن تشعر بالرضا ـ في أدنى الأحوال ـ تجاه السياسات التي ينوي محمد بن سلمان القيام بها، أو قام بها حتى الآن؛ ونقصد هنا السياسات الاجتماعية الليبرالية الداخلية. ومثلهم الصحويون الذين يُنظر اليهم كمنافس لكلا المؤسستين السياسية التي تمثلها العائلة المالكة، والدينية التي يمثلها هيئة كبار العلماء، حيث تم ضربهم وهم الذين تم تصنيعهم رسمياً بأوامر من الملك فهد بداية الثمانينات لخدمة مشروع الدولة.

من كل ما جرى نفهم مجدداً، أن الذي يدور في بال محمد بن سلمان وأبيه، لا شيء سوى الاستحواذ على السلطة، واحتكارها بالكامل، في عملية لم يقم بها ملك من قبل منذ تأسيس الدولة، بمن في ذلك مؤسس الدولة نفسها، عبدالعزيز آل سعود (والد الملك الحالي وجد ولي العهد).

لهذا لا يجب النقاش أساساً فيما اذا كان ما قام به محمد بن سلمان عملاً اصلاحياً أم لا؟

فالإصلاح الاقتصادي او السياسي او الديني او الاجتماعي ـ المزعوم ـ لم يكن هدفاً، وإن تحقق بعضٌ منه بصورة عرضية، فهو لم يكن مستهدفاً بذاته.

إنقاذ الدولة من خطر وجودي

حتى موضوع إنقاذ الدولة من محنتها، وإخراجها من ورطاتها المحلية والخارجية، لم يكن مستهدفاً بالضرورة بصورة مباشرة، وقد يكون ملحقاً بالهدف الأساس وهو (احتكار سلمان وابنه وأحفاده) للعرش ما بقيت الدولة.

فالملك الحالي ليس الوحيد المصاب بالقلق على مصير الدولة، بل على وجودها. كل النخبة النجدية الحاكمة، حتى المختلفة مع النظام، تشعر بقرب نهاية الدولة، وأنه لا بدّ من عمل شيء. وهذا الشعور ليس جديداً، بل هو بدأ بالصعود على السطح منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ولكنه يتأكد مع مرور الوقت، كلما ألمت بالدولة خسائر خارجية في نفوذها السياسي، وخسائر داخلية تجلّت في العجز عن تحقيق منجز للمواطنين، ومواجهة المشاكل الخدمية المحلية، وفي مقدمها البطالة والسكن.

مالذي يجعل سلمان اكثر حماسة في انقاذ الدولة من غيره، وقد كان أحد صنّاع مأساتها وفشلها وهزائمها؟!

واضح هنا، حقيقة أزمة الدولة السعودية الوجودية ـ تماماً مثل القلق الوجودي للدولة الصهيونية، وليس مجرد نظام الحكم ـ لكنه جرى استخدام هذا القلق لتبرير الاستحواذ على السلطة.

جمع الملك سلمان ـ كما تقول الروايات ـ عدداً من مشايخ هيئة كبار العلماء قبيل ساعات من الإطاحة بمحمد بن نايف، وطلب منهم مبايعة ابنه، محذراً بأن ليس أمام البلاد خيار الا التذرّر والفناء، وانه لا بدّ من مساعدتهم، والا فإنّ الجميع سيكون خاسراً.

لا يحتاج مشايخ الوهابية الكبار للكثير من الإقناع، فهم يعلمون ان مصيرهم ومصير مذهبهم مرتبط بالدولة. الدولة بالنسبة لهم مجرد مركبة لترويج المذهب؛ مثلما المذهب مجرد مركبة لتعضيد حكم العائلة المالكة، كما يرى ذلك آل سعود.

سيتحمل مشايخ الوهابية اذن، ما يقوم به النظام من مخالفات بنظرهم، وسيصمتون عن السياسات التي يعارضونها، حفاظاً على ما في يدهم وبقاءً للدولة التي لاتزال تسندهم.

في التقييم العام لإجراءات محمد بن سلمان، خاصة الأخيرة منها، والتي أخذت عنوان (مكافحة الفساد)، لا يمكن النظر اليها على قاعدة: هل تؤيد مكافحة الفساد أم لا؟ كما يريد مؤيدو النظام، فإن قلت أنك ضد الاجراءات، قيل لكَ بأنك تدعم الفساد، وإن قلتَ أنك مؤيدٌ لمكافحة الفساد، جوبهت بأسئلة مثل: لماذا مكافحة الفساد الآن، وبعد نصف قرن على الأقل من استشرائه؟ كيف يكافح الفساد من يده ملطخة بالفساد، كالملك نفسه، وابنه الذي اشترى قبل أشهر يختاً من ثري روسي بملياري ريال؟ ثم هل أموال المفسدين التي يراد مصادرتها، والتي كشفت وول ستريت جورنال ان النظام يريد استحلاب ثمانمائة مليار دولار من اصحابها، هل هذه الأموال ستدخل خزينة الدولة، وتُصرف على الحاجات الملحة للمواطنين، أم تذهب لتغذية الحروب، وشراء الولاءات الأجنبية، ويتقاسم ما يُنهب منها المفسدون ضمن حاشية محمد بن سلمان الجديدة؟!

في بعض الأحيان، توضع اجراءات محمد بن سلمان في سياق اصلاحي اجتماعي لبرالي، فيقال: هل تؤيد سواقة المرأة للسيارة؟! وهل أنت مع تصفية مراكز القوى في العائلة المالكة؟ ولبرلة الحياة الاجتماعية؟ واعتقال المتطرفين الدينيين الذين كانوا بالأمس حلفاء للنظام؟

اليست هذه الإجراءات في مجملها جيدة؟

نعم! بغض النظر عن الهدف من ورائها، وبغض النظر عمّن أملاها على محمد بن سلمان.

هذه الاجراءات مجرد خيارات، ولكل خيار ثمنه السياسي في نهاية الأمر.

لكن حذار من أن توضع تصرفات النظام في اطار اصلاحي، إذ لم تمر على البلاد فترة قمع كما هي عليه الآن منذ تأسيسها.

هذه حقيقة. والحقيقة الأخرى هي أنه لا يلوح في الأفق القريب ولا البعيد نية رسيمة للقيام باصلاحات سياسية في البلاد، ولا مشاركة وطنية في صناعة القرار، ولا توجد آمال يعتدّ بها في تحسين الوضع المعيشي للغالبية العظمى للمواطنين.

صناعة ستالين جديد: محمد بن سلمان

عمر المالكي

يخشى كثيرون من ان الحملة القمعية المترافقة لاحتكار السلطة في السعودية، والتي يستُخدم فيها الأعلام الحديث بكافة أشكاله، مترافقاً مع سيطرة شبه شاملة على فضاء الحريات العامة، واعتقال كل أصحاب الرأي والنقد.. يخشى هؤلاء من أن البلاد تصنع طاغيتها بشكل لم يحدث لا في المضمون ولا في الشكل في تاريخ البلاد.

أوضح أمثلة الطغيان السلماني، هو أنه هو وابنه لم يوفرا أحداً من الاعتقالات وإخماد الصوت، فضلاً عن الإعدامات التي لم يسبق ان شهدت مثلها المملكة في تاريخها، لا من حيث التنفيذ ولا من حيث العدد، كما لا تشهد مدد سجن للناشطين بالطول مثلما شهده عهد سلمان وابنه. فأقل شيء لديهما: سبع سنوات سجن لتغريدة، وأعلاها بين خمس وعشرين سنة الى ثلاثين سنة، لمعتقلين طالبوا بالإصلاحات، وأعمار هؤلاء الضحايا تفوق احيانا الثمانين عاماً، كالمحامي سليمان الرشودي. وفوق ذلك هناك المنع من السفر لمدة طويلة بعد قضاء مدة السجن.

هذا ونحن لا نتحدث عما يجري في السجون، ولا عن التهديدات للعوائل، ولا التعذيب والقتل وتوسع المنع من السفر.

لم يوفر ابن سلمان شريحة اجتماعية، ولا منطقة ولا حقوقيين، ولا اصلاحيين، ولا ناقدين، ولا دعاة دين، ولا موالين حتى للنظام إلا وضربهم بعصاً غليظة. حتى القضاة الخاصين بوزارة الداخلية الذين أصدروا أحكام الإعدام، واحكام السجون طويلة المدى، سجن نحو ثمانية منهم في حملات النظام الأمنية مؤخراً، في معركة احتكار السلطة بقضّها وقضيضها.

اكثر من بلدة تمّ تهديمها على رؤوس سكانها في غرب المملكة (مقنعة مثلاً).

ومدنٌ أخرى تم تدميرها في شرقها بالدبابات (العوامية) لقمع تمرد محدود فيها.

اذن نحن أمام ملك وابنه متغوّلان، يريدان احتكار السلطة وتحويل مسار وراثة العرش، وليس لديهما مانع من استخدام أقصى حدود العنف والدموية.

السؤال: لقد مضى على العهد السلماني نحو ثلاث سنوات، فإلى أي حدّ نجح محمد بن سلمان في مشروعه؟

التغيير السريع

ليس صحيحا القول بأن محمد بن سلمان كان فاشلا بالمطلق. فالمسألة تتعلّق بالموضوعات والخيارات، ومواجهة التداعيات.

خلال السنوات الثلاث رأينا استعجالاً في القرارات والأوامر باتجاه التغيير (بغض النظر عن كنهه).

ربما كان ذلك مدفوعاً بالخشية من وفاة الملك سلمان دون أن يُنجز تحويل السلطات كاملة الى ابنه؛ وهو الأمر الذي وقع فيه الملك عبدالله، الذي تباطأ في تحويل السلطة الى ابنه متعب، فكانت النتيجة اعتماده تلفيقات، جرى بموجبها تعيين مقرن ولياً لولي العهد سلمان، ثم اطيح به بعد موت الملك، والنتيجة تمّ تدمير كامل جناح الملك عبدالله، واعتقال عدد من ابنائه، والقضاء على مستقبلهم السياسي، ونهب ثرواتهم باسم مكافحة الفساد.

الملك سلمان ورث من الملك عبدالله خطّة طريق جاهزة، لم يبقَ من اتمام تطبيقها الا الشيء القليل، فاتخذ اجراءات سريعة قبل أن يدهمه الموت، فيكون مصير ابنائه في رحم الغيب أيضاً لمن يأتي بعده.

ولربما ايضاً كانت السرعة في اتخاذ القرارات، تعود الى الخشية من انهيار الدولة، أو على الأقل انهيار نفوذها الإقليمي. لذا لم يكن هناك تدبّر ودراسة وتمعّن في الخطوات السياسية السعودية، وأوضح مثال على ذلك الأوامر المتسرّعة بشنّ الحرب على اليمن، والتي استدعت أيضاً مواجهات مفتوحة مع أكثر من دولة، وتشكيل تحالفات (واتساب) لا قيمة لها على الإطلاق، اللهم الا دفع تكاليف مالية لشراء ولاءات دول. ومثله فتح أزمة مع قطر، واخيرا مع لبنان، وكلها جاءت بناء على قرارات عشوائية متخبطة بلا دراسة لا في التوقيت ولا في الأدوات ولا في تمعن النتائج الكارثية او السلبية.



عبدالله لم يكمل الشوط فيستحوذ على السلطة فعيّن مقرن ولياً للعهد أطاح به سلمان لاحقاً

وسرعة اتخاذ القرارات وجدناها في الجوانب الاقتصادية، وتحويل اقتصاد الدولة بشكل سريع من اقتصاد ريعي الى اقتصاد ضرائبي يدفع المواطنون أثمانه، من رواتبهم ابتداءً، ومن مدخراتهم تالياً. ما اكثر الضرائب على السلع والخدمات، وآخرها ضريبة القيمة المضافة، لكن هل

تحل هذه ازمة الاقتصاد؟.

خطط ابن سلمان الإقتصادية ـ جميعاً دون استثناء ـ لم تتح لها دراسة واعية، وانما هي كلها لا علاقة لها ببناء اقتصاد صحيح، ولا بتدبر نتائجها. من يطلع على تفاصيل (رؤية ٢٠٣٠) سيكتشف كم هي أحلام وأوهام يصعب تحقيق معشارها، وليس تحقيقها كلها! من يقرأ تفاصيل أحلام (مشروع البحر ومشروع نيوم، وغيرهما) يدرك بسهولة أن ما يقدمه ابن سلمان لا علاقة له بالواقع. وفي احيان أخرى يدرك حجم المغامرة، مثل مشروع بيع أرامكو النفطية. اما اقصى الوهم فهو زعم محمد بن سلمان بأن البلاد ستستغني عن النفط في عام ٢٠١٨! من خلال اعتمادها على الاستثمارات فقط!

سرعة التغييرات الاقتصادية وزيادة الضرائب، حذرت منها مؤسسات مالية دولية بأنها قد تسبب اضطرابات سياسية؛ وزيادة في الجريمة، وعدم استقرار اجتماعي؛ وقد تقضي سياسة التقشف على النمو الاقتصادي، وتزيد من البطالة، وهو ما حدث بالفعل. بل حدث ما هو اكثر وأسوأ منه.

البعض يعزو سرعة التغيير في السعودية ـ في مجالاته المختلفة ـ بأن الأمير الشاب محمد بن سلمان لا يريد الإنتظار، لكننا نعلم ان القرار ـ كما يفترض ـ هو بيد أبيه الملك، الذي دفع بابنه الى الواجهة، وقد أعطاه الصلاحيات، وجلس هو على الكرسي الخلفي يتفرّج ويعمل كما لو كان مستشاراً، وفي هذا إبعاد لنفسه عن الكلام واللغط بحقه في حال فشلت خطط ابنه، فالإبن هو من سيتحملها، وفي نفس الوقت فإنه بعمله هذا، يعطي ابنه الفرصة الكافية ليمارس المُلك كأن أباه ليس حياً، فيفوز بالمجد وحده، ويعمّد موقفه كملك قادم يمكن الوثوق به.


سلمان وابنه: الشاب الذي لا وقت لديه للإنتظار والتدبّر في القرارات!

وتيرة التغييرات على الصعيدين الاجتماعي والإقتصادي، ستجعلان السعودية بلداً مختلفاً في ظرف زمني قصير قد لا يزيد عن العامين، وربما أقل من ذلك حتى. وبسبب اتخاذ القرارات السياسية الحادة والعنيفة، والحروب التي شنتها الرياض، ستكون السعودية غريبة ـ وهي كذلك الآن ـ على اولئك الذين يشهدون كيف تحولت المملكة الى بلد معتدي ودموي يصدر الحروب والإرهاب والتطرف ويعادي الأقربين كما الأبعدين.

أزمة الارتباطات الخارجية

دائرتان عمل الملك سلمان وابنه عليهما منذ مجيئهما الى الحكم والامساك به.

دائرة داخلية، وتشمل: تصفية مراكز القوى داخل العائلة المالكة؛ وإضعاف المؤسسة الدينية على المستوى الاجتماعي؛ وانتهاج سياسة اقتصادية مختلفة؛ ولبرلة الحياة الاجتماعية والتي محورها المرأة السعودية وحقوقها.

في كل هذه القضايا ـ وهي الأهم بالنسبة لأمير شاب يريد الوصول الى السلطة، أو لملك يريد توريث العرش لابنه ـ يمكن القول أن هناك نجاحاً في السيطرة على مفاصل السلطة والحكم، وضرب العائلة المالكة واخضاعها لسلطان محمد بن سلمان.

لم يعد هناك من قوى منافسة على العرش بعد اليوم. هذا يمثل نجاحاً، وان كانت اكثرية العائلة المالكة منزعجة مما جرى.

أيضاً، فإن ضرب المؤسسة الدينية، وتهميشها، وشبه الغاء هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم ضرب التيار الصحوي تحت زعم العمالة لقطر، كل هذا تمّ بالفعل وهو يعدّ نجاحاً، بغض النظر عن المرارة لدى الوسط السلفي النجدي خاصة.

ومثل ذلك، فرض سياسة اقتصادية تقشفية وضرائبية، أزعجت معظم المواطنين ولازالت.. فقد فرض الأمير محمد بن سلمان ما يريد، بغض النظر عن طبيعة تلك السياسة وتفاصيلها. لقد أحدث التغيير وكفى!



رؤية ابن سلمان عمياء.. مجرد وعود وحبر على ورق حتى الآن ولا أفق لنجاحها

في ميدان الحياة الاجتماعية جرى تغيير هائل، عماده هيئة الترفيه ونشاطاتها، وأقرّ حق المرأة في قيادة السيارة خلال أشهر قادمة. هذا سيحدث تحولاً اجتماعياً غير مسبوق في تاريخها، وهذا الفعل له مؤيدوه الكثر داخل المملكة، بل يمكن القول أن هناك أكثرية تميل اليه وتؤيده.

زد على ذلك فإن مكافحة الفساد ووضع المفسدين في السجون، برغم ان العملية انتقائية، وأنها جاءت في ظروف اقتصادية صعبة للمواطن والدولة، وبرغم أن ابن سلمان وأبيه ليسا بعيدين عن الفساد أن لم يكونا من أكبر رؤوسه، وايضا برغم الابعاد السياسية لشعار مكافحة الفساد.. فإن المكافحة هذه غير مسبوقة ونالت من الرضا والإعجاب حداً جماهيرياً بعيداً.


تصفية الخصوم: أسقط ابن نايف فاستسهل اسقاط البقية!

اذن ضمن الدائرة الداخلية المحلية، هناك نجاح كبير لمحمد بن سلمان وأبيه، فقد حققا ما أراداه، وأمسكا بالسلطة بكل اطرافها، ويكفينا ان نلقي نظرة على مناصب محمد بن سلمان، لنعرف حجم السلطة غير المسبوقة التي بيديه.

الدائرة الخارجية: كان يمكن أن يتعدّل ميزان الرضا والسخط الشعبيين على السياسات (السلمانية) لولا أن العهد السلماني شهد أيضاً سياسات خارجية مندفعة متهورة مكلفة اقتصادياً ارتدت على حياة المواطنين اليومية. ونقصد هنا تحديداً: حروب النظام السلماني الخارجية في اليمن وسوريا وقيامه بدور الرائد في الثورات المضادة في مصر والبحرين، فضلا عن التخريب المتعمد للوضع في العراق وسوريا. هذه المعارك التي خاضتها السعودية، كانت في معظمها غير مدروسة، وغير ناجحة. بل هي فاشلة فشلاً

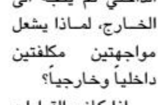
ذريعاً.

نعم.. فإن الدور السعودي في البحرين ومصر وسوريا والعراق سابق على العهد السلماني، وقام به الملك عبدالله.

الملك سلمان افتتح عهده بحرب اليمن، وواصل حرب سوريا والعراق، وأشعل أزمة قطر التي كادت ان تصل الى الحرب المباشرة، ثم اخيراً اشعل معركة مع لبنان بإقالة الحريري واحتجازه.

لماذا قام سلمان بهذه السياسات، طالما ان لديه معركة داخلية لتوريث ابنه الحكم؟

اذا كان الوضع الاقتصادي سيئاً بفعل الفساد، ودفع تكاليف الثورات المضادة، والتخريب في سوريا والعراق، لماذا يعمد سلمان وابنه لاشعال حـــروب وتـأسـيـس تحالفات عشرية وغير عـشرية مـكـلـفـة، في حين كان ينبغي له ان يركز على بناء الوضع الداخلي ثم يتجه الى الخـارج، لمـاذا يشعل مواجهتين مكلفتين داخلياً وخارجياً؟



متعب.. أنتم السابقون ونحن اللاحقون!

اذا كانت القرارات الداخلية ناجحة في كثير منها، فإن حروب سلمان وتدخلاته كانت كلها فاشلة: في اليمن وقطر ولبنان وكردستان العراق وايران. ولهذا الفشل ارتدادات سياسية واقتصادية وأمنية.

وعموماً فإن دوافع الفعل الخارجي السلماني من حروب ومعارك محددة أهمها اثنان:

الاول - ان المملكة حين استلمها سلمان لازالت في وضع نزف سياسي في نفوذها، فكأن النخبة النجدية أرادت القول بأنه لن ينجح ايقاف هذا النزف الا بسياسات (حازمة) تصل حدّ الحرب. ظنّ هؤلاء ان سبب خسارة السعودية لنفوذها انها لم تفعّل أوراقها السياسية والأمنية والاقتصادية، وتتخذ سياسات حازمة تجاه خصومها، وكذلك تجاه حلفائها. هذه المقاربة السعودية قادت الرياض مباشرة الى حرب اليمن، ولهذا سميت (عاصفة الحزم)، وسمي الملك بـ(ملك الحزم)، وكانت كارثة لليمن، وهزيمة للسعودية، بانت معالمها مبكراً. وحين استعجلت السعودية نصرا على قطر، خسرتها بعد اسبوعين، وظنّت انها بحزمها مع قطر إنما تؤدّب الكويت وسلطنة عمان، فلم يحدث ذلك، وبالتالي هي على أبواب تفكيك مجلس التعاون الخليجي الذي يعدّ أداتها الأساسية في السيطرة وفي قوتها الاقليمية.

الثاني - ويتعلق بدور المملكة كجزء من حلف امريكي في المنطقة، لديها وظائف محددة فيه، وهذا فرض عليها الاندماج في سياسات عداء خارجية، بعضها على الأقل استمرار لما سبق، وبعضها الجديد له علاقة بالثمن الواجب ان يدفعه سلمان وابنه نظير قبول واشنطن بابن سلمان ملكا، وبأن تخفف الضغط على الرياض كراعية للإرهاب (قانون جاستا). الثمن هو: علاقة مع اسرائيل؛ ومئات المليارات يتم دفعها كما حدث لترامب في زيارته للرياض، وتعديل في سياسات الرياض الداخلية بحيث تخفف من بؤرة التطرف والتكفير. وعليه، فإن بعض سياسات المملكة الخارجية في العهد السلماني، مطلوبة امريكيا واسرائيلياً، بما فيها التصعيد ضد ايران.

ومهما يكن من أمر، فإن السياسة الخارجية السعودية غارقة في الخسائر والفشل، ولا يختلف العهد السلماني عن سابقه إلا في الحجم، خاصة فيما يتعلق بحرب اليمن.

كان هناك من ينظّر لحقيقة حاجة المملكة لتهدئة صراعاتها الخارجية خاصة مع ايران، وايقاف عدوانها على اليمن، وأن تتخفّف من تدخلاتها في العراق وسوريا ومصر، كوسيلة مهمة لإنجاح رؤية ابن سلمان الاقتصادية، فالرؤية بحاجة الى امكانيات مادية والى بيئة ومناخ ملائم، وعدم الاستقرار لا يسمح لها بالنجاح. لكن الرياض عكست الآية، وأشعلت التوتر أكثر حتى في محيطها الخليجي. اخيراً قيل بأن الرياض قد غيّرت موقفها وتخففت من تدخلاتها في سوريا والعراق، لكن الحقيقة الصلعاء هي: الرياض خسرت المعركة تماماً في هذين البلدين، ولم تعد بيدها أية اوراق تلعبها، وليس لها أية مكاسب فيهما.

أزمتا الخيارات والتداعيات

لكل قرار اتخذه محمد بن سلمان وأبوه الملك تداعيات، ومتواليات.

القرارات أشبه ما تكون بخيارات، وكل خيار سياسي جرّ معه قرارات أخرى، بالنظر الى تداعياته.

بقدر كبير من القناعة، يمكن القول بأن مجمل القرارات التي اتخذها الملك وابنه منذ وصولهما للسلطة، كانت مترابطة إجبارياً، يستوي في ذلك الترابط بين السياسة والاقتصاد، وبين الحرب والسياسة والاقتصاد والاجتماع.

حرب اليمن مثلاً، لا بدّ ان تؤدي الى تفاقم الأزمة الإقتصادية، التي هي الأخرى لها انعكاسات اجتماعية.

وحرب اليمن مثلاً، غذّت الخلافات داخل العائلة المالكة - ليس في بدايتها - وإنما بعد أن بان فشلها، وأرادت اطراف داخل اجنحة العائلة المالكة استخدامها ضد ابن سلمان، في عملية الصراع على السلطة.



اعتقال الوليد بن طلال ومصادرة امواله
وانضاب قوته وقتل طموحه السياسي!

وكانت هناك نظرية القفز الى الأمام، والحرص على تحقيق منجز يغطي أو يبرر حرب اليمن، فكانت الأزمة مع قطر محشوثة بذلك الوهم. ومحشوثة ايضاً بالرغبة في إيجاد حدث يغطي على عملية اقالة ولي العهد محمد بن نايف. وإقالة ابن نايف سببت شرخاً في بنيان العائلة المالكة والأجهزة الأمنية، وامتعاضاً داخل الاسرة والمؤسسة الدينية.

والخشية من جاستا وترامب، استدعى اثقال كاهل الدولة برشوة غير مسبوقة في التاريخ تصل الى ٤٨٠ مليار دولار. وهذا استدعى ايضاً استمرار العمل بوتيرة متسارعة لاستحصال المبالغ من الضرائب. وللتنفيس على

المواطنين المستائين، كان لا بد من اشغالهم بهيئة الترفيه وبرامجها. وهيئة الترفيه ما كان لها ان تنجح او حتى تبدأ قبل الاطاحة بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تلك الاطاحة التي أدت الى توتر في العلاقة بين التيار السلفي وآل سعود.

وأيضاً من أجل استكمال حلقة السيطرة على السلطة من قبل ابن سلمان، كانت اقالة متعب وزير الحرس واعتقاله، وهذا أدى الى ضرب القبائل الأكبر والأقوى المناصرة للحكم (مطير وعتيبة). وما كان هذا التغيير المتسارع يأتي بدون رضا ترامب، وثمن ارضائه ليغطي السياسات السعودية هو استحلابها ماليا اكثر، وتطويعها لاستعلان علاقاتها مع الكيان الصهيوني، وهكذا.

لكن وبشكل مجمل، فإن قرارات ابن سلمان ـ الداخلية التي نجح في الكثير منها، والخارجية التي فشل فيها كلها تقريبا، كان لها تداعيات سلبية، نشكّ أنه وأبوه كانا على وعي دقيق بها، او اخذاها بالحسبان. لنأخذ بعض الأمثلة:

- هناك حديث واضح، عن تحوّل جوهري في أيديولوجية الدولة المذهبية السلفية، هذه الأيديولوجية التي سوّغت توسّع ال سعود واحتلال المناطق الأخرى بقوى نجد القبلية والحضرية، ما أفضى الى قيام الدولة السعودية. مؤشرات ذلك اضعاف واعتقال رجال من المؤسسة الدينية او المحسوبين على التيار السلفي؛ ومشاريع محمد بن سلمان الاستثمارية في السياحة تنبيء عن ذلك، والنقاشات على الصفحات المحلية بشأن العلمانية والليبرالية وضرورتهما ـ وان بصورة مبتورة ـ تعطي هذا الانطباع؛ كما ان تحريض تلك الصحافة على التيار السلفي والمشايخ واضحٌ لا لبس فيه؛ فضلاً عن أن لبرلة المجتمع بما في ذلك قيادة المرأة للسيارة والسفر بدون محرم والغاء نظام الولاية (الوصاية/ وليس القوامة) بما يغير الصورة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، كان أكبر من طاقة المشايخ الوهابيين على التحمّل مهما كان ولاؤهم، حتى ان الشيخ الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، رفض ان يعطي رأيا في الموضوع رغم الإلحاح عليه بذلك.



قبل رأس المفتي، واحتكر السلطة الدينية بدلا منه!

ماذا يعني التحوّل عن أيديولوجية الدولة الوهابية؟ انه يعني تمزّقاً في النسيج النجدي الحاضن للسلطة ابتداءً. وهو يعني اضعافاً لشرعية الحكم، دون أن يتوفر البديل للنظام؛ فلا هو نظام ديمقراطي، ولا هو يعد حتى ببعض الاصلاحات السياسية وليس في نيته فعل ذلك. وإيجاد مصدر آخر للشرعية يعوض النقص فيها، يحتاج الى وقت غير قصير، خاصة وأن النظام السلماني يعاني نزفاً في هذه الشرعية بسبب الأزمة الإقتصادية التي جلبت عليه نقمة الأكثرية الشعبية، وهو اليوم في حال تقشف، ولا يستطيع ان يقدم منجزاً يبقي (شرعية الانجاز) على حالها، فضلاً عن أن يطورها لتعوّض الناقص منها.

نقصان الشرعية ونزفها، ستكون له ارتدادات على الاستقرار، أهمها: نمو داعش في حاضنة النظام، وضمن مدرسته الفكرية المفرخة لفكر داعش المتطرف. فضلاً عن ازدياد المعارضة المطالبة بإزالة النظام أو إصلاحه. وقد يتطور الأمر الى الأسوأ في حال فشلت المشاريع الاقتصادية، حيث من الواضح نفاذ صبر المواطنين من الأزمة الاقتصادية.

فوق هذا، فإن مكانة المملكة في العالم الاسلامي المبنية على أساس احتضانها الأماكن المقدسة، ستتراجع كبيراً، كما ستتراجع السياسة الخارجية السعودية التي تعتمد في كثير من جوانبها على النفوذ



احتجاز الحريري سبب كارثة للنفوذ السعودي بلبنان

الفكري الوهابي، حيث لا أحد من المسلمين يتصور ان تكون السعودية دولة مثل باقي الدول، كالإمارات او قطر او البحرين او غيرها.

- الانتقال من نظام اقتصادي قائم على (الريع) تكون فيه الدولة صاحبة تقديمات واعطيات وخدمات، تفادياً لمنحه (حقوقاً سياسية).. الى نظام ضرائبي صارم ومتسارع، ليس فقط يقضي على الريع، بل يزيد مطالباً المواطن بضرائب متعددة لا نهاية لها، وأثماناً باهضة على خدمات الدولة.. هذا كله له تداعيات واضحة على الأمن الاجتماعي. فحتى الآن زادت نسبة البطالة، وأغلقت الشركات، وهربت الأموال الى الخارج، خاصة بعد الضريبات الأخيرة التي وجهها محمد بن سلمان لأصحاب رؤوس الأموال ـ الحلفاء للنظام سابقاً.

واضحٌ جداً، أيضاً، انه منذ أكثر من عام، تصاعدت الجريمة بشتى أشكالها، انعكاسا لواقع اقتصادي متدهور. والنظام هنا، حين اتخذ قراراته الاقتصادية، كان جلّ همّه تخفيض نفقات الدولة والغاء المشاريع الحكومية، من اجل توفير أموال لحروبه ولإرضاء أسياده الأمريكيين تسهّل الفرار من تداعيات (جاستا)، وتقبل بتتويج ابن سلمان ملكاً؛ لكن هذا لا يكفي لتعويض تراجع اسعار النفط، فكان لا بد من الضرائب، دون ان يدور بخلد الأمير وأبيه بأن المواطن لا يستطيع تحمّل نظام سياسي وأمني صارم، اضافة الى وضع اقتصادي غير مريح؛ وان التحول الى الضرائب يفترض ان يترافق معه انفتاحاً سياسياً (مقابلا). فالضرائب ثمنها سياسي (بعض الحريات والحقوق السياسية على الأقل). لكن ابن سلمان لا يريد ان يدفع ثمناً، متعللا بأن الأزمة الاقتصادية مؤقتة، وان الضغط على الرواتب والعلاوات محدود، وان الرؤية الاقتصادية التي وضعها ستكون فاعلة في وقت قريب.

لكن هذا ليس صحيحاً. إذ لم تكن الاجراءات الاقتصادية التي اتخذها

ابن سلمان مؤقتة أو تتعلق بوقت او محدودة بزمن، بل هي حزمة تؤكد تحولا عميقاً وجوهريا ومستمرا في السياسة الاقتصادية للدولة. وبالتالي لن يتغير الحال في المستقبل القريب، ولا البعيد في النهج الاقتصادي للدولة.

من المؤكد ان مشاريع التحول الاقتصادي محفوف نجاحها بالشكوك، وسلوك ابن سلمان الشخصي في ادارة الاقتصاد لا يشي بحلول للأزمات الحادة التي تبحث عن حلول فورية. وعليه يمكن التوقع بأن الوضع الاقتصادي في السعودية سيكون عامل اضطراب سياسي وأمني في المرحلة القادمة، بل قد يكون المحرك الأساس لذلك الإضطراب المتوقع. هذا لم يعره ابن سلمان اهتماما كافياً، ان اهتم به أصلاً.

- في موضوع السياسة الخارجية، تبدو الصورة اكثر وضوحاً. فتداعيات العدوان السعودي على اليمن اكثر من ان تحصى. العسكرية والأمنية والإقتصادية والنفسية، فضلاً عن آثارها على سمعة السعودية في محيط العالم العربي وفي العالم أجمع، كدولة معتدية لا تحترم الانسان، وترتكب ابشع الجرائم. التداعيات الأخطر لهذه الأزمة، ليس فقط خسارة النفوذ في اليمن بشكل كبير، بعد ان كان مزرعة للسعودية لا ينافسها فيها أحد. فالجراح التي سببتها الأزمة، ستكون لها آثار على العلاقة بين البلدين لعقود قادمة. والاختراقات اليمنية للأراضي السعودية قد


العدوان السعودي على اليمن: نزف انساني، وخسارة سعودية محققة

تنذر بما هو أخطر. فقد تسقط مدن سعودية كبرى، وقد تُضرب مدن في نطاق الرد بالمثل (حرب المدن بالصواريخ والطائرات) بما يكون له آثار كارثية على مصير الحرب وعلى الوضع الداخلي برمته. وقد تتصاعد الأزمة وتصل الصواريخ الى المنشآت النفطية السعودية، فتشعل ازمة دولية من جهة ارتفاع أسعار النفط، ومثله قد يحدث في حال التعرض للسفن النفطية السعودية في البحر الأحمر.

في كل الأحوال فإن حرب اليمن خاسرة بكل المقاييس، ولكن الحمق والرعونة وحدهما هما الدافعان الأساسيان للاستمرار فيها.

السعودية التي حاربت العراق وسوريا بشباب من دواعشها وقواعدها وبفكر وهابي متطرف، خسرت حربها في البلدين، وقد ترتد عليها حيث حذر موالون علناً من ان هذه الفترة هي فترة الانتعاش الداعشي الداخلي.

فتح المعركة السياسية باستمرار على ايران والتصعيد السياسي معها، لم يكسب الرياض شيئاً البتة، بل زاد من سرعة الانهيارات الإقليمية وتضاؤل النفوذ السعودي.

وفتح معركة مع قطر اياً كانت الأسباب، أضعف السعودية في بيتها الخليجي؛ واصرارها على على الاستمرار فيها لا يخدم سوى المنافسين الاقليميين: تركيا وايران.

إقالة الحريري مؤخراً واحتجازه بالصلافة التي شهدناها وغير المسبوقة


معركة مع قطر.. وخسارة أخرى للسعودية

في العرف الدبلوماسي وفي علاقات البلدين، جاء بنتائج عكسية، فقد اضعفت الرياض نفسها، وفضحت تصرفاتها وعنجهيتها، ووحدت اللبنانيين ضدها، واضعفت حلفاءها (١٤ آذار)، وأسقطت بنفسها أقوى حلفائها، وفي النهاية كان الرابح من أرادت قمعه، وهو حزب الله، الذي خرج منتصراً في اللحظة التي تم الاعلان فيها عن الاستقالة من قناة العربية. حتى لو تراجعت الرياض، فإن الجرح عميق، والخسائر باهضة الثمن. وانكشاف تحالفها مع اسرائيل واحدٌ منها، خاصة مع دعوتها لتل ابيب بان تشن حرباً على لبنان واستعدادها لتمويلها.

هذا شيء من جردة الخسائر على الصعيد الخارجي وتداعيات السلوك السياسي السعودي في العهد السلماني. ما يجعلنا نميل الى القول بأن الرياض في عهد سلمان وابنه يقومان


ترامب غطّى السياسات السلمانية واستلم الثمن ولازال (يحلب البقرة السعودية)!

بمغامرات غير محسوبة على الصعيد الخارجي، لا علاقة لها بقراءة ولا بدراسة. وحتى المغامرات الداخلية، فإن ما ينجحها ليس صحة السياسات، بقدر ما هنالك عجز شعبي وضعف في مراكز القوى التي يمكن لها ان تقاوم سلمان وابنه فتوقفهما عن المغامرة (خذ مثلاً بيع ارامكو، وهو امرٌ لا يقبل به معظم الاقتصاديين المحليين والمواطنين، لكن احداً لا يستطيع ان يواجه ابن سلمان، وبالتالي فإن امضاء قراراته وتطبيقها لا يكشف عن صحة لها، بقدر ما يكشف عن ضعف في مواجهتها).

إقالة متعب وزير الحرس الوطني

ليلة السكاكين الطويلة في الرياض!

خالد شبكشي

الرابع من نوفمبر ٢٠١٧.. زلزال جديد في السعودية، ضمن سلسلة زلازل قام بها محمد بن سلمان ووالده الملك. هو يوم الإطاحة بوزير الحرس الوطني، واعتقال امراء ووزراء ومسؤولين سابقين، ورجال اعمال، من اجل احتكار المال والفساد ايضاً. وهو نفس اليوم الذي اشتعلت فيه أزمة اليمن من جديد بسبب ضرب مطار الرياض بصاروخ يمني، ثم لدينا زلزال في لبنان بسبب الإطاحة بالحريري واحتجازه في السعودية، وثم تهديد ايران ولبنان بحرب مباشرة.

هو زلزال متعدد الجوانب، محلي واقليمي؛ اقتصادي وسياسي واجتماعي وحتى ديني، هدفه النهائي السيطرة على كل مراكز القوى والسلطة في السعودية من قبل محمد ابن سلمان.

الإطاحة بوزير الحرس الوطني، الأمير متعب ابن الملك عبدالله كانت متوقعة، وحتى اعتقاله كان متوقعاً، اسوة بمحمد بن نايف ولي العهد الأسبق، بغض النظر عن التبرير الذي سيقدَّم للجمهور، فالأخير أطيح به بتهمة (إدمان المخدرات) ولحقتها مؤخراً تهمة الفساد، وتمت مصادرة امواله ـ أو بعضها على الأقل ـ فضلاً عن احتجازه في الإقامة الجبرية منذ إقالته. أما ابن الملك عبدالله متعب، وزير الحرس، فتهمته كانت جاهزة بعكس سلفه، وهي الفساد.

مضاوي الرشيد: السجان والسجين فاسدان!

في الإطاحة بابن نايف، ولي العهد السابق، أشعل محمد بن سلمان أزمة مع قطر، وكان الهدف الأساس منها: التغطية وحرف الانتباه عن المشهد الداخلي. وفي الإطاحة بمتعب، كانت هناك أزمة مع لبنان والحريري، حسب معارض سعودي. اما شماعة الفساد، فيستوي السجين والسجان، حسب الدكتورة مضاوي الرشيد، اي ان الجميع من الأمراء فاسدون؛ حيث فاسد يحارب فاسدين لاحتكار الفساد ضمن (نزعة احتكارية ليفياثانيّة تبدأ بالسياسة وتمرّ بالأمن والدفاع ولا تنتهي بالمال) حسب الدكتور فؤاد ابراهيم.

في نهاية الأمر فإن الغرض مما نشهده، هو (الاستحواذ على السلطة) كما تقول الناشطة هالة الدوسري؛بالتخلّص من المنافسين الأهم: محمد بن نايف، ومتعب ابن عبدالله. ومن هنا فإن الاحتفال الشعبي بمكافحة الفساد مُتَفَهّم، ولكن تنقصه العقلانية، حين نراجع التوقيت ونوعية الشخصيات المتهمة ودوافع ابن سلمان في اعتقالها، كما ترى هالة الدوسري. اذ لا يعقل ان الملك وابنه استيقظا فجأة ليحاربا الفساد: فـ(هذه تصفية حسابات داخلية)، يقول الدكتور سالم المنهالي.

الذي لم يكن متوقعاً هذه المرّة، واختلف عن الانقلاب على ابن نايف، هو كثرة التفاصيل والاضافات التي شملت اعتقال الكثير من الأمراء، في حملة تصفية سياسية ومالية شاملة للإستفراد بالسلطة والموارد وانضاب المعارضين المحتملين من استخدامها، وقد نجح ابن سلمان في امتلاك سلطة لم يمتلكها حتى جدّه مؤسس الدولة، حيث احتكر الدين فقرر الحلال والحرام، واخمد أنفاس الأمراء، واستولى على فضاء الاعلام، وصفّى كبار الأثرياء وصادر اموالهم، كما يقول المعارض الدكتور حمزة الحسن.



فؤاد ابراهيم: ابن سلمان يحتكر الفساد

الباحثة والصحفية الأمريكية (روبن رايت) كتبت مقالة في النيويوركر (٦ نوفمبر ٢٠١٧) مؤكدة على غرض احتكارية السلطة، لكن الخبر الأهم من الفساد ـ وهو اعتقال متعب ـ لم يشغل المواطنين، ولا الاعلام العربي والغربي كثيراً، فالأعين ذهبت لموضوع الفساد والاقتصاد والوليد بن طلال، واحتجاز الحريري، والصاروخ اليمني على مطار الملك خالد في الرياض عشية الانقلاب الداخلي.

حين أعلن خبر إقالة متعب المتوقعة، كانت التعليقات كما هي العادة متوازنة، تتلخص بالنسبة للموالين: شكر على ما قدم متعب للدولة، (واسترح في منزلك)، (وكفّيت ووفّيت ٤٥ سنة في خدمة البلاد.

THE NEW YORKER

NEWS DESK

THE SAUDI ROYAL PURGE—WITH TRUMP'S CONSENT

By Robin Wright November 6, 2017

With the tacit support of President Trump, King Salman of Saudi Arabia and his powerful son launched an unprecedented purge of their own family over the weekend. The major targets were royal brethren who controlled money, the media, or the military. Among the dozens arrested were eleven senior princes, several current or former ministers, the owners of three major television stations, the head of the most important military branch, and one of the wealthiest men in the world, who has been a major shareholder in Citibank, Twentieth Century Fox, Apple, Twitter, and Lyft.



Both critics and supporters believe that the purge's mastermind is Crown Prince Mohammed bin Salman.

Photograph by Faye Nureldine / AFP / Getty

"It's the equivalent of waking up to find Warren Buffett and the heads of ABC, CBS and NBC have been arrested," a former U.S. official told me. "It has all the appearances of a coup d'état. Saudi Arabia is rapidly becoming another country. The kingdom has never been this unstable."

The purge sent shockwaves of fear through the kingdom—one of the world's two largest producers and exporters of oil—as well as the Middle East, global financial markets, and the international community. The arrests continued on Monday, with no indication when the crackdown might end.

روبن رايت: ترامب موافق على (ليلة السكاكين)

وجعل من ريّاك للجنة)؛ أو كما كتب احدهم: (شكراً.. جعلت الحرس ذا قوة جبارة كما كان والدك الملك الصالح)؛ أو كما كتب خالد الأشاعرة (بيّض الله وجهك يا سمو الأمير متعب بن عبدالله). ولكن: الزمان ليس زمانك، ولكل دولة زمنٌ ورجال.. (وتبقى محبتك ما لها حدود يا ولد عبدالله) كما كتب متعب البقمي.



هالة الدوسري: الاستحواذ على السلطة

لكن حين اعلنت السلطة بأن متعب بن عبدالله معتقل بل وخائن ومفسد، هو وأخوه ومستشار ابيه الملك ـ خالد التويجري ـ تغيّرت التعليقات حسب الوجهة الرسمية. وصف أحدهم الفاسدين ابن نايف وابن عبدالله بأنهما (عيال كلب)؛ وسيدة موالية تحرّض على وزير الحرس: (يقولون لكم أنه حرامي، وتقولون أنتم: كفّيت ووفّيت؟ حميرٌ أنتم؟). وسأل آخر: (لماذا يا متعب لم تكن بحجم الأمانة؟ ٤٥ سنة فساد وسرقة ونهب، ولكن لن ينجو فاسد بعد اليوم). هذا الانقلاب في التعليقات لفت الاعلامي البحريني عادل مرزوق الذي قال: (حين خرج خبر إعفاء الأمير متعب بن عبدالله قالوا: "كفّيتَ ووفّيتَ يا ولد الغالي". وحين اعتُقل، قالوا: نعم لمحاربة المفسدين. غرْبَلْكُمْ الله منْ طَبّالةْ)!

لم ينطق أحد، لا أمير من الخاصة، ولا مواطن من العامّة، ببنت شفة، تأييداً لمتعب وزير الحرس الوطني.. اللهم الا سيدة واحدة هي ابنة خاله الاميرة نوف بنت عبدالله، رئيس اللجنة التنفيذية وعضو مجلس أمناء جائزة الأميرة صيتة للتميّز في العمل الاجتماعي، حيث أوردت صورة خطية لما كتبه متعب حين زار عمّته (والدتها) في المستشفى، ووصفته بالشهم الكريم، و (الأخ الغالي)!

مكافحة الفساد

كانت تغطية إعلامية ناجحة تماماً، تلك التي ابتدعها ابن سلمان، حين شكّل باسم والده لجنة مكافحة الفساد، لحظة اعتقال خصومه، فكانت مبررا لاعتقال امراء ووزراء ورجال اعمال مقربين من العائلة المالكة، وبهذا كسب قدراً كبيراً من الرأي العام المحلي. والسبب ان الفساد في السعودية سرطان يخنق الدولة، وهو فساد لا يوجد له نظير في اي بلد من العالم من حيث انتشاره وعمقه، نقول ذلك بضرس قاطع، بل يحتمل انه لم يوجد له نظير في التاريخ، حتى بات من الصعوبة بمكان ايجاد مسؤولين نظيفين غير فاسدين في أي جهاز للدولة بما في ذلك القضاء. لهذا كانت هناك رنّة فرح شعبية بمواجهته، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والضرائب وانتشار الفقر وتراجع خدمات الدولة، واتساع رقعة أزمتي البطالة والاسكان وغيرها.

خونة الوطن

خونة للوطن بعد أن كانوا حُماته!

لكن ان جئتَ الى الحقيقة التي نطقت بها الغارديان (٧ نوفمبر ٢٠١٧)؛ فإن من لا يتمتع بنظافة اليد لا يمكنه محاربة الفساد. فسلمان وابنه يمثلان رأسا الفساد وقلبه وعينه ويده، حتى وان تغطى بآيات القرآن: (ولا تبغِ الفساد في الأرض إن الله لا يحبّ المفسدين)، فالملك وابنه ينطبق عليهما قول الله: (ألا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون).

من هنا، كانت المطالبات المبطّنة بأن يصرح الملك وابنه بما يمتلكانه من اموال منقولة وغير منقولة، وبعضهم تساءل عن يخوتهما ويذخهما الفاجر في الخارج.

الناشط الحقوقي المقيم في المنفى علي الدبيسي، قالها بصراحة: (نعم لمحاسبة الفاسدين بنظام عادل، وبسلطات مستقلة، ومن قِبل نزيهين وليس من قبل فراعنة في الفساد). ويتعبير نيويورك تايمز: يجب أن يكون ثوبك نظيفاً، حتى يصدق الناس ما تقوله.



مزايدات في التخوين

الكاتب الصحفي برجس البرجس، والذي قمع قلمه، أفسح له المجال لينتقد الفساد دعماً لمحمد بن سلمان، فكتب منددا بنهب الأراضي التي (مُنحت للنخب، وحُرم المواطن منها لكي ترتفع قيمتها). مُنحت اذن؟ ترى من منحها؟. والصحفي جمال خاشقجي، صديق الوليد بن طلال، يقر ان محاربة الفساد لا يقل أهمية عن اكتشاف أكبر حقل نفطي بحجم (الغوّار)، وتمنى أن يؤخر هذا الاكتشاف الضرائب المفروضة على كاهل الشعب عقداً من السنين! اكبر حقل نفطي سعودي. واكد الخاشقجي، بان المواطن يعلم (أن الفساد كان يحتل أكبر بند في أي ميزانية يتم الاعلان عنها. هو يراه من حوله كل يوم، ويتعرّض لإغراءاته، يستغفر ان فعل، ويندم إنْ فاته النصيب)؛



خاشقجي: الفساد بحجم حقل الغوّار النفطي!

لكنه تراجع في موقفه قليلاً حين رأى أن مصادرة أموال الشركات مدمر للاقتصاد، مبرراً أن (الفساد كان اسلوب حياة، شجع عليه أمراء)، ودعا الى التفاوض مع المفسدين حتى (لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم).

اما تركي الحمد فلا يهتم باسماء المفسدين، وانما بالحرب على ظاهرة الفساد. والأديب احمد ابو دهمان استبشر خيراً: (يسرقوننا ثم يبنون مساجد كي ندعو لهم)؛ وهذا يفعله ال سعود ايضاً؛ لذا رد محمد ابو دهمان: (ويكتبون على القصور: هذا من فضل ربي)؛ لهذا تمنى كثيرون مصادرة القصور وبيعها لحساب خزينة الدولة، محذرين من أن عدم اعادة الأموال للخزينة ستثبت بأن محمد بن سلمان فاسد كالآخرين!. وهنا يأتي الاعلامي هاني الظاهري مهدداً المفسدين: (سنعلّقكم من أرجلكم، أين تفرون؟).. يقول ذلك في مزايدة مقزّزة، وكأن ابن سلمان وأبيه وبقية الأمراء رموزا للطهارة والنقاء!.

مواطنون آخرون، رأوا ان الحرب على الفساد قد تكون عبثية إن لم تُوقف مخصصات الأمراء من الأراضي والأموال، فيما أكد آخرون على تجفيف مستنقع الفساد، الذي لا يمكن محاربته دونما مشاركة رقابية شعبية حقيقية مستقلة، ودونما حريّة، وتشريعات قانونية، وشفافية.

اما الصحف الغربية فاهتمت بحقيقة أن محمد بن سلمان يريد مصادرة أموال من قال انهم مفسدون، ليموّل مشاريعه الاقتصادية

الفساد الإنتقائي!

الاعتقالات والاتهامات بالفساد التي ضرب بها محمد بن سلمان خصومه، كانت انتقائية حيث لم تشمل كثير من الأمراء ورجال الأعمال، وهذا ما لاحظه كثيرون. صحيح ان هناك من ابتهج بضرب الوليد بن طلال وغيره، لكن ذلك لم يشف الغيظ بعد.

سألت مضاوي الرشيد: (لماذا لم تشمل حملة اعتقالات الفساد الأميرات؟). الحقيقة انها شملت ابنة الوليد بن طلال (ريم) ربما للضغط على أبيها للتنازل عن كثير من ثروته. فيما سأل آخرون عن مصير أموال الطفل عبدالمجيد ابن وزير الدفاع الأسبق سلطان: (ايش وضع هذا؟ هل هو في فندق الريتز ام في قصره؟). وكان عبدالمجيد قد ورث من أبيه سلطان (الملقب باللص المبتسم) ٣٥ مليار ريال.



الأميرة المعتقلة: ريم بنت الوليد بن طلال

معلقون آخرون، تساءلوا عن عدم اعتقال امراء آخرين عديدين، فيما حرّض البعض على اعتقال مشايخ وقضاة فاسدين، وصفوهم بأنهم أصحاب (لحى ضالّة)، وطالبوا بمصادرة أموالهم وأملاكهم غير المنقولة من اراض وعمارات ومحلات تجارية. من بين الأسماء التي تمّ ذكرها: الشيخ عبدالله المنيع، والشيخ السديس، والشيخ عبدالله عبدالمحسن التركي، ومحمد العريفي، وأضرابهم.

نعم.. قال أحدهم: (المؤسسة الدينية التي سرقت أعمارنا، لا تقل خطورة عمّن سرق أموالنا. كانت شريكاً في تزكيتها لهم ـ الأمراء ورجال الأعمال ـ طوال عقود)، وعليه طالب وليد المرشد بـ(كشف حسابات تجار الدين الذين صارو في لمحة بصر من أصحاب الملايين وتجار العقارات). ولا يخفى ان محمد بن سلمان، أراد توجيه بعض التحذيرات للمشايخ وكبار رجال المؤسسة الدينية حتى لا يخرج صوت معترض على كل اجراءاته السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.



الامير عبدالمجيد ورث ٣٥ مليار ريال من أبيه!

أوجه أخرى للفساد!

شارك مواطنون كثر في هاشتاق: (يُعتبَرُ فساداً)، من أجل الفات النظر الى أن الفساد لا يتعلق باختلاس المال فحسب، وإنما يشمل مروحة من الممارسات والتقصير في الأجهزة الحكومية التي أصبح إبن سلمان مسؤولاً عنها بشكل مباشر. قال مغرد، بأن سكن العوائل في الحدائق مشردين بلا مأوى يعتبر فساداً؛ وآخر قال ان احتكار المناصب للأبناء يعتبر فساداً؛ وثالث لفت الى أن نافورة جامعة جيزان التي كلفت أكثر من ١٥٠ مليون ريال يعتبر فساداً؛ بل ان أرملة غامرت بقولها أن (كل قاضي محكمة فاسد)؛ فضلا عن أن وجود عشرة ملايين عامل اجنبي مع بطالة مليون مواطن فساد، و (يجب ان يدرك الجميع ان الفساد قد بلغ منتهاه). زد على ذلك كتب مغردون بأن عدم وجود سرير في مستشفى او كرسي في جامعة فساد؛ وتجاهل حقوق المرأة فساد؛ وبطالة حملة الماجستير والدكتوراة فساد.



تطبيل اعلامي: من يجرؤ على الفساد (سوى سلمان وابنه)؟!

وفي هاشتاق: ما بعد الحرب على الفساد، استغل (ياحيف بنشمائيل) مستشار حاخام الصهاينة الأكبر، الأمر وقال مدغدغاً المتصينين السعوديين: (بعد الحرب السعودية على الفساد، اسرائيل تطلب التطبيع مع السعودية، لأجل الاستفادة من النموذج السعودي في محاربة الفساد، وترسيخ ثقافة المحاسبة)!

أما الكاتب الصهيوني سيمون اران فزعم ان محمد بن فهد تم اعتقاله، وهذا لم يقله احد، بل زاد نكاية بإيران بأن تركي ابن محمد بن فهد وصل الى ايران وطلب اللجوء السياسي، ونسب ذلك الى مصدر مطلع، وكل ذلك من الأكاذيب!

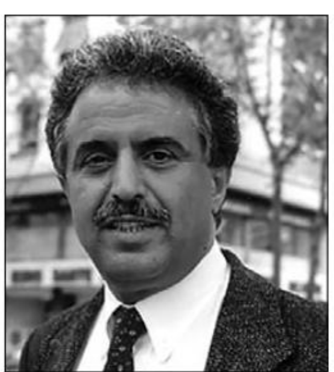
وتأكيد سلطته السياسية. فصحيفة وول ستريت جورنال (٧ نوفمبر ٢٠١٧) قالت ان الحملة التي اتخذت مكافحة الفساد عنواناً لها، تستهدف جمع نحو ٨٠٠ مليار دولار، في حين حذرت صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية (٨ نوفمبر ٢٠١٧) من أن اجراءات ابن سلمان (أيقظت المستثمرين الى مخاطر الاستثمار في السعودية).

الفساد يدين الحكم السعودي كلّه!

ما قام به محمد بن سلمان لا شك عملٌ يحوي قدراً كبيراً من المغامرة. فمنذ مجيء والده الى السلطة، حاول القاء التبعة في الأزمة الإقتصادية على عهد الملك عبدالله، وقد ظهر شتّامون لعبدالله بداية عهد سلمان، بتحريض من محمد بن سلمان، ليبرر أسباب انهيار الوضع الاقتصادي، وفرض ضرائب، وبالتالي استجماع السلطة، والتهيئة لما قام به مؤخراً من ضرب خصومه وسلب ممتلكاتهم، وكلهم اثروا في عهد الملوك السابقين، ومحسوبين على هذا الملك او ذاك، او هذا الجناح من العائلة المالكة أو ذاك.

الفساد ليس جديداً، ولم يكتشفه محمد بن سلمان بين ليلة وضحاها كما هو واضح، ولا سلمان وابنه بعيدين عن ممارسة الفساد والانتفاع منه، ماضياً وحاضراً. والأمثلة كثيرة في هذا الجانب.

انما ادانة عهد الملك عبدالله وحده، بغرض التخلّص من أبنائه أيضاً، فذلك يوضح الإنتقائية في اعتقال (المفسدين من الأمراء). لاحظنا مثلاً ان محمد بن سلمان لم يقترب ـ حتى الآن ـ من الامير محمد بن فهد، وهو أحد كبار المفسدين الفاسدين، ولا من خالد بن سلطان نائب وزير الدفاع السابق، ولا من أخيه بندر بن سلطان، ولا من مفسدين من كبار رجال الأعمال النجديين المعروفين.


أحمد ابو دهمان: يسرقوننا ثم يبنون مساجد لندعي لهم!

اذا أدان محمد بن سلمان الحريري بالفساد، فهو يدين الملك فهد وأبناءه وهم شركاء الحريري، وليس فقط عهد الملك عبدالله. وإن ادانة ابن لادن تعني ادانة لعهد فهد وعهد الملك فيصل وربما عهد الملك سعود كما عهد الملك عبدالله؛ كما أن إدانة صالح كامل، يمثل ادانة لعهد فهد ولنايف وأبناءه، كما لسلطان وابناءه. ومعظم الأسماء التي تم توجيه الاتهام لها بالفساد، بمن فيهم الأمراء الكبار كالوليد بن طلال ومحمد بن نايف، تثبت ان المملكة السعودية كانت تعيش فساداً منذ تأسيسها الى اليوم!


الدبيسي: مع محاسبة الفساد ولكن بيد نظيفة!

وعلى مستوى الأجهزة الحكومية، فإنك حين تُبرز فساداً في صفقات السلاح بالحرس الوطني، فإن ذلك لا يخفي ادانة اكبر لوزارة الدفاع، وبطلها الامير سلطان وأبناؤه!

وحين تدين وزير الاقتصاد وتسجن وزير المالية وتعتقلهما بتهمة الفساد وهما اللذان أمضيا عقوداً في المناصب الحكومية الرفيعة، فإنك تدين نفسك، وتدين الملوك السابقين، والعهد السابق.

وحين تقول بأن المشاريع السابقة كانت حبراً على ورق، وان المدن الاقتصادية كانت مجرد اوراق ونهبت المليارات من الدولارات باسمها، فإنك تضع نفسك امام تحدّ مشابه، وهو انك لم تقدم للناس سوى الأوراق والوعود الفارغة حتى الآن.

وحين تدين نهب الأراضي من قِبل الأمراء وبملايين الأمتار، فإنك لا تدين أبناء أمير الشبوك مشعل فحسب، بل تدين نفسك ـ يا سلمان ويا إبنه



من أين لك هذا؟: اسألوا الملك وابنه ايضاً!

محمد بن سلمان؛ فأنتما ايضاً نهبتما كما الآخرين. ونهب الأراضي يمثل ادانة للقضاء ولكتاب العدل الذين ساعدوا ونهبوا مقابل تسجيل الأراضي لصالح هذا الأمير او ذاك.

لا غرو اذن أن يتم استحضار تغريدة الشيخ عيسى الغيث، القاضي السابق وعضو الشورى، والتي كتبها منذ سنوات: (شهادة لله، قضاؤنا الأنزه عالميا)، ولتعلق عليها الناشطة العنود التميمي: (شهادة لله: أنك كاذب).

هل يعقل بعد هذا كله، وبعد هذا التاريخ الطويل من الفساد، أن يصدّق الناس محمد بن سلمان في اجراءاته الأخيرة؛ بل ويتهموا ـ يا لسخرية الأقدار ـ بكل من يتساءل أو ينتقد ابن سلمان وأبيه على سلوكهم وعبثهم المالي.. يتهمونهم بأنهم يؤيدون الفساد، لمجرد انهم لم يصفقوا لصاحب يخت اشتراه من مال الشعب بملياري ريال!



البرجس: نهب الأراضي

هل يعقل ان يصدق المواطنون أن كل الأمراء فاسدين، وأن محمد بن سلمان ـ وحده ـ هو الطاهر النقي الملاك، الأكثر بياضاً من الثلج؟

بالطبع فإن المداحين لاعتقال المفسدين كثر، والى حد ما يحق لهم ذلك، حتى لو كان محمد بن سلمان فاسداً مفسداً مثلهم. فتقليص عدد الفاسدين (واحتكار الفساد) قد تؤدي الى عملية ضبطه ضمن حدود.

ترامب يحلب البقرة ويؤيد ابن سلمان!

هل كان ترامب على علم مسبق بما يجري في السعودية؟ وهل أخذ محمد بن سلمان موافقته؟ نعم وفي كل الخطوات السابقة واللاحقة، بما فيها عزل ابن نايف وقرار السماح بقيادة السيارة وغيرها.

غرد ترامب مؤيداً اجراءات الملك وابنه في مكافحة الفساد، وقال بأنه يثق فيهما وانهما يعرفان ماذا يفعلان. وزاد على ذلك بان المعاملة الخشنة للمتهمين المعتقلين مبررة لأنهم (حلبوا) بلدهم لسنوات.

U.S. Mission to KSA
@USAinKSA
Following

الرئيس ترمب: لدي ثقة كبيرة في الملك #سلمان وولي عهد #السعودية ويعرفان تحديدا ما يقومان بفعله.

ترامب الفاسد

طبعاً، ابتهج النظام واعلامه بهذا الإطراء. وكأن ترامب لم يفعل شيئاً. فقط أخذ من ابن سلمان ٤٨٠ مليار دولار في جلسة واحدة! هنا غضب جمال خاشقجي من ترامب: (السعودية لا تحتاج ترامب ليؤيد حربها على الفساد. تغريدته تثير الريبة لا الإطمئنان). والكويتي عبيد الوسمي استغرب: كيف يُصدر ترامب احكاما على أشخاص لم يخضعوا اصلا للمحاكمة؟

ربما هذا ما دفع وزارة الخارجية الامريكية ان تستدرك فتصرح بأنها تتطلع لمحاكمة المفسدين محاكمة عادلة!!

عكاظ

من أين لك هذا؟

Remeber Remeber the 4th of November

1.8

من أين لك هذا؟: اسألوا الملك وابنه ايضاً!

وكان ترامب قد اتصل بمحمد بن سلمان طالباً منه ـ وربما آمراً إياه ـ بأن يتم عرض أسهم شركة أرامكو التي يُراد تخصيصها في بورصة نيويورك، وليس لندن! ألا يعتبر هذا فساداً، وتدخلاً في شأن داخلي، وتعريضاً لثروة السعودية للخطر، حيث يمكن مصادرة اموالها بسهولة في حال وافق ابن سلمان على ذلك؟

وحسب قول الكثيرين فإن فساد ابن سلمان وحاشيته، أهون من ترك سرطان الفساد يتوسع ليشمل عشرات الألوف من المسؤولين والأمراء!

زعم الاعلامي فارس أبا الخيل بأن ما قام به ابن سلمان لاجتثاث الفساد لا يشبهها عملية مماثلة في التاريخ؛والصحفي الكويتي فؤاد الهاشم يقول ان ما فعلته السعودية هو الربيع العربي الحقيقي (وليس ربيع الحمدين الرجيمين) القطريين! وثالث يصف الوضع بالقول: (إنه الربيع السعودي). في حين وصف بدر العساكر، مدير مكتب محمد بن سلمان ما جرى على يد سيده: (ليلة تاريخية وسوداء على المفسدين، تُسرّع من وتيرة الإصلاح، لن ينجو منها اي شخص تورط بالفساد). وزاد مطبّل جرعة التطبيل فقال ان شخصية الخليفة عمر بن عبدالعزيز تمثّلت في شخص محمد بن سلمان!

لبنان: هزيمة سعودية بالتقسيط

أزمة الحريري تعصف بعنجهية محمد بن سلمان

يحي مفتي

ليس من الواضح بعد ما اذا كان التراجع النسبي السعودي في معركته المفتعلة مع لبنان، سيكون بداية مرحلة من التعقل واعادة الحسابات في الملفات الاخرى العالقة، والتي فجر فيها النظام السعودي سلسلة من الازمات في المنطقة، بدءا من الحرب الظالمة على اليمن، الى حصار قطر، والحرب المجهضة على لبنان، وكلها تحت عنوان العداء لايران.

المؤكد ان عاصفة محمد بن سلمان، لم تكن عاصفة حزم، بل مجرد زوبعة في فنجان، وان هيجان موجه تحطم على الصخرة اللبنانية، وعاصفته عصفت بمصداقيته أولا، وبركائز قوته ونفوذه في لبنان ثانيا، ووضعت ادواته او «حلفاءه» في حالة من الحرج والضعف لا يحسدون عليها.

صحيح ان ما تم التوصل اليه وقبوله خروج رئيس وزراء لبنان سعد الحريري الى فرنسا كمرحلة اولى، هو بمثابة هزيمة تتجرع السعودية كأسها في جرعات متدرجة، لتكون هزيمة بالتقسيط لمشروعها في لبنان، الا انها لا تخفي معالم الفشل والتراجع، والاعتراف به، وهو ما يمكن تلمسه بالعناوين التالية:

- الفشل في تحويل الازمة الى صراع لبناني داخلي.
- اللبنانيون والعالم كله تعامل مع استقالة الحريري باعتبارها تدخلا سعوديا سافرا في الشأن اللبناني.
- تفاقم الصراع اللبناني السعودي بشكل علني، والتهديد برفعه الى الهيئات الدولية.
- انتقال الازمة سريعا الى ازمة سعودية داخلية، ومع المجتمع الدولي ثانيا.

معركة خاسرة

منذ البداية، رأى المراقبون ان المعركة السعودية ضد لبنان لا افق لها، وهي اشبه بمغامرة غير محسوبة، ومتسرعة، حيث ان التدخل السعودي السافر في الشأن اللبناني الداخلي، تحول سريعا الى حبل التف حول عنقها.. وفي حين كانت الرياض تأمل ان تدفع لبنان الى ازمة سياسية ودستورية خانقة، تجبره على طلب النجدة منها او من واشنطن.. وجدت نفسها سريعا عرضة للنقد والتهديد باتخاذ اجراءات عقابية على المستوى الدولي، عطفا على عزلتها التامة على الصعيدين العربي والاقليمي.. بحيث ظهرت مرة اخرى مع دولة الكيان الصهيوني وحدهما في خندق العداء للمقاومة ومحاولة تخريب الساحة اللبنانية.

لبنان الاصغر بين شقيقاته العربيات، لم يكتف بإفشال المخطط السعودي في مهده، بل تحول الى الهجوم، وبات على الرياض ان تبرر وتفسر وتجد المخرج لأزمة من صنع يديها.

المؤشرات المتوفرة حتى الساعة تؤكد فشل الخطة التي تبناها الامير محمد بن سلمان لاستخدام الساحة اللبنانية ورقة في حربه البهلوانية ضد ايران. وربما كان السؤال الاهم في هذه المرحلة يتعلق بأسباب الفشل في الشق اللبناني من استراتيجية ولي العهد السعودي، وعما اذا كانت هذه المعركة ستكون محطة فاصلة في اجهاض كامل استراتيجيته الاقليمية، تمهيدا للانطواء على الداخل، وتركيز جهوده على مهمته الاساسية في تنظيف طريقه من الامراء والطامحين ومصادر الخطر على توليه سدة الحكم في مرحلة قريبة؟

سي ان ان مندهشة: اختفاء رئيس وزراء في الرياض!

أهداف الهجمة السعودية

بعد مقدمات متسارعة لم تثر اهتمام المراقبين كثيرا، تمثلت بمجموعة من المناورات السياسية، والزيارات والتغريدات التي اجراها وزير شؤون الخليج ثامر السبهان، خرجت تصريحات تهدد اللبنانيين بالويل والثبور، وتطالبهم بالتحرك ضد رئاسة الجمهورية والحكومة بذريعة المواجهة مع حزب الله والمقاومة.

السبهان استدعى عددا من السياسيين اللبنانيين واجرى اتصالات ميدانية مع عدد اخر، وكان واضحا ان رئاسة الحكومة اللبنانية ـ التي يتولاها سعد الحريري زعيم تيار المستقبل الذي تعده السعودية ذراعها السياسية والامنية في لبنان ـ لا يساير هذه الدعوة التصعيدية السعودية.

وعلى العكس من ذلك فقد تعمد الحريري ان يصدر تصريحات متتالية، وان يستغل اي مناسبة للخروج امام الكاميرات، ليؤكد:

١- الانسجام الداخلي على مستوى الحكومة والعلاقة مع الاطراف اللبنانيين، ومن بينهم حزب الله، وخصوصا حالة التوافق مع رئاسة الجمهورية التي لم تعكرها اي شائبة منذ ان تسلما مهماتهما الرئاسية، اثر ما سمي صفقة التسوية التي امنت انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، وسعد

الحريري رئيسا للحكومة.

٢- تصرف رئيس الحكومة على اساس ان حكومته باقية حتى الانتخابات المقبلة في مايو ٢٠١٨، مشددا ومتباهيا بالانجازات التي حققتها على مستوى الداخل اللبناني، سياسيا واقتصاديا، وعلى مستوى تأمين حماية لبنان من العواصف الامنية التي تعصف بالمنطقة.

ومن الطبيعي ان هذه الصورة، التي يعرفها اللبنانيون والمتابعون للشأن اللبناني، لا تنسجم مع التسخين المفاجئ والمتسارع الذي اراده السبهان بأوامر مستعجلة من ولي مره، وهي بالتأكيد لا تتوافق ايضا مع العلاقات الهادئة والطبيعية بين لبنان والسعودية.. التي شهدت بعض المناوشات في الاشهر السابقة، على خلفية الرغبة السعودية في تجيير موقف لبنان لصالحها، في معركتها الاقليمية الرئيسية، ومعاركها المتنقلة بين الدول العربية.

وعلى الرغم من كل هذه المقدمات، ظل الهجوم السعودي الاخير بمثابة مفاجأة، ان من حيث قوته او اهدافه المعلنة.

وظهر ان النظام السعودي يريد الاستفادة من فرصة تحالفه مع الادارة الاميركية، والضوء الاخضر المعطى له باستعادة ما يسميه التوازن في ميزان القوى الاقليمي، المائل بقوة للنفوذ الايراني في المنطقة.

اختار محمد بن سلمان لبنان باعتباره الحلقة الاضعف بين دول المنطقة، والمكان الذي لا يزال للسعودية فيه قدر من مراكز القوة والتأثير، نسبة الى ما يعانيه البلد من انقسامات تسهل للاعب الاجنبي ان يستفيد من التناقضات بين قواه السياسية ومكوناته المذهبية.

أين أخطأ النظام السعودي

لكن حسابات الحقل لم تتوافق مع حسابات البيدر، بحسب المثل الشعبي اللبناني، ويبدو ان المخطط السعودي استعجل في اتخاذ القرار، وتجاهل:

- الواقع الدستوري وقوانين اللعبة السياسية في لبنان.
- موازين القوى الحالية، والتوازن الحساس بين المكونات اللبنانية.
- ضعف العامل الاسرائيلي كعنصر تهديد للداخل اللبناني.
- توسيع مروحة الاهداف السعودية، وحلم ابن سلمان بتحويل لبنان الى ميدان لتصفية الحساب مع المقاومة، واستغلالها لتحسين شروط معركته في اليمن.

الخطة السعودية تمثلت باشعال الداخل اللبناني بالصراع على خلفية الموقف من المقاومة، واستعادة الشعارات القديمة التي استخدمت لهذه الغاية في العام ٢٠٠٥ وما تلاه.

وبحسب ما كشفته مصادر الرئاسة اللبنانية، فإن المخطط السعودي كان يقضي بتفجير البؤر الامنية، وتحريك الخلايا الوهابية الارهابية النائمة، سواء في بعض المدن اللبنانية ذات الطابع المذهبي المعروف، او في مخيمات اللاجئين السوريين، والفلسطينيين في لبنان. واعلن المستشار الاعلامي والسياسي للرئيس ميشال عون، ان الرئاسة تلقت تحذيرا مباشرا من ان قرارا دوليا اتخذ على اعلى المستويات لتغيير الوضع في لبنان، وانهاء وجود المقاومة، ووضعه تحت النفوذ السعودي الاسرائيلي، في الصراع الاقليمي الكبير.

هذا القرار يعني حربا شاملة على لبنان، لا تستثني التهويل بوقف التمويل وطرد العمالة اللبنانية في الخليج، واثارة الاضطرابات الداخلية، وصولا الى غزو اسرائيلي اميركي واسع، من خلال التحالف الدولي بحجة الحرب على الارهاب.

وقد اعتمدت الخطة السعودية تكتيكات متدرجة، تستهدف الاطاحة بزعامة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، الذي اعتبرته ضعيفا وغير قادر على المواجهة.. ومحاصرة الرئاسة اللبنانية، وتصنيف الرئيس ميشال عون في خانة الاعداء المباشرين للسعودية.. والتعامل مع حزب الله باعتباره قوة ايرانية تحتل لبنان وتهيمن على قراره.

وبالتالي كان رهان الرياض على ردة فعل عنيفة من جانب القوى المستهدفة، تساعدها في رسم خطوط التماس الجديدة في لبنان، وتحريض الشارع السنّي والماروني ضد الشيعة.


الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
24 صفحة
سوريا
الجيش يصل إلى الحدود العراقية جبهة واحدة نحو البوكمال
14
وحدي لا شريك لي
03
نصرالله يمتص الصدمة
خطاب الاستقالة سعودي
04
السيسي: أخشى أن يكون الحريري في الإقامة الجبرية!
08
حملة التهويل السياسية
الشائعات عن الليرة بلا مفاعيل
12
«مجزرة الأمراء»... أفول آخر المنافسين
الرهينة

الحريري: أنقذه عون ونصر الله من ابن سلمان!

إستراتيجية المواجهة اللبنانية

ان اهم عنصر في مصادر القوة للمقاومة هو المبدأ التالي: ابطال التفوق في السلاح الذي يمتلكه العدو، واستغلال مصادر القوة الذاتية.

وتطبيقا لهذا المبدأ، بنت الدولة اللبنانية استراتيجيتها للمواجهة على القوة السياسية، وعدم الذهاب مع الدعوة السعودية للتصعيد العسكري والاستفزاز الاعلامي، واستخدام موارد الدولة اللبنانية وعلاقاتها الدولية بطريقة مبدعة.

ومنذ اللحظات الاولى لاعلان الحرب السعودية على لبنان، كانت اهداف وتكتيكات النظام السعودي مفضوحة امام صاحب القرار اللبناني.. فسارع الامين العام لحزب الله الى الظهور بعد اقل من اربع وعشرين ساعة على اعلان استقالة الحريري من الرياض. قال السيد حسن نصر الله إن استقالة رئيس الوزراء قرار أملته السعودية، ودعا إلى الهدوء والحفاظ على أمن لبنان واستقراره. وكشف أنه لم يكن هناك سبب داخلي يدفع الحريري لتقديم استقالته، وأنه يجب البحث عن سبب الاستقالة في السعودية، رافضا اي حديث عن مضمون الاستقالة التي اعتبرها املاء سعوديا يمكن الحديث فيه في اطار العلاقات معها مباشرة.

وفي اليوم التالي عقد اجتماع عاجل بين رئيسي الجمهورية ومجلس

النواب، اكدا فيه رفض الاستقالة من حيث الشكل، وطالبا بعودة الحريري الى بيروت، ليُبنى على الشيء مقتضاه.

وعلى الصعيد الامني سارعت السلطات اللبنانية الى نفي الرواية السعودية عن وجود تهديد لحياة الرئيس الحريري، وهو ما روجته قناة العربية نقلا عن احد الاجهزة الامنية اللبنانية. الا ان الصدمة الاولى كانت بتكذيب هذه الرواية على لسان وزير الداخلية نهاد المشنوق، احد ابرز قادة تيار المستقبل.

وعلى وجه السرعة التقى مدير الامن العام اللبناني موفدا من رئاسة الجمهورية الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الاردن لضمان الهدوء في المخيمات الفلسطينية، وعدم الانجرار للمخطط السعودي.

وعلى الارض انتشرت الاجهزة الامنية اللبنانية في مناطق البؤر الامنية المشبوهة، واحبطت تحركات محدودة لبعض المجموعات في طرابلس والبقاع الغربي.

وبدل ان تكون المعركة أمنية ـ كما ارادها ثامر السبهان وولي امره، تحولت الى معركة سياسية، كان من المؤكد ان يعجز فيها النظام السعودي المتعجرف عن مواجهة القدرات السياسية المدربة، التي قادها بحكنة ومهارة قائد عنيد ومبدئي من طراز العماد ميشال عون.

وفي الواقع فإن ثلاثة رجال لعبوا دورا في تثبيت التفوق اللبناني والانتصار على المؤامرة السعودية: الرئيس ميشال عون، والسيد حسن نصر الله، وولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان.

كيف ساهمت السعودية في افشال مخططها بنفسها؟

الواقع ان ابرز الاسلحة التي واجه بها لبنان المؤامرة السعودية، هو الوحدة الوطنية، ووحدة الموقف التي تجلت في الالتفاف حول رئاسة الجمهورية، وشعارها ان الاولوية هي لعودة الحريري الى لبنان، واعتباره محتجزا رغم ارادته في الرياض، وعدم الاعتداد بما صدر عنه تحت التهديد.

وتمكن الرئيس عون من حشد الاغلبية الساحقة من اللبنانيين خلف هذا الموقف، الذي سرعان ما تحول الى موقف دولي توالت على تأييده والتمسك به دول عربية وازنة مثل مصر والجزائر والكويت، وكذلك دول غربية: بدءا من فرنسا وبريطانيا والمانيا والاتحاد الاوروبي كهيئة اقليمية دولية، وانتهاء بالموقف الاميركي الذي بدا محرجا ومربكا، وغير قادر على مجاراة الصلف السعودي.

الا ان القشة التي قصمت ظهر البعير، تمثلت بموقف تيار المستقبل ذاته، الذي شعر بالاهانة العميقة والتهميش جراء السياسة السعودية. وهو اذ رأى ان اغتيال سعد الحريري سياسيا بهذه الطريقة المذلة، بداية لاسقاط دوره كممثل للسنة في لبنان، تعززت لديه هذه المخاوف من خلال مواقف علنية بادرت اليها السلطات السعودية:

الأول ـ اعلان تبنيها لزعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، بديلا لوليد جنبلاط لقيادة تحالف ١٤ آذار، الذراع السعودية في لبنان.

الثاني ـ الكشف عن تحريض سمير جعجع على سعد الحريري وتنسيق مؤامرة الاطاحة به مع السلطات السعودية.

الثالث ـ مجاهرة السعودية برغبتها في تنصيب بهاء الحريري مكان اخيه سعد على رأس تيار المستقبل.

الرابع ـ زج الطائفة السنية في حرب دموية في لبنان، تحت شعارات غير لبنانية، وضمن مخطط اقليمي ترعاه واشنطن وتل ابيب.

لا يحتاج السنة في لبنان ـ وتيار المستقبل خصوصا ـ الى من يعرّفهم بسمير جعجع، فهو المدان بقتل رئيس وزراء لبنان الاسبق رشيد كرامي، وهم يدركون انعدام الثقة بينه وبين سعد الحريري منذ مدة طويلة؛ فبادروا الى الالتفاف حول موقف رئيس الجمهورية الداعي الى الافراج عن رئيس الحكومة اولا. وتولت دار الفتوى التهدئة في الشارع وتوحيد الموقف، واخماد بعض الاصوات المتطرفة والانتهازية، التي حاولت الاصطياد في الماء العكر، فرفضت استقبال شخصيات مثل أشرف ريفي وأحمد فتفت، من الداعين الى قبول الاستقالة وعزل سعد الحريري.

كل ذلك ما كان ليتم لولا السياسة الرعناء لولي العهد السعودي، الذي يتعامل مع الاخرين بالريموت كونترول، وباعتبارهم رعايا عليهم واجب الطاعة.

هل هزمت السعودية في لبنان؟

لا شك ان الموقف اللبناني حقق انتصارا في هذه الجولة من المواجهة، واستطاع وضع النظام السعودي في مواجهة موقف دولي جامع تتصدره فرنسا، لتأمين خروج سعد الحريري من الرياض، تمهيدا لاعادة ترميم زعامته الداخلية.

وهذه الخطوة تمثل تراجعا سعوديا لا شك فيه. اذ ان قبول الرياض بالهزيمة المتدرجة، والتراجع عن مخططها لتخريب لبنان، وتحويله من دولة



السبهان والضحيّة: صداقات السعودية عابرة ومكلفة!

مستقرة الى ساحة للمواجهة الاقليمية، ما كان ليحصل لولا الموقف اللبناني المتماسك، والضغط الدولي الجدي، من خلال التهديد بنقل الملف الى مجلس الامن والمحاكم الدولية.

والوصول الى هذه النتيجة تحققت بفعل نجاح لبنان في سد الثغرات الامنية، ومنع السعودية من استخدام اذرعها التخريبية الارهابية، واسقاط المنحى المذهبي للازمة، وتحويلها الى قضية وطنية جامعة، وخوض معركة سياسية ظهر فيها التفوق اللبناني بوضوح.

ماذا بعد؟

الانظار كلها تتوجه الان لمعرفة ما اذا كانت السعودية ستقبل بنصف هزيمة وتتراجع الى مواقعها السابقة، وهو ما يعني تخليها عن اوهام الهيمنة واستتباع الاخرين لسياساتها الاقليمية الانتحارية، ام انها ستواصل العبث بالاوضاع اللبنانية بأساليب اخرى؟

لم يعد امام السعودية الا احد هذين الخيارين: اما القبول بالهزيمة «المقسّطة» والعودة الى استراتيجية السبهان والجبير في الشتم والتوتير الاعلامي والاستفزاز، تمهيدا لفترة مقبلة اكثر ملاءمة، لا تبدو معالمها في الافق حتى الان؛ او الانكفاء التام والخروج من لبنان، والتسليم بعجزها كما فعلت في سوريا، بعد خسارتها كل اوراقها.

صحيح ان النظام السعودي عودنا على صعوبة التكهن بسياساته التي لا تخضع للمنطق، الا ان الثابت ان خياراته باتت محدودة، وضعيفة اجمالا.

أزمة لبنان تكشف عنتريات سعودية فارغة

محمد فلالي

انقلب السحر على الساحر ابن سلمان.

اراد ابن سلمان ان يضرب عصفورين بحجر: ان يفتح معركة ضد حزب الله وايران مهد لها السبهان، وزير الدولة لشؤون الخليج وذلك للتغطية على ازاحة متعب بن عبدالله؛ وأن يحتجز الحريري ويصادر ما تبقى من ملياراته (في الإمارات)، ويكون شاهداً ومخبراً على المحتجزين بتهمة الفساد في السعودية.

فكانت استقالة الحريري من الرياض تصل كمفاجأة للبنانيين شعباً وقيادة.

لكن رفض الإستقالة من قبل الجنرال عون، فوت الفرصة على الرياض، وجاء بضغوط دولية وفضحها، ووحد اللبنانيين ضدها، وأضعف حلفاءها الذين تخلوا عنها عدا جعجع، بحيث خسرت الرياض معظم نفوذها فيه.

إنذارات السبهان من قناة (العربية) وغيرها تقول: لبنان مختطف من حزب الله، و(سنعامل حكومة لبنان كحكومة اعلان حرب)، و(على لبنان ان يواجه حزب الله، والسعودية ستستخدم كافة الوسائل السياسية وغيرها لمواجهته). وفي السياق تهديدات الصحف السعودية: (سترون الردّ)! والسبهان يواصل التهديد: لبنان بعد الاستقالة لن يكون كما قبلها.

استقالة الحريري التي كتبها السبهان، هي نسخة من تهديداته السابقة للبنان؛ الذي هدد باتخاذ اجراءات تصعيدية أخرى، وتبيّن ان العين السعودية كانت مركزة على الاسرائيلي الذي سيكمل الدور بشن الحرب. الرياض قالت ان الحريري مهدد بالقتل من حزب الله؛ وهي كذبة نفاها الامن اللبناني ووزير الداخلية المشنوق وكل الأجهزة الامنية؛ والغريب ان الرياض تريد تعيين شقيق الحريري (بهاء) بدلاً منه، فلمَ لا يكون بهاء ايضاً مهدداً بالقتل.

رأينا الرد السعودي الغبي!

ثم ان الرياض تنطعت لمهمة تحرير لبنان من حزب الله، دون دعوة من أحد، قال رئيس تحرير عكاظ سعود الريّس يتحدث عن ان الرياض هي الوحيدة التي تستطيع استعادة لبنان المُختطف؛ والصحفي ناصر الصرامي يقول: (الحزم ان تكون أو لا تكون)، وأما الصحفي محمد آل الشيخ فيسخر من مقولة أن لبنان بلد ديمقراطي لا يقبل بالخطوات السعودية: (خلوا صنمكم الديمقراطي يبني بلدانكم المهلهلة). وزاد بأن صبر السعودية نفذ مهدداً بسنوات عجاف ستحل بهم - اي اللبنانيين - ان لم يتخلصوا من حزب الله.

أكثر من هذا، هدد اللواء الركن الدكتور زايد العمري، ويجنون: (ستُضاء سماء لبنان بالصواريخ البالستية التي لا تضل أهدافها، وسيتبعها صواريخ جو أرض موجهة بالليزر، لكي تؤدب الخائن وأتباعه).

في خضم هذا الشطط السعودي، يدعو الاعلامي عبدالله الذبياني الرئيس عون الى اتخاذ خطوة شجاعة بالاعتراف باسرائيل وتوقيع معاهدة سلام معها لقطع الطريق امام حزب الله؛ وزاد اعلامي سعودي متصهين فكتب مقالة بعنوان: (هل نحتاج للسلام مع الإخوة في اسرائيل؟). وهنا تبدو السياسة الاسرائيلية والسعودية في كل الملفات منسجمة ومتشابهة حد التطابق، خاصة فيما يتعلق بحزب الله ولبنان. الصهيوني مارتن انديك، سفير أمريكا الأسبق في تل أبيب، اشار الى توجيهات اسرائيلية بدعم السعودية ضد لبنان والعمل معاً ضد ايران؛ وحرض بأنه يجب أن لا يكتفي ترامب ونتنياهو بالقول فقط.



عنتريات سبهانية

السلوك السعودي الأهوج هذا، دفع كتلة المستقبل للمطالبة بعودة الحريري واستعادة الاعتبار؛ وكذلك فعل وزير الخارجية باسيل، ووليد جنبلاط؛ وغيرهم؛ في حين رفض وزير الداخلية المشنوق تعيين بهاء الحريري رئيساً للوزراء على طريقة البيعة السعودية؛ وقال بأن اللبنانيين ليسوا قطيعاً للسعودية.

نهاية سعودية مؤلمة

انتهت أزمة احتجاز الحريري، وخسرت الرياض معركتها بضربات متتالية لم تتوقعها. بقي الآن، تداعيات الأزمة على الوضع الداخلي السياسي اللبناني، حيث سيكون للرياض دورها التخريبي مجددا وبصورة من الصور.

خسرت الرياض وسبهانها، لخطأ في الحسابات السعودية، ناشئ عن الغرور واستصغار الآخرين: وإلا هل يعقل ان تفرض استقالة رئيس وزراء دولة أخرى عبر محطتك التلفزيونية (العربية) ثم تحتجزه، دون ان يحدث ردة فعل؟

خسرت الرياض لأن هناك رئيس لبناني قوي، ولأن هناك وحدة وطنية، ولأنّ الأداء اللبناني سياسياً كان راقياً.

لم يقف مع الرياض حلفاؤها جميعاً، عدا أفراد، اضافة الى حزب جعجع!

بدأت المعركة على لبنان كل لبنان، كما أعلن السبهان نفسه، ووجهت السهام الى الجميع ابتداءً من رئيس الجمهورية الى أصغر حليف.

قريباً.. قد يقدم سلمان استقالته!

لكن كتاب آل سعود انتصروا على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد كيل الشتائم والتهديدات التي لم تغيّر من حقائق الأرض شيئاً.

كان إعلاميو آل سعود يتحدثون كطواويس او كآلهة كآل سعود.

العسكري ابراهيم آل مرعي كانت له صولات على محطات التلفزة وتويتر. يقول: (مصطلح إرهاب حزب الله انتهى. نحن أمام ارهاب دولة ـ لبنان). وقال: (ميشيل عون لا يقلّ جرماً عن حسن نصر الله. ميشيل عون شريك في الإرهاب والحرب على المملكة). وزاد: (لبنان دولة راعية للإرهاب، يمثلها في ذلك رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ووزير الخارجية). وهدد ان فشلت الدبلوماسية السعودية، فهناك عقوبات سعودية اقتصادية صارمة (مشابهة لإجراءات قطر، مع الشروع في الترتيب لعمل عسكري).

الصحفي محمد آل الشيخ يهدد السيد حسن نصر الله: (استعد لكارثة قاب قوسين أو أدنى. ستُدَكّ معاقلكم في لبنان كما لم تُدكّ من قبل)، وكأنه ينتظر هجوماً صهيونياً مُنسّقاً ومدفوع الثمن من بلاده المسعودة. كل هذه العنتريات لأجل اثبات أن (المملكة دولة إقليمية محورية كبرى، لن تتسامح مع من يمسّ أمنها ولا يأبه بهيبتها) وما حصل في



استقالة طوعية!

اليمن وقطر نموذج لعهد سلمان، كما يقول آل الشيخ. ووصف آل الشيخ ما تقوم به السعودية في لبنان بأنه تحرير لها ممن أسماهم بـ (الفرس) مثلما تم تحرير الجزائر من الفرنسيين؛ وحذّر من عقوبات امريكية اقتصادية، وليس فقط عقوبات سعودية، وحينها ستكون لبنان كالصومال و (خلّوا الفرس المُفلسين يعوّضونكم). وتواصل هجوم آل الشيخ على الرئيس عون، الذي وصفه بأنه (ذنب الفُرس) وقال ان الحريري اخطأ في قبوله رئيساً.

الاعلامي السعودي أحمد عدنان، ردد اكاذيب آل سعود بأن الحريري غير محتجز، وزاد في غرور وطيش فقال بأن (اعلام قطر وايران وحزب الله تلاشى أمام حسابي المتواضع) في تويتر؛ فيما هدد الصحفي محمد الساعد بأن بيروت ليست أغلى من الرياض، واضاف: (جنودنا الذين يُقتلون بسلاح لبناني مهرّب للحوثيين، أغلى من الجالية اللبنانية. من قتل أبناءنا سيدفع الفاتورة).

جذر المشكلة ـ إذن ـ هو هزيمة الرياض في اليمن، أليس كذلك؟!

حتى مدير مكتب قناة العربية في اليمن حمود منصّر، اصبح في التهديد سعودياً يستعير عبارات الحجّاج، فقال: (أفاعي ايران أينعت رؤوسها، وحان قطافها، من صنعاء الى الضاحية الجنوبية). واستغرب الصحفي السعودي في الشرق الأوسط حسين شبكشي من ان تلفزيون التيار الحر (أو تي في) فتح الهواء للمتصلين ليشنوا هجوماً على السعودية؛ متناسياً ما تكتبه الصحافة السعودية، وما يبثه تلفزيون العربية، والهجوم المركز على عون، واعتباره ارهابياً وعدوّاً.

جنّ جنون آل سعود حين اعلن عون بأن الحريري محتجزٌ وموقوف سعوديا؛ وفاجأنا الروائي احمد ابو دهمان مهدداً بطرد اللبنانيين، حيث فسر كلام عون بأنه (يطالب السعودية باطلاق سراح ٣٥٠ الف لبناني يعملون فيها)؛ والكاتب ادريس الدريس رد بأن تاريخ عون أسود، وأنه ذليل لإيران؛ والصحفي هاني الظاهري سخر فقال: (رئيس جمهورية لبنان المسيحي عون تحت الإقامة الجبرية، وممنوع من السفر ومهدد بالقتل من حزب الله، لذلك لا تأخذوا اي تصريحات منه على محمد الجد، فهو مجبر عليها). أما كاتب المباحث الاعلامي فارس بن حزام فذكر اللبنانيين: (لبنان ليس أغلى من قطر لدى السعودية) ومع هذا فعل بها الأفاعيل.. لهذا (ستكون حكومة لبنان، حكومة إعلان حرب بالنسبة للسعودية. حينشغلوا بأنفسهم). وفي حين ذكَر أحدهم بأن اللبنانيين العاملين في السعودية يحولون نحو مليار ونصف المليار دولار سنوياً؛ حذر تركي الحمد من أن الحريري يمكن أن يتم اغتياله وتُتهم اسرائيل او السعودية بأنها وراء ذلك، لا قدّر الله!



غضب سعودي من عون

وهكذا ظن آل سعود ان النصر في تويتر كاف.

لاحظ جمال خاشقجي، صحفي البلاط المطرود في المنفى، والمندفع والمحرض لمواجهات تصعيدية سعودية في سوريا وغيرها أن (كل خطوة مندفعة أقدمنا عليها بدون حساب كل تفاصيلها ـ ويقصد هنا ازمة الحريري ـ استفادت منها ايران). لكن الدكتور علي القرشي حذّر جماعته بصورة ملتوية من التصعيد العسكري ضد ايران فقال: (تروج بعض وسائل الاعلام الغربية لقوة السعودية العسكرية وقدرتها على سحق ايران وغير إيران. لا بأس أن نعتزّ بقوة بلادنا وامكاناتها العسكرية، ولكن علينا الحذر من الانسياق للفكرة والركون اليها، فالحرب ليست قوة عسكرية فحسب. حسابات الحرب هي حسابات بيدر لا حقل).

الدكتورة مضاوي الرشيد أكدت ان لبنان واليمن يستعصيان على التطويع السعودي؛ والاعلامي البحريني عباس بوصفوان قال ان (السعودية لا تحتاج الى من يحطّ من قدرها، ويهدد مصالحها ويدمّر اقتصادها. هي تقوم بذلك بكل اصرار ومنهجية لا يمكن تخيّلها). والاعلامية السعودية ايمان الحمود لاحظت كغيرها كيف ان الرعونة السعودية واحتجاز الحريري وحّدت اللبنانيين في ايام؛ ودعت حكومة بلادها الى التوقف عن حالة الإنكار التي (لم تخدمنا في الحادي عشر من سبتمبر، ولن تنفعنا اليوم) وطالبت بشيء من الشفافية (فكتم المعلومة يؤجج الفتنة أكثر من تداولها). غضب بعضهم من قولها هذا، وقال الصحفي محمد الساعد انها (شربت النضال في مطاعم الضاحية الجنوبية). يقول ذلك استصغاراً وتهكماً ضد من يخالفه الرأي.

في نهاية المطاف: لم تخض الرياض في السنوات الثلاث معركة سياسية او عسكرية ناجحة لا في اليمن ولا في قطر ولا في لبنان، ولا في غيرها؛ رغم كل التهديدات والعنتريات القاتلة.

قراءة في الموقف الاسرائيلي من التصعيد السعودي في لبنان

هل خذلت إسرائيل صهاينة الرياض؟

فريد أيهم

منذ اللحظات الاولى لاندلاع الازمة التي اثارتها السعودية ضد لبنان، توجهت انظار المحللين والمراقبين الى الدور الاسرائيلي، وردة فعل زعماء الكيان الصهيوني، على التصعيد السعودي تجاه ألدّ أعداء اسرائيل: حزب الله في لبنان.

وامام عنف التهديدات السعودية، والتلويح بعاصفة (حزم سلمانية) تعصف بالمقاومة في لبنان، ثارت التساؤلات حول السيناريوهات المحتملة لحرب جديدة على لبنان، وكيف يمكن للسعودية تنفيذ تهديداتها.

السيد حسن نصرالله، امين عام حزب الله، وفي كلمته التي تناول فيها هذه القضية في اليوم التالي لاستقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري من الرياض، اشار الى هذه السيناريوهات والنوايا السعودية، الا انه استبعدها وقلل من امكانية حدوثها، لطمأنة الرأي العام اللبناني، الذي بدا فعلا في حالة قلق، من ترجمة التهديدات السعودية، على الصعيد الامني، من خلال تفجيرات ارهابية متنقلة في المناطق اللبنانية، او عسكري عبر عدوان كبير لاجتياح الاراضي اللبنانية.

وبعد ايام قليلة من الأزمة، خرجت مصادر القصر الرئاسي اللبناني لتؤكد بالمعلومات، ان المسألة تتجاوز استقالة الحكومة، او معاقبة الشيخ سعد الحريري، لاسباب سعودية داخلية، وإنما تتعلق ـ فعلا ـ بقرار دولي لتغيير المعادلات السياسية في لبنان، واجتثاث ما يسميه الاميركيون والاسرائيليون والسعوديون هيمنة حزب الله على القرار اللبناني.

الشائعات ملأت الصحف اللبنانية بعد ايام من تأكيد احتجاز الحريري في السعودية، وذهب بعضها الى حد الحديث عن وجود طائرات سعودية في قبرص، ستجتاح لبنان في اللحظة المناسبة، بالتعاون مع طيران التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة داعش في المنطقة.

الا ان كل هذه السيناريوهات ظلت ناقصة وغير مقنعة، ما لم ترتبط بالتدخل الصهيوني، والدور موكول القيام به لجيش الاحتلال الاسرائيلي، حيث تراوحت التحليلات والمعلومات المتناثرة، بين مشاركة اسرائيل في الغزو السعودي للبنان، واستغلال الجيش الاسرائيلي الفرصة لاجتياح لبنان، والانتقام من هزيمته على يد المقاومة عام ٢٠٠٦، وتصفية الخطر المستجد لحزب الله في لبنان وسوريا على الكيان الصهيوني.

وفي العاشر من نوفمبر، اي بعد اسبوع من بدء الازمة التي افتعلتها السعودية، خرج السيد نصرالله ليعلن بالمعلومات وليس بالتحليل كما قال، ان السعودية طلبت من إسرائيل ضرب لبنان. وأضاف أن السعودية تحرض دول العالم على لبنان، وأن لديه معلومات بأن الرياض عرضت عشرات مليارات الدولارات مقابل قيام اسرائيل بضرب لبنان.

رد الفعل الاسرائيلي

هذه المعلومات والمخاوف لم تكن من جانب واحد. اذا ساهم الجانب الاسرائيلي في تداولها واثارتها. وانشغل الرأي العام الاسرائيلي بها الى درجة عالية من القلق، وهو ما يبرر تخصيص وسائل الاعلام الاسرائيلية عشرات الحلقات التلفزيونية، والمقالات الصحافية، والتصريحات المنسوبة الى مستويات مختلفة من المسؤولين الاسرائيليين السياسيين والامنيين، للرد على هذه التساؤلات وطمأنة الرأي العام الداخلي.

في السادس من نوفمبر، حذّر دانيال شابيرو، سفير أميركا السابق لدى إسرائيل تل أبيب من الانجراف وراء رغبة ما وصفهم بحلفائها في السعودية في محاربة حزب الله. وتساءل الدبلوماسي الأميركي في مقال نشره بصحيفة هآرتس الإسرائيلية عن الرابط بين استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري المفاجئة، وبين العلاقة السعودية الإسرائيلية. وأضاف انه يجب ألا تدفع إسرائيل من قبل الرياض إلى مواجهة سابقة لأوانها.

ونقل المعلق العسكري لصحيفة هآرتس (٢٠١٧/١١/١١)، عاموس هارئيل، عن دان شابيرو، قوله بأن كل المؤشرات تدلل على أن السعودية تدفع إسرائيل نحو شنّ حرب على «حزب الله» وإيران.. «في ظل النجاحات التي حققها نظام بشار الأسد في سورية بدعم إيران وحزب الله، وبإسناد روسي، فإن هناك ما يدلل على أن السعوديين يريدون نقل ساحة المواجهة من سورية إلى لبنان، وهم معنيون بأن تتولى إسرائيل عنهم تنفيذ هذه المهمة القذرة»، على حد تعبير شابيرو.





موقع (غلوبال ريسيرش) البحثي الكندي، سلط الضوء على وثائق سرية كشفت أن السعودية وإسرائيل يعملان سويا لإثارة الحرب في لبنان. وكشف الموقع في تقرير له ان القناة الإسرائيلية العاشرة نشرت برقيات دبلوماسية مسربة أرسلت إلى جميع السفراء الإسرائيليين في جميع أنحاء العالم، تُظهر أن تل أبيب والرياض تنسقان عمدا من أجل تأجيج الأوضاع في الشرق الأوسط.

وسرب باراك رافيد وهو كبير المراسلين الدبلوماسيين في القناة العاشرة الإخبارية الإسرائيلية، البرقية، وقال: إن البيان جاء من وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس يوم ٦ نوفمبر، ليصل إلى جميع السفارات الإسرائيلية .حيث طلبت الخارجية الصهيونية من الدبلوماسيين الإسرائيليين بذل قصارى جهدهم لرفع الضغط الدبلوماسي على حزب الله وإيران، وحثت على دعم حرب السعودية في اليمن، كما دعتهم إلى مناشدة كبار المسؤولين في الدول المضيفة، إلى طرد حزب الله من الحكومة اللبنانية.

وساد اعتقاد بأن الخطة السعودية ضد لبنان هي مؤامرة منسقة، جرى اعدادها باشراف جاريد كوشنر، صهر الرئيس الاميركي ومستشاره، الذي قام بزيارة سرية وغير معلنه الى الرياض، وكشفت عنها السي ان ان الاميركية في الثلاثين من اكتوبر الماضي.

وذكرت المصادر الاميركية ان الخطة لحظت دورا للجيش الاسرائيلي في مخطط غزو لبنان، واحداث تغيير جوهري في بنيته السياسية والديموغرافية، بما في ذلك توطين الفلسطينيين والسوريين المقيمين فيه، ضمن مخطط أوسع للتسوية مع اسرائيل وانهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، واسقاط شعار حق العودة.

وربطت هذه المصادر بين هذه المعلومات والدعوة العاجلة التي وجهها ولي العهد السعودي للرئيس الفلسطيني محمود عباس الى الرياض، مع انطلاق شرارة الازمة مع لبنان، للطلب منه تحريك المخيمات الفلسطينية في اللحظة المناسبة لتوجيه ضربة الى حزب الله.

إسرائيل تتجنب المواجهة

المسؤولون في الكيان الاسرائيلي زادوا الامر غموضا من خلال الامتناع عن التصريح، او التعليق المباشر على ما يجري في لبنان. وعلى العكس من ذلك تركوا المسألة عرضة للتكهنات الصحافية، والمخاوف الشعبية. رئيس حزب العمل الإسرائيلي آفي غباي تجاوز قاعدة الصمت واعرب عن قلقه ازاء ما يحدث بين السعودية ولبنان.. وقال: «نحن لسنا أداة في يد السعودية وما يحدث بينها وبين لبنان مقلق جداً". واعتبر أن التصعيد السعودي يمكن أن يؤدي لتدهور، بحيث تجد إسرائيل نفسها في حرب ليست لها.

الا ان الاعلام الاسرائيلي تحرك بفعالية لكشف هذه النوايا، وخرجت تصريحات الى العلن تتهم السعودية بجر اسرائيل الى الحرب في لبنان. وكثفت الصحافة الاسرائيلية من نشر تقارير تؤكد خطورة اقدام اسرائيل على مغامرة جديدة في لبنان، محذرة من ان حرب لبنان الثالثة ستكون قاسية جدا، وان التهديدات التي سبق ان اطلقها حزب الله ستشكل سيناريوهات واقعية للحرب المقبلة، سواء على صعيد مخزونات اسرائيل من المواد الكيماوية في حيفا، او اجتياح منطقة الجليل، اضافة الى حجم الدمار المتبادل في المدن الاسرائيلية واللبنانية.

وصرح محلل الشؤون العالمية في موقع «واللاه» المخابراتي العبري، أورين نهاري، في حديث أدلى به للتلفزيون شبه الرسمي، بأن السعودية تريد أن تقوم إسرائيل بالحرب عنها ضد حزب الله حتى آخر جندي في جيش الدفاع، حسب تعبيره. والرأي نفسه ذهب إليه محلل الشؤون العربيّة في القناة ذاتها، عيران زينغر، قائلا إن (السعودية كانت من أكثر الدول التي ضغطت على صناع القرار في تل أبيب لتوجيه ضربة قاسية لحزب الله)، خلال حرب لبنان الثانية صيف العام ٢٠٠٦. ووفق صحيفة يديعوت أحرونوت، فإن قلقا عارما يسود شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في الجيش الإسرائيلي من مواجهة مستقبلية قاسية على الجبهة الشمالية، أي مع حزب الله.

وللتخفيف من الاحتقان لدى الرأي العام الاسرائيلي ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية، أنّ السبيل الوحيد المتوفر أمام السعودية للرد على حزب الله، هو تشغيل خلايا تضمّ لبنانيين أو أجانب لتنفيذ عمليات ضد أهدافه في لبنان. والصحيفة بذلك تريد ان تستبعد حربا عسكرية واسعة قد يتورط فيها الجيش الاسرائيلي.. وقال محلل الشؤون الأمنية في الصحيفة يوسي ملمان إنّ رؤية واستراتيجية إسرائيل في هذه الأيام تقتصر على ثلاثة أهداف وهي: مواصلة الحفاظ على الهدوء عند الحدود اللبنانية، عدم إثارة استفزازات من الممكن أن تؤدي إلى تصعيد وحتى إلى حرب جديدة مع حزب الله، وفي الوقت نفسه بذل كل مسعى سري، لإضعاف قدرات حزب الله العسكرية.

صحيفة هآرتس اشادت بالعلاقة المتطورة مع السعودية، وقالت في مقال كتبه تسفي برئيل، انه ليس لدى إسرائيل حليف أفضل من المملكة السعودية. فهي تحارب حزب الله، بل أطاحت برئيس الوزراء اللبناني الذي تعايش لمدة عام في سلام مع الحزب. ولا توجد دولة أخرى في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، تعمل بمثل هذا العناد ضد إيران، لا بل خرجت للحرب في اليمن، وليس من أجل اليمنيين، الذين يمكن لهم بالنسبة لها الموت جوعا، ولكن من أجل الحد من النفوذ الإيراني. كما أنها تحذر حماس من تجديد العلاقات مع طهران، وتضغط على واشنطن للخروج من سباتها من أجل العمل ضد التهديد الإيراني. وقدم الكاتب «كل الاحترام لولي العهد، محمد بن سلمان، الذي عمل بشجاعة على اقصاء عدة وزراء عن كراسيهم، في حربه ضد الفساد، ولا يتخوف من مواجهة الأوليغاركية الدينية السعودية".

الا ان المشكلة كما تراها الصحيفة الاسرائيلية، هي أنه حتى تحالف المصالح مع السعودية يشوبه عيب أساسي. اذ أنه يطالب «إسرائيل» بدفع ثمن سياسي أكثر من اللازم. فحسب رأيها، يجوز التعاون مع الدول العربية ضد الأعداء المشتركين، ولكن ليس مقابل سلام حقيقي.

صحيفة إيلاف الاليكترونية السعودية اجرت مقابلة من تل أبيب في ١٦ نوفمبر ٢٠١٧، مع رئيس الاركان الاسرائيلي الجنرال غادي إيزنكوت ونقلت عنه قوله إن للسعودية وإسرائيل مصالح مشتركة ضد التعامل مع إيران، الا انه نفى وجود أي نية لدى جيش بلاده لمهاجمة حزب الله في لبنان.

لماذا خذلت اسرائيل حليفها السعودي؟

ليس من المرجح ان تكون اسرائيل قد تعمدت توريط السعودية في حرب خاسرة بهدف اضعافها، او التسبب بانتكاسة عميقة لقيادتها الجديدة، اذ ان اسرائيل تراهن فعلا على السياسات السعودية اليوم، سواء ما يتعلق بدعم الارهاب، او حروبها في اليمن وسوريا ولبنان والعراق، وخصوصا في تركيز العداء لايران لدى شعوب المنطقة، فضلا عن مراهنتها على المشاريع الاقتصادية التي يعلن عنها ولي العهد السعودي.

لكن احجام الكيان الصهيوني عن الحرب المباشرة في لبنان يعود الى اسباب عدة، من اهمها:

١- ان تكون السعودية قد راهنت على الدور الاسرائيلي، من باب الاماني والرغبات، وانها ربما استنتجت من وعود عامة اسرائيلية ان جيش الاحتلال سيكون رهن اشارتها لخوض الحرب متى ما اشعلت فتيلها. وهذه الاخطاء السعودية ليست جديدة، وقد تكون قد اعتمدت على تحليلات صانع القرار في الرياض المبنية على العداء المطلق للكيان الاسرائيلي للمقاومة وحزب الله، والمخاوف التي يعلن عنها باستمرار من التمدد الايراني في سوريا وعلى مقربة من حدود الكيان المحتل. وايضاً، لان السياسة السعودية عموما تبنى على الاحقاد دون حساب الامكانيات والنتائج، فقد تكون الرياض اسقطت هذه الرؤية على السياسة الاسرائيلية.

٢- من الممكن ان تكون اسرائيل قد اعطت بالفعل وعودا للرياض بالمشاركة في حرب على لبنان باشراف اميركي، كما لمح الى ذلك المستشار الاعلامي للرئيس اللبناني، الا ان التطورات لم تخدم هذا الهدف، بل فاجأت، المخطط الاسرائيلي ودفعته الى التراجع. ومن هذه التطورات:

أ- فشل السعودية في احداث الانقسام في الساحة اللبنانية.

ب- جهوزية المقاومة للتصدي لاي عدوان، وخروج الامين العام لحزب الله بخطاب هادئ رصين لمواجهة الازمة.

ج- حالة التضامن الداخلي في لبنان، والتي تحولت سريعا الى حالة تضامن اقليمي ودولي مع لبنان، وضمنا مع المقاومة من خلال رفض المس بالامن والاستقرار الداخلي.

د- مبادرة مصر الى رفض اشعال حرب جديدة في المنطقة تحت ذريعة مواجهة حزب الله وايران.. مع ملاحظة ان هذا الموقف المبكر للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، جاء اثر زيارة عاجلة للرئيس الفلسطيني الى القاهرة، حيث وضع في اجواء الطلب السعودي بإشعال حرب كبيرة في لبنان وزج الفلسطينيين فيها.

المغامرة السعودية انتهت الى الفشل، واثبتت ان تغيير المعادلات ليس مجرد قرار انفعالي، بل ان توازن الردع بين المقاومة والكيان الاسرائيلي تعبير عن موازين قوى فعلية، وان الرعب الاسرائيلي من الحرب القادمة لا تبدده الاموال السعودية، ولا اوهام التطبيع التي يلوح بها نظام الامراء، في ظل ما تشكله المواجهة من خطر وجودي على الكيان الاسرائيلي، بحسب وصف مراكز الدراسات الاسرائيلية.

تأجيل قمة الكويت الخليجية

تجميد عضوية قطر، أو انهيار المجلس

محمد شمس

مجلس التعاون على حافة النهاية كمنظمة اقليمية. فتحدّي الأزمة مع قطر، والتصعيد السعودي الإماراتي يمثل نقضاً للغَزْل بعد قوة أنكاثاً.

يفترض ان يكون ديسمبر القادم موعد القمة الخليجية السنوية في الكويت. الشيخ صباح طار الى الرياض ليحل المشكلة قبل حلول الموعد، فاستقبل بدرجة سياحية، حيث لم يستقبله الملك ولا ولي عهده، وهكذا فشلت المحاولة؛ وحين عاد حذر من انهيار المجلس.

الرياض رأت إمكانية عقد القمة الخليجية بدون قطر، اي بتجميد عضويتها. لكن الكويت رفضت ذلك، وكذلك عُمان؛ فشنّت الرياض حملة فضائية على مواقع التواصل الاجتماعي ضد الكويت.

ثم أمرت وزير الخارجية البحريني (المسمى بوزير الريتويت) بأن يفتح معركة ضد القمة الخليجية وحضور قطر، وقال بأن (البحرين لن تحضر قمة تجلس فيها مع قطر، وهي التي تتقرب من ايران، وتحضر القوات الأجنبية)؛ واضاف بأن (عدم تجاوب قطر مع مطالبنا العادلة بوقف تآمرها المستمر على دولنا، يثبت أنها لن تحترم مجلس التعاون وميثاقه ومعاهداته التي وقعت عليها)، ليصل الى نتيجة سعودية: (الخطوة الصحيحة للحفاظ على مجلس التعاون هي تجميد عضوية قطر في المجلس حتى تحكّم عقلها، وتتجاوب مع مطالب دولنا، وإلا فنحن بخير بخروجها من المجلس. دولة لا تحترم شعبها لا تستحق شرف الإنتماء الى مجلس التعاون).

وبنفس الأوامر السعودية، جاء ملك البحرين بنفسه ليعلن رفضه حضور القمة واضعاً نفسه في صراع مع الكويت التي تدعمه مالياً، حيث قال: (لن نحضر أي قمة تحضرها قطر ما لم ترجع الى رشدها)، وزاد معلناً فرض تأشيرات دخول على المواطنين القطريين الراغبين بدخول البحرين!، زاعماً بأن ذلك لحماية دول مجلس التعاون من الإرهاب؛ وعموما هذه ليست المرة الأولى التي تعلن البحرين منع مواطني قطر من دخول اراضيها.

تأجيل القمة في الكويت

لكن لا تستطيع الرياض تجميد عضوية قطر في المجلس، فذلك يحتاج اجماعاً غير متحقق بسبب رفض عمان والكويت. اذن لا يوجد الا خيار تفكيك والغاء مجلس التعاون وتشكيل بناء آخر من ثلاث دول، او كونفدرالية، كما اقترح من قبل تركي الحمد، الذي اقترح لذوي الشأن والقرار السعودي: (لم لا يُلغى مجلس التعاون، ويحلّ محله كونفدرالية بين دول المقاطعة الثلاث، في الاقتصاد والخارجية والدفاع؟).

أمير قطر الشيخ تميم، اعترف مؤخراً بأن (دول الحصار) مصرّة على مواصلة سياستها التصعيدية ضد قطر، وأن الأزمة ستطول لأن تلك الدول لا تريد حلاً للأزمة، واضاف بان قطر لن تتراجع عن مواقفها. وسبق لتميم ان قال لمحطة تلفزة امريكية في مقابلة له في اكتوبر الماضي، بأن بلاده مستعدة للحوار، لكن سيادة قطر خط أحمر، وأنها لن تغلق قناة الجزيرة، وأن دول الحصار اذا ما اقتربت من الدوحة متراً (فإننا سنقترب منها ألف ميل).

لكن الرياض العاجزة عن احداث تغيير في مسار المعركة مع قطر، تستنجد بعامل التمطيط والوقت. تماماً مثل الحرب على اليمن. فحتى لو لم يكن هنالك أفقٌ لنجاح السياسة السعودية في تركيع قطر، فإنها تمنّي النفس بأن الوضع الاقتصادي سيتدهور فيها، وانها لن تستطيع تحمّل الحصار، وكأن دول الخليج الأخرى لا تعاني شيئاً بسبب الأزمة!

واضح ان الأزمة السياسية في الخليج ضارة بالجميع اقتصاديا، وفي مقدمتها الامارات، وهي أصابت السعودية أيضاً ببعض شررها.. لكن الرياض تأمل ايضاً بإدامة المعركة، الانتظار فلربما حدث شيءٌ ما داخلياً في قطر يمكن البناء عليه في قلب نظام الحكم هناك.

واعتماداً على سياسة التمطيط، فإن محمد بن سلمان في مقابلة له مع بلومبيرغ قال بأن (مشكلة قطر صغيرة جداً جداً جداً). وبالتالي يجوز ان تحوز الركن الثالث او الرابع في سلم الاهتمامات السياسية السعودية الخارجية، بعد الحرب مع ايران، وعلى قطر، وربما مع لبنان!



استقبال سعودي درجة سياحية لأمير الكويت

وجاء عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي، ليؤكد كلام سيده فقال ان قطر لا تمثل قضية كبرى بالنسبة للمملكة بل تمثل قضية صغيرة، واضاف: (لدينا مواضيع أخرى للتركيز عليها). فهل يعبّر هذا القول عن يأس سعودي من فرض ما تريده على قطر؟

وحتى تجد الرياض فرصة استثمار سياسي جديدة ضد قطر، فإن سياسات السعودية العدائية لها ستستمر، خاصة في الميدان الإعلامي، وقد ذهبت قناة العربية مؤخراً الى انتاج فيلم وثائقي عن (الحمدين: الامير السابق، وحمد بن جاسم بن جبر)؛ فيما لاتزال المعارك على تويتر ملتهبة لم تتوقف، كما الإنتصارات السعودية المزعومة.

لكن المشكلة بالنسبة للسعودية يتعلق بمصير مجلس التعاون الخليجي. فحتى الآن لم تحسم الرياض أمرها، وتتخلص من المجلس، وهي مترددة في الضغط اكثر على سلطنة عمان والكويت من اجل عزل وتجميد عضوية قطر. الفكرة الأساس لدى آل سعود هي أن ما أسمته (تأديب قطر)، يستهدف فيما يستهدف، توجيه رسالة تحذير الى الدولتين (عمان والكويت) بأن لا تتفلّتا عن المدار السعودي، وإلا أصابهما ما أصاب قطر. لكن الذي جرى هو عكس ذلك، حيث تزداد القناعة بأن التعايش مع (سعودية عدوانية) بات أمراً صعباً، وإن القبول بما تقوم به تجاه قطر، لن يجعلها سالمة من الرياض، وستزداد تدخلات الأخيرة في شؤونها الداخلية وسلب ارادتها وقرارها السياسي.

ولذا، حين أبدت الدولتان معارضة ضمنية ـ ولكن واضحة ـ تجاه عزل قطر وتجميد عضويتها، بدا وكأن الرياض تميل الى التأمل اكثر في خطواتها القادمة، مع تصعيد إعلامي ضد الكويت بين الفينة والأخرى لأي سبب كان.

التسرع لدى صانع القرار السعودي، قد يفضي الى انفراط المجلس بأسرع وقت. وتبدو الرياض ـ ظاهرياً ـ زاهدة فيه، وهي مخطئة في ذلك حتماً.

وإذن، لا بدّ من حلّ معضلة اجتماع ديسمبر القادم. فليكن التأجيل اذن، بما يعني الغاء قمة الكويت، التي حذرت مراراً من انفراط المجلس، فهذا بالنسبة للرياض وحلفائها، أفضل من حضور قمة يجلس فيها الشيخ تميم الى جانب الآخرين. هذا ما قالته الرياض، ولكن على لسان ملك البحرين ووزير خارجيته!

استمرار المعركة الاعلامية

جوقة الحملة السعودية الاعلامية على منابر التواصل الاجتماعي وفي الصحافة السعودية، انساقوا أكثر في دعم الموقف الرسمي. فمنذر آل الشيخ مبارك، يكتب مستغرباً: (تشكّل ـ قطر ـ مجلس تعاون فارسي مع ايران، ثم تغضب إن عُلِقَتْ عضويتها بمجلس تعاون عربي؟!)؛ واقترحت الاعلامية البحرينية المتطرفة سوسن الشاعر طريقة لاحراج الكويت: ان تدعو المملكة للقمة الخليجية ان رفضت الكويت الدعوة لها ان لم تحضر قطر، وان تكون القمة في الرياض بدلا عن الكويت، وان لا تدعو الاخيرة قطر، وحينها: هل سترفض عمان والكويت الدعوة السعودية؟ أما المتطرفة الأخرى الصحفية السعودية نورة شنار فتجزم: (لم تعد قطر اليوم دولة عربية خليجية. العجم والفرس استعمروا اراضيهم. هل ستندثر قطر ام يسقط تميم؟! الخيار أمام القطريين)؛ ويقسم سلطان العتيبي موتوراً (أقسم بجلال الله، لو أن السعودية تسمح لأطفال منطقة الرياض فقط يدخلون قطر في سويعات، لحرروها من نظام الحمدين وسلّموها للشرفاء). آخرون رأوا أن لا أمل في موقف عماني مؤيد لتجميد عضوية قطر.

الصحفي السلطوي محمد آل الشيخ يكتب: (اذا كان القطريون يأملون ان ثمة قوة على وجه الأرض يمكن ان تعيدهم لسابق وضعهم فهم واهمون. لا حل إلا الإذعان، وكل مفاتيح الأزمة بأيدينا فقط). ويضيف بغرور: (عادانا عبدالناصر وسقط وبقينا، وكذلك صدام والقذافي سقطا وبقينا، وسيسقط الحمدان وأذنابهما).

الكويتي فيصل المرزوقي رأى ان دعوة تجميد عضوية قطر هدفها الضغط على عمان والكويت لتؤيدا السعودية، ورأى ان تجميد عضوية قطر، يعني تجميد مجلس التعاون برمته، إذ لن يحدث اي اجتماع خليجي بدون قطر.

وجاءت سخرية قطرية عبر اقتراح انشاء (خليجي واحد) يضم قطر وعمان والكويت؛ و(خليجي اثنان) يضم حلف الفُجّار. فرد اماراتي: (تدمير قطر قادمٌ لا محالة)؛ فيما أكدت امينة الكواري بأن دول الحصار متورطة جداً في مواقفها تجاه قطر، وان تصريح البحرين بتجميد عضوية قطر كان نيابة عن السعودية.

الاعلامي القطري عبدالرحمن القحطاني يقول أن (جزيرة الريتويت ـ يقصد البحرين ـ تبحث عن دور متميز في الأزمة، وستعود الى دورها الرئيس في اعادة التغريد). وفي موضوع فرض تأشيرات على القطريين الذين يرغبون بزيارة البحرين؛ تسخر القطرية حصة المهندي: (إنْزَيْنْ؛ إذا نِبي انْسَوّي فيزا حَقْ قارّة البحرين، أي سفارة انروح؟ مالَت عليكم، وعلى قراراتكم).

ودعا الاعلامي القطري حسن حمود طالب ان تتعامل قطر مع البحرين بالمثل وتفرض تأشيرات؛ فرد الاعلامي البحريني عادل مرزوق مطالباً بمعاملة عكسية: (قابلْ السيئة بالحسنة.. شعوب الخليج لا ناقة لها في هذا الخلاف ولا جمل).

محمد الطيار مدير تحرير صحيفة عكاظ، ذكرنا بأن مشكلة قطر صغيرة (جداً)، بل (جداً جداً جداً) حسب الامير محمد بن سلمان، واضاف: (هم ـ حكام قطر ـ مجرد عصابة سيُقضى عليهم)؛ والصحفي في عكاظ احمد الشمراني يؤكد ان قطر صغيرة (ولم ننظر لها إلا كذلك)، واللاعب المتقاعد حمزة ادريس دخل على جوقة التطبيل فقال: (الكبار لا يلتفتون الى خربشة الصغار)، والصحفي متعب العبدالهادي قال بعنترية: (دويلة تواجه مملكة)، والشرطي ضاحي خلفان زاد الجرعة بأن تصغير قطر (دليل على ان سموه كبير جداً جداً جداً).



السعودي يوسف الشوشان تساءل: (مشكلة صغيرة؟ ومستشارك ـ سعود القحطاني ـ ترك قضايانا وانشغل بقطر هو وذبابه؟ صغيرة؟ واعتقلتم حتى الصامتين عن سب قطر؟). ونصحت كاتبة قطرية: (مشكلتنا صغيرة، لكن وطنك يعاني من مشاكل كبيرة.. انشغل فيهم جزاك الله خيرا). واستدعى صالح الدوسري تجربة الرياض مع الحوثي في اليمن وتصغيره لهم وختم بأن قطر ستُجْلِس السعودية على خط الفقر ان استمرت في عنجهيتها المتخلفة.

الدكتور عبدالله الشمري يسأل ولي العهد عن افعاله بقطر واشعال المشكلة الصغيرة جداً، واصفاً اياه بـ (صغير العقل؟)؛ والاعلامية ريم الحرمي تسأل: ان كان كذلك.. لم حاولتم غزو قطر عسكرياً، واستخدمتم الدين والفن وتعرّضتم للأعراض؟).

من بوابة الرياضة..

قرن الشيطان تفتح معركة مع الكويت

هيثم الخياط

تسونامي سعودي اعلامي سياسي، ضد الكويت هذه المرّة. يذكرنا بكل التسوناميات السعودية ضد قطر واليمن وحزب الله والعراق وايران وحتى سلطنة عمان، وأخيراً لبنان!

على خلفية مواقف الكويت من الأزمة القطرية، ورفضها عقد او حضور قمة خليجية بدون قطر، التي تريد الرياض معاقبتها بتجميد عضويتها في مجلس التعاون..

وعلى خلفية موقف غانم المرزوق رئيس مجلس الأمة الأخير من الكيان الصهيوني..

وعلى خلفية موقف أمير الكويت السياسي من الاعلام السعودي الهابط والسياسة السعودية الطائشة وتحذيره من نتائجها..

جاءت الرياض في سياق التصعيد ضد قطر، لتفتح النار على الكويت، وربما لحقتها سلطنة عمان أيضاً. ولكن الأمراء السعوديين اختاروا مهاجمة الكويت من البوابة الرياضية.

فتركي ال الشيخ، الشاعر الشعبي، الذي صار رئيس هيئة الرياضة السعودية برتبة وزير، قام بالتدخل المباشر وعزل قادة اتحادات الكرة السعودية، خلافاً للقانون الدولي الرياضي، الذي يفرض عدم تدخل السياسة في الشأن الرياضي الذي يجب ان يكون بالإنتخاب.

التدخل الصارخ رسمياً، جابهه رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، ورئيس اللجنة الأولومبية الآسيوية الامير الكويتي أحمد الفهد؛ باعتبار السلوك السعودي، ليس فقط خلاف القانون، بل خلاف الاتفاق مع السعودية التي وعدت انه بحلول عام ٢٠٢٠، ستكون كل اتحادات الكرة السعودية مُنتخبة.

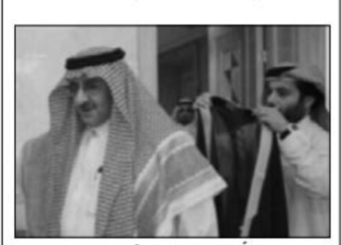
تمّت الكتابة للرياض بشأن التدخلات الفاضحة لتركي آل الشيخ، فلم يرد عليها، فتمّ رفع اقتراح بتجميد مشاركة السعودية في اولمبياد روسيا عام ٢٠١٨م، وهذا ما حدث للعديد من الدول بما فيها الكويت والعراق وغيرهما، لكن الرياض انزعجت وفتحت النار على أحمد الفهد (الذي وصفه تركي آل الشيخ بأنه أسكوبار) وكذلك على سلمان آل خليفة (المُقاد) ويقصد انه مجرد خاتم في يد احمد الفهد. وأطلق عليهما لقب (أقزام آسيا)، تحول فيما بعد الى هاشتاق سعودي تحريضي. وللعلم فإن (اسكوبار) هو اشهر مروج مخدرات، كولومبي الأصل، ويحب الرياضة، وتم اعتقاله امريكياً.

وبدأت الحملة على أحمد الفهد، بحيث لم تبق كلمة سوء الا قيلت بحقه، وشارك الاعلاميون الرياضيون السعوديون وغيرهم فيها، كما ان الصحافة السعودية لم تقصر، وتم تجييش الذباب الالكتروني لتحقيق الضغط المطلوب، تحت واقع التهديد بأمور أخرى ـ فما زلنا في بداية الطريق ـ كما يقول السعوديون.

جنون الشتائم السعودية للكويت

(أمنيتي أن نقطع العلاقة مع الكويت. طوال ثلاثين سنة نحميها وندعمها والى آخره، وما قد شفنا منها خير، وما نبي منها خير. نبيها بس تسكّتْ كلابها، وتفكنا من شرّها)، يقول البلوغر العنصري ياسر الفيصل. لكن هذا غير ممكن بنظره فالكويت (ما قدرت تسكّت بَقَرَتها روان حسين، متوقعين بتقدر توقّف أحمد الفهد؟!).

الاعلامي الرياضي السعودي عبدالعزيز المريسل، نجم الحملة على قطر وقناة بي إن الرياضية، يوضح: (أقزام آسيا هم خلايا أحمد الفهد التي لا بد أن تنتهي)، واضاف: (آن الأوان لكشف الخفايا والمؤامرات التي تحاك ضد رياضتنا ممن كنا مخدوعين فيهم)؛ وأكمل: (خدعنا فيهم. آن الأوان لضربهم بيد من حديد).



علاّق البشوت تركي آل الشيخ

الاعلامي خالد الشنيف يقول ان الحملة السعودية على الكويت تستهدف (حماية أنديتنا ومنتخباتنا من العبث)؛ والكاتب الأكاديمي وعضو الشورى السابق، علي سعد الموسى، يحرّض: (أعشق قوة الكلمة وقسوتها.. أقزام آسيا إحداها). والمسؤول عدنان جَسْتَنيّةْ يصف الفهد بالأفعى وأنه الفساد بعينه شحماً ولحماً؛ عين الفساد، وحان الوقت للقضاء عليهما.

ويخاطب سعودي الكويتيين فيقول: (صدام لم يعرف عنكم الا الخيانة والغدر. شيوخ على حظيرة دجاج). وآخر يقول ان آل الشيخ جلد الفهد جلداً فاخراً؛ والاعلامي الرياضي وليد فراج يتحدث عن فيلم مكشوف ويهدد؛ ومثله الاعلامي فهد الروقي يقول ان أحمد الفهد احتضنته الدوحة (مدينة المؤامرات وحاول معها زرع دسائس للرياضة السعودية)؛ والمشكلة تتضاعف بالنسبة للروقي حين يكشف ان أحمد الفهد يدخّن أيضاً والعياذ بالله! فهو (الذي دمر الرياضة السعودية وكان خلف كل دمار وخراب). ويعود الروقي فيصف أحمد الفهد الصباح بأنه (صغير آسيا وهو أحقر من أن أتحدّث عنه). والاعلامي محمد السياط، يهدد في المعركة: (على الباغي تدور الدوائر).

وكالعادة، جيء بالمغنين للتحشيد في المعركة السياسية الرياضية ضد الكويت، فرابح صقر يقول: (لا عزاء لأقزام آسيا)؛ والمغني عبدالمجيد عبدالله يتحدث عن الأسد تركي آل الشيخ: (مالها إلاّ الأسد)؛ والمغني راشد الماجد يحذر: (السعودية خط أحمر)؛ بعد هذا يأتي الاعلامي بتّال القوس ليهدد هو الاخر: (هناك ملفات سوداء ستُفتح قريباً)؛ والاعلامي بندر الوابصي، يصرخ: (يا أقزام آسيا، كفاكم عبثاً. نادي الهلال خط أحمر)، والاعلامي احمد الخلف: (سيعرف الأقزام حجمهم الحقيقي. لن يتطاولوا على الكبار). وفيصل الحارثي يقول: (راح زمن حبّ الخشوم يا أقزام آسيا، وجاءكم وقت دقّ الخشوم)، ومثله الاعلامي محمد الذايدي: (اتحاد آسيا قذر وفاسد ويدار بطريقة العصابات، وظيفتهم الإضرار بالأندية والمنتخبات السعودية)؛ والصحفي فارس الروضان يتحدث عن (عاصفة حزم رياضية تبدأ أعمالها آسيوياً، وما فات لم يمت)، وزميله محمد ابو هداية: (سيطرة أحمد الفهد على مفاصل القرار في الإتحاد الآسيوي يجب أن تنتهي. حان وقت حساب الخونة والأقزام)!

ويتواصل الهجوم من الاعلامي عادل التويجري: حان وقت تنظيف العفن الآسيوي؛ وحارس المنتخب السابق محمد الدعيع يضيف مديحاً لرئيس هيئة الرياضة آل الشيخ يشبه مديح السيارات: (قوة، حيوية، هيبة)! وذكرنا أحدهم بتصريح تركي آل الشيخ الذي يقول فيه (الكويت ليست دولة، بل هي المقاطعة التاسعة عشرة ولا بد ان يعود الفرع للأصل). وحتى صنيعة السعودية القطري سلطان سحيم آل ثاني يهدد بلسان سعودي: (لن نجامل احداً. انتهى وقت الإحسان)، وأضاف بان اسكوبار كولومبيا اشجع من الأمير الكويتي.

آخر ضمن أدوات الحملة السعودية، وهو محمد

الدوسري يقول أن (السعودية دفعت فواتير تحرير الكويت من ميزانيتها الخاصة لمدة عشرين سنة، ويأتي بعض الكويتيين ينبح على السعودية)؛ هذه دناءة، حسب قوله. ثم ان الكويت مجرد (دويلة غير مؤثرة وغير قادرة على حماية نفسها، والكثير من شعبها استهلاكيين لا عمل لهم إلا الثرثرة والمطمطة) يقول سطام الرويلي، محذراً: لولا السعودية يا كويتيين لأكلتكم الثعالب (بلاش عنتريات المخمورين. السعودية هي الضامن لأمنكم القومي). وفي حين وصف سعودي أحمد الفهد الصباح بأنه



من الحملة السعودية الرسمية ضد أحمد الفهد الصباح

(سَرْبوت وفاسد وراعي مراهنات).. اكتشف آخر بأنه (خبيث وعميل)، في بلد أغلبها شواذ وأغبياء وشيوعية تقرف، كما يقول ثالث.

هذا وقد دعا سعودي غاضب الى احتلال الكويت، وتعيين خالد الفيصل اميراً عليها، وكذلك تعيين دليم/ سعود القحطاني اميراً على قطر؛ وزاد محمد الشمّري واصفاً الشعب الكويتي بالقذر والنجس (وقف مع قطر قلباً وقالباً. الملك فهد أعطاهم فوق قدرهم)؛ وحسب المنطق السعودي فإن حياد الكويت في صراع السعودية مع قطر يعني أنها خائنة للجوار السعودي. وأما صحفي السلطة محمد آل الشيخ فيصف أحمد الفهد بأنه: (انسان مكشوح فاشل ومسكين)؛ وزاد بانه ناكر للفضل والمعروف السعودي، حيث تحالف مع قطر والإخونج من اجل ايصاله للحكم!

الرد الكويتي

إزاء الحملة السعودية المسيّسة الشعواء، على الكويت كدولة وعلى شعبها، وعلى اميرها، وعلى الشيخ أحمد الفهد الصباح، ردّ الكويتيون بشيء من الدهشة والاستغراب والألم وأحياناً الحدّة. وكل على ذلك على شبكة الفضاء الاجتماعي. فمقابل هاشتاق السعودية: (أقزام آسيا)؛ كان هناك هاشتاق كويتي: (الشيخ احمد الفهد تاج رؤوسكم)؛ ومقابل هاشتاق السعوديين: (اسكوبار راعي النّخْشَةْ)، كان هناك هاشتاق الكويتيين: (راعي الحرْشَا)؛ وهاشتاق: (عَلاّق بْشُوتْ)، في اشارة الى تركي آل الشيخ، رئيس هيئة الرياضة السعودية؛ اضافة الى هاشتاق كويتي آخر: (هنا الكويت)، وغيره بعنوان: (الكويت خط أحمر).

قال الكويتيون أن مشكلة الرياضة السعودية هي مع الأولومبية الدولية، لان تركي آل الشيخ (علاّق البشوت) غيّر اثني عشر رئيساً لاتحادات الرياضة السعودية خلاف القانون، وبدون انتخاب.

يوسف الهديبان رأى ما فعلته السعودية طعنة مؤلمة، وسأل: (ماذا يراد من تسييس الرياضة؟). واكد كويتي آخر بأن الموضوع أكبر من الرياضة: (نباحهم الظاهري رياضي والباطن سياسي. السبب أننا قلنا لهم ما في قمة خليجية بدون قطر). ووصف مبارك آل شهوان المتطاولين بأنهم أذناب وأشباه رجال تجرأوا على رؤوس العرب؛ فيما أكد آخر أن كل التغريدات السعودية جاءت بأمر السياسي، وحين يصل الأمر الى هذا الحدّ (تأكد بأن هذا البلد ـ السعودية ـ دخل مرحلة الهلوسة).

وأوضح مدير تحرير صحيفة الوطن الكويتية، فهد العمادي، بأن أحمد الفهد (دافع عن السعودية وأقنع اللجنة الأولومبية بحيث اعطيت السعودية مهلة حتى ٢٠٢٠ حتى تكون كل الاتحادات الرياضية منتخبة). واضاف: (اليوم، تركي الطبّال ومرتزقته يهاجمون الفهد. هكذا ترد السعودية الإحسان بالإساءة. ولذلك الشيخ أحمد الفهد تاج رؤوسكم)، يخاطب السعوديين.

واستاء كويتي آخر فطالب الجمهور بمسح كل التغريدات التي كتبوها مديحاً في السعودية. في حين وجد القطريون فرصة في الصراع السعودي الكويتي لتعضيد موقفهم السياسي، فالخلل ليس في قطر وشعبها، بل في آل سعود والشعب المسعود. هذا هو سبب حماسة القطريين.

الاعلامي القطري عبدالله الملا يسخر: (صبرنا على أحمد الفهد عشرين سنة. اخوان صوفيا ما يهدّوون طبعهم)؛ والصحفي عبدالله الوذين يرى ان الحملة السعودية ممنهجة بسبب حياد الكويت لإفشال وساطتها بين قطر ودول الحصار؛ واقترح قطري على الكويتيين بيع عقاراتهم في (دول الفُجّار، هذه نصيحة مُجَرّب)؛ في حين توقع قطري آخر ان السعودية ستفتح معركة لاحقاً مع عُمان، ثم مع الإمارات الحليفة نفسها، لتبقى الرياض معزولة ومنكسرة. وسخر كويتي من الحملة السعودية فقال انه سيسافر الى تركيا ليُمَرِّن معدته على الأكل التركي، تحسباً لأي قرار تتخذه السعودية باغلاق الحدود مع الكويت (لن أقع بالفخّ مثل القطريين). وسخر ثالث ممن أسماهم بـ (عيال إيفانكا المسعودين) الذين يقولون أنهم صبروا على قطر عشرين سنة، وعلى الكويت ثلاثين سنة، ويمكن أن يصبروا على عمان خمسين سنة!

الأكاديمية الدكتورة سارة الحمادي قالت ان (ذباب سعود القحطاني) اطلقوا حرباً ضد الكويت لأهداف خبيثة. وصرخت كويتية مخاطبة ال سعود: (علموا جرابيعكم تنضبّ... الأزمة صارت مسخرة في مسخرة)؛ واستشاط علي الديحاني، مدير منتخب الكويت للناشئين، فحذر السعوديين: (اركدوا. والله الكويتيين مسالمين في طبعهم. لكنها نصيحة، حتى لا تشوفون الوجه الثاني).

كاتبة السيناريو الكويتية فجر السعيد استاءت من مهاجمة بلدها وامراءها، وخاطبت الشتّامين السعوديين متحدية: (الرجّال فيكم حيّاه الله. هذا الميدان يا حميدان)، ورأت ان هناك مجنوناً اقنع آل سعود بأن المعارك السياسية تُخاض على تويتر. وزادت موجهة كلامها لابن سلمان: (حَجّي: اذا عندك ببغاوات تكَرْكُهُم.. كَرْكُهُم بكيفك مَحَدْ يعاتبك. لكن على ابن صباح؟ لاااااا. فهمت؟).

(انتقد الشيخ احمد الفهد ما فيه مشكلة)، يقول خالد المسحمي، (لكن تسبه وتشبهه بأوسكوبار، فهذه لا يرضاها كويتي شريف). وانتفض كويتي آخر قائلاً: (انها الكويت يا أقزام السعودية، يا حثالة، يا من تربيتم على السب والطعن وإثارة الفتن. ستبقى الكويت عالية وشامخة ولن تلتفت لكم). وخاطب البرلماني السابق عبدالحميد الدشتي جمهوره (ليعلم شعب الكويت، اننا نغلبهم ونتفوق عليهم في كل شيء،


الرياضة

5 ملفات سوداء تفضح «أقزام آسيا»

انتهت اللعبة.. ودقت ساعة الحقيقة!

الصحافة السعودية تشارك في الحملة على الكويت

إلا بقلّة الأدب، فهم يغلبوننا ويتفوّقون علينا بكثير). ولاحظ سعد العجمي أن السعوديين يسيؤون الى الكويت في حين يدافع جيشها عن الحدود السعودية الجنوبية؛ وذكر آخر السعوديين بأن للكويت فضل على آل سعود، فقد استضافهم مبارك الصباح وآواهم ولولا مساعدته ما استعادوا الحكم).

وأخيراً.. حين وجد آل سعود ان قضيتهم مع الكويت خاسرة، خففوا اللعب، وصرح تركي آل الشيخ بانهم سيعمل مع اشقائه في الكويت (الغالية) لرفع الحظر عن الرياضة الكويتية. فرد عليه يوسف البيدان: ما ينسينا الخطأ حبّ الخشوم/ ولا يطَهّرك المطر عشرين عام.

ومضت الرياض باحثة عن معركة أخرى.. فكانت لبنان!

الخداع الكبير.. وهم الإصلاح!

عبدالحميد قدس

تعيش المملكة السعودية مرحلة غير مسبوقة في تاريخها السياسي، بل هي مرحلة لا نظير لها في تجارب التغيير والانتقال السياسي للانظمة في العالم الحديث.

فتحت شعارات التطوير، ومحاربة الفساد، والتجديد الاجتماعي والاقتصادي، تجري اكبر عملية فساد واحتكار للسلطة.

وفي ظل شعارات ضرب مراكز القوى، واضعاف هيئة كبار العلماء، واجهزتها القمعية المسماة «هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر».. يجري تكريس نظام دكتاتوري قمعي، يمارس الاستبداد والتعذيب، وانتهاك الاعراف الاجتماعية والقانونية.

انها مرحلة ماكارثية سوداء، يمارس فيها النظام اسوأ اساليب السلطة الغاشمة، اذ يقوم بتوجيه الاتهامات من كل نوع، بدءا من الفساد الى الرشوة، وتبييض الاموال، والخيانة والتآمر، دون اي معايير او أدلـة، ويوزعها على طيف واسع من المتهمين، يشمل امـراء معروفين ومغمورين، ورجـال ديـن - متشددين ومعتدلين - وكتابا وصحافيين، وناشطين سياسيين وحقوقيين، اضافة الى اعداد كبيرة من التجار واصحاب الرساميل ومالكي وسائل الاعلام.

رجل واحد فقط في طول البلاد وعرضها لا تطاله الشبهات.. ورجل واحد فقط تتجمع لديه كل سلطات، ليس باعتباره ملكا يرأس النظام السياسي فحسب، بل هو المسؤول الوحيد والمباشر عن السلطات الاجرائية والتنفيذية والامنية والقضائية وهيئة الادعاء والتحقيق.

فالامير محمد بن سلمان، اضافة الى كونه وليا للعهد، احتكر لنفسه تدريجيا كل مفاتيح الديوان الملكي، والشؤون السياسية والعسكرية والامنية والاقتصادية والمالية والسياحية والتعليمية والقضائية، وارامكو ومشتقاتها، وهيئات التخطيط.

وفي حملته الاخيرة، لم يكتف بالسيطرة على وسائل الاعلام المملوكة للدولة او شبه الرسمية، التي ترتبط بشكل مباشر بأجهزة وزارة الداخلية والحرس الوطني ووزارة الدفاع، بل عمل على استتباع ثلاث امبراطوريات اعلامية، عبر اعتقال اصحابها، واتهامهم بالفساد، وتبييض الامـوال، وتجارة المخدرات، وهم: الأمير الوليد بن طلال مالك قنوات (روتـانـا)، ووليد الإبراهيم صاحب شبكة MBC، وصالح كامل مالك محطاتART.

وهو اذ يصادر اموال الشخصيات التي يعتقلها، فإنه اصدر اوامره بالتحفظ على اكثر من الفي حساب بنكي لكبار رجال المال والاعمال في المملكة، ومن بينهم وزراء حاليون وسابقون، واشخاص لمعت اسماؤهم من بين مؤسسي اقتصاد المملكة وبناة امبراطوريتها النفطية والمالية.. وكان اخرهم أحمد زكي اليماني، أحد ابرز وزراء النفط في المملكة السعودية.

فهل هذه الاجراءات تصب في خدمة الاصلاح ومحاربة الفساد في المملكة؟ وهل هي بعيدة عن



التسييس والانتقام؟، ثم هل تخدم مشاريع اعادة تكييف الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، بعيدا عن التبعية لتصدير النفط، بحسب ما جاء في رؤية ٢٠٣٠؟

إفساد وليس محاربة الفساد

لا يشك احد في ان النظام السعودي هو احد اكثر الانظمة فسادا في العالم!، ولا جدال في ان ثروة البلاد الهائلة جرى نهبها بشكل منظم وعلني، وتحت سمع وبصر العالم، واجهزة الدولة كافة.

وكـان مـن الطبيعي في المملكة السعودية، وفي عهود كل ملوكها دون استثناء، ان تجري الصفقات والسمسرات، وتعطى التلزيمات والتعهدات بالمشاريع، باعتبارها هبات ملكية للمحاسيب والاعوان، دون حسيب او رقيب، وباستنسابية مطلقة، ودون اي معايير قانونية.

وفي العهود السعودية كلها منذ أن تأسست الدولة السعودية، جرى الاستيلاء على الاراضي الشاسعة، والشواطئ، وعقود الصفقات الخارجية من قبل عدد من الامراء المعروفين، او افراد من النخبة النجدية وشيوخ القبائل، دون ان يكون ذلك مثارا للريبة، بل جزء من اسلوب الحكم وتوزيع الثروة او نهبها.

بل ان المداخيل الشهرية، والامتيازات التي يحصل عليها الاف الامـراء من العائلة المالكة، والصفقات التي كان يتباهى بها بعضهم علنا على شاشات التلفزيون.. لا تترك مجالا للشك او الجدل، حول نظام الفساد والرشوات وتجارة المخدرات، والذي تمارسه الاغلبية الساحقة من ابناء العائلة المالكة، وعشرات الالاف من الاتباع، ومشايخ الوهابية، والتجار، والاعلاميون والمحظوظون من ابناء النخبة النجدية.

الا ان السؤال الـذي يبرز في تقييم حملة الامير محمد بن سلمان هو: هل فعلا هو يستهدف الفاسدين؟ وهل هؤلاء هم الفاسدون فقط؟ وماذا عن الباقين وهم بعشرات الالاف؟ بل ماذا عن الاموال والشركات التي يعبث بها الامير نفسه واخوته وكيف وصلت اليهم؟

لا شك ان الحديث عن الفساد بالمدلول الصحيح، وبمعناه العلمي او السياسي المتداول، لا ينطبق على



ما يقوم به ولي العهد السعودي.. بل انه باعتقاله احد عشر اميرا، واتهامهم بالفساد وتبييض الاموال، انما يبرئ ساحة الاف الامراء الاخرين الذين حصلوا على ثرواتهم، وهي بالمليارات ايضا، بالطريقة ذاتها!!

فاعتقال جزء من الفاسدين: تضليل وعملية خداع، تستهدف اقناع الرأي العام، بأنهم المسؤولون عن ضياع الثروة، وسرقة المشاريع، وانتشار البطالة، وخصوصا في صفوف المتعلمين، ذوي الاختصاصات العالية والنادرة، وازمة السكن التي تطال اكثر من ٧٥٪ من المواطنين، وانتشار الفقر لدى نسبة كبيرة من سكان احياء التنك في المدن، وفي الارياف.

ان ما يفعله الامير محمد بن سلمان، هو عملية افساد في جوهرها باسم محاربة الفساد، لانها تخادع الجمهور ليسكت عن الاف الفاسدين الذين ارتضوا ان يدينوا للحاكم الجديد بالطاعة.

بل ان محاربة الفساد تتطلب قانونا يجري

الاحتكام اليه، ولوائح تفصيلية بما يعتبر تهمة في هذا المجال.. امام اعتبار الفرد مرجعية للحكم على الاخرين فهو جزء من الفساد.

ومحاربة الفساد تتطلب محاكم مستقلة، واجهزة قضاء عادلة تعمل بقوانين مكتوبة، ولا يمكن الركون الى عدالة معينة من قبل الحاكم، وتقضي بمزاج القضاة واجتهاداتهم، او بأوامر من السلطة السياسية.

ومحاكمة الفساد تقتضي وجود اجهزة للضبط والتحري، واجراءات قضائية سريعة تؤمن حقوق المتهمين، وامكانية الدفاع في المحاكم عبر محامين يختارونهم بانفسهم.

وكل ذلك غير متوفر في هذه الحملة ولا في هذه المملكة، بل ان هيئة عينها الملك في الصباح اصدرت احكامها ونفذتها في المساء، ولم توجه للمتهمين اتهامات مكتوبة حتى يتمكنوا من اعداد دفاعهم عن انفسهم، بل تولت اجهزة الاعلام المملوكة للدولة، تسريب الاتهامات، ومحاكمة المتهمين الذين تحولوا الى مدانين ومجرمين فور اعتقالهم.

اعتقالات سياسية

ويكاد يجمع المراقبون على ان هذه الحملة التي يروج لها اعلام النظام، لا صلة لها بالفساد، بل هي جزء من معركة الامير محمد بن سلمان للوصول الى العرش.. فهي تأتي في خضم الازمة السياسية المتدرجة التي يشهدها النظام السعودي، تحت عنوان انتقال العرش الى الجيل الثالث، وما شهدته هذه الولادة من صعوبات، ومخاض عسير لم يكتمل بعد. الا ان الشكوك لا تزال كبيرة، والاخطار محدقة، فربع الساعة الاخير قد يكون الاكثر دراماتيكية في المسرحية كلها.

فـإلى جانب هـذه الصورة الدرامية للقرارات الجريئة التي يتخذها الملك وابنه، باقصاء رجل النظام القوي الامـير محمد بن نايف، في الجولة الاولى، ثـم الامـير متعب بـن عبد الله، في الجولة الثانية، اضافة الى تجاوز الضربة الاطـار الضيق للامراء الملتصقين بالنظام والمتطلعين الى السلطة، لتشمل دائرة اوسع من الامراء والشخصيات الذين يمتلكون ادوات التأثير المادي والاعلامي والسياسي.. الى جانب كل ذلك جرى تفكيك العلاقة بين النظام السياسي العائلي للمملكة الذي بات مختزلا بالملك سلمان وابنه وحسب، والمؤسسة الدينية الوهابية التي شكل التحالف معها الاساس الذي اقيمت عليه المملكة السعودية بنسختها الاخيرة.

واكثر من ذلك يقوم الامـير محمد بن سلمان بضرب الحاضنة الاجتماعية والاقتصادية للنظام، عبر اعتقال ومصادرة اموال عشرات رجال الاعمال والرأسماليين السعوديين، مع التحفظ على اكثر من ١٧٠٠ حساب بنكي لمسؤولين وشخصيات من الوسط الاقتصادي والمالي السعودي.

الا ان مشكلة الامير محمد بن سلمان الاساسية، هـي ان لا احـد في الـعـالم يتعامل مـع مشروعه الاصلاحي بجدية، والضجة التي يثيرها هو واعلامه الداخلي، لا تصل الى اسماع المراقبين، الا باعتبارها غبارا يغطي زحفه المستمر للسيطرة على السلطة، واعادة تشكيل النخبة المتحلقة حول رأس النظام، والاستحواذ على الثروة لتمويل المغامرات السياسية، بعد تدني دخل النفط وتبذير القسم الاعظم من بيع الثروة النفطية، لارضاء جشع الحليف الاميركي، والانفاق على الحروب المتعددة التي ينخرط فيها النظام.

ذلك ان القناعة الراسخة تقول بان الموجود مجرد دولة يحكمها نظام عائلي مغلق، يعتبر اهلها رعايا لا مواطنين بالمعنى الحديث للمواطنة.. ولا تخضع لاي قانون مكتوب، او دستور يمكن التعرف عليه، بل هي دولة الاوامر الملكية والهبات والظفرات، وهي هبات يستحق عليها ولي الامر الشكر، وليست حقوقا يحاسب من لا يؤمنها او لا يوفرها لاصحابها.. وان الثروة هي ملك للعائلة الحاكمة، وكذلك الارض والمقدرات جميعا، لا تُسأل عما تأخذه، ولا عما تعطيه، ولا كيف تنفقه! والموازنات العامة لا قيمة لها على الاطلاق الا من باب توزيع النزر اليسير من الثروة الوطنية على عامة الناس، لتسيير الحياة العامة، وتأمين الحد الادنى من الحياة للرعايا.

ان دولة كهذه ليس فيها قضاء مستقل، ولا قانون محاكمات ومرافعات، مما تعارفت عليه الامم والشعوب كافة، بحيث تعرف الاحكام في صحافتها، وتسريبات جواسيسها، قبل ان ينطق بها القضاة، المعينون اصلا حسب قواعد غير قانونية، بل بحسب الولاء ومن ضمن جهاز المذهب الديني المتشدد الذي يحكم البلاد، بصرف النظر عن الدرجات العلمية او الكفاءة او التجربة!!

ان مثل هذه الدولة تتستر خلف خصوصيتها القبلية والاجتماعية، لتهرب من الالتزام بنصوص القانون الدولي، والاعراف والمواثيق الدولية حول حقوق الانسان واجراءات المحاكمة، والتي تستخدم الدين اسوأ استخدام لتبرير تجـاوزات القانون، والاجحاف في الاحكام، والتضليل في توصيف الاتهامات، وتصنيف المتهمين، بناء لمعايير وتسميات غير ثابتة وغير موحدة، بحيث يمكن للحكم ان يتغير في الحالة الواحدة من قاض الى اخر، وبحسب توصيف التهمة لا بحسب وقائعها.

ان هذه الدولة التي تعادي الحريات الشخصية والعامة، عداء لا هوادة فيه، وتعتبرها من موجبات الكفر والزندقة والالحاد، وتزج بالمطالبين بها في السجون، وهم لا يزالون في السجون، وتعتبر المطالبة بالمملكة الدستورية من الكبائر التي توجب الاحكام المغلظة، وترى في النقد والجهر بالالام والشكوى، تشكيكا بالوطنية، وتهديدا للامن العام، وانكارا لعدل ولي الامر وملك البلاد..

ان دولة تحاسب على تغريدة بالسجن عشر سنوات واكثر، وتحكم على متظاهر سلمي بالاعدام، وتمنع الصوت المختلف حتى لو كان همسا، وتطارد المعارضين في انحاء الارض، بالقمع والاغتيال واشكال من المضايقات، ولا تعترف اصلا بوجود المعارضة، لانها تشكيك بالبيعة، وبعدالة الحاكم..

ان دولة مثل هذه، يصبح الحديث عن محاربة الفساد فيها هـراء، في غياب الدستور والقوانين والانتخابات والتمثيل الشعبي الذي يراقب اداء السلطات التنفيذية.

وهذا ما اشارت اليه الصحافة الغربية، موضحة ان ما يقوم به محمد بن سلمان لا يتناقض مع قواعد وبديهيات الاصلاح ومحاربة الفساد وحسب، بل هو يسير بعكس الاتجاه الذي يتحدث عنه في دعايته الاعلامية.

ففي تقرير لها بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٧، قالت صحيفة نيويورك تايمز ان حملة الاعتقالات الاخيرة اثارت قلق المستثمرين الاجانب الذين يراقبون المحاكمات خارج القانون، والاستيلاء على الثروات الفردية دون سند قانوني، وعبر اتهامات تصدرها هيئات سياسية.

كما ان هناك موجة من القلق في اوساط اصحاب الرساميل السعوديين، الذين بدأوا بالنزوح بكثافة من المملكة، وهم يسعون الى تهريب اموالهم بمختلف الطرق الى خارج المممكلة، خوفا من مصادرتها، وهم يرون كيف يستخدم الامير محمد بن سلمان ادواته القمعية لمصادر الاموال والضغط على المعتقلين وغيرهم لتسليم الأصول.

ويناقش المحللون في الخارج ما إذا كان الاندفاع المتهور لولي العهد السعودي قد يدفعه لمزيد من الرغبة في توطيد السلطة قبل ان تؤول اليه خلافة عرش المملكة المحتملة قريبا، حيث يقع اليوم تحت تأثير عالمين ضاغطين عليه بشكل كبير: اليأس من امتلاك القدرات المالية الكافية لتنفيذ خططه، والطموح الجامح الذي لم يسبق له مثيل لتكريس نفسه زعيما على الشرق الأوسط الأوسع.

وعلى الرغم من حماسة الرئيس الامريكي دونالد ترامب لدعم سياسات الامير الشاب، الا ان الكثيرين في وزارة الخارجية والبنتاغون ووكالات الاستخبارات يقولون انهم يخشون ان يتسبب اندفاعه المتهور لتحقيق اهدافه الخاصة في زعزعة استقرار المنطقة.

وقال فيليب جوردون، منسق سياسات البيت الأبيض في الشرق الأوسط تحت قيادة الرئيس باراك أوباما، ان الامير محمد بن سلمان قرر أنه لا يفعل أي شيء بحذر. واضاف انه «إذا كان ولي العهد يبعد الكثير من الأمراء وأركان النظام الاخرين، ويغوص في صراعات إقليمية مكلفة، ويخيف المستثمرين الأجانب، فإنه يمكن أن يقوض آفاق الإصلاحات ذاتها التي يحاول تنفيذها».

وقال المحللون ان الاعتقالات خارج نطاق القضاء قد جعلت المستثمرين يتراجعون بما فيه الكفاية عن التعامل مع خطط الأمير لطرح أسهم شركة أرامكو في البورصات العالمية، في نيويورك أو لندن العام المقبل. وهذه المسألة هي حجر الزاوية في برنامجه الإصلاحي.

الواقع اننا نشهد ميلاد مملكة الاستبداد امام اعيننا يوما بيوم، حيث تنتقل السلطة من دكتاتورية العائلة المنفلشة والواسعة، الى دكتاتورية مركزة بشخص واحد، يمتلك كل الصلاحيات، ومعها رعونة واندفاع يجعلانه خطرا على كل من حوله.





مشروع (نيوم) في مملكة (النوم)!

عبد الوهاب فقي

لا يكاد تمضي بضعة أشهر، إلا ويخرج لنا محمد بن سلمان بمشروع ورقي، أو وهمي، له علاقة بأزمة البلاد الاقتصادية والسياسية.

بدأها برؤيته العمياء ٢٠٣٠؛ ثم مشروع القِدّيَّة، ثم مشروع البحر الأحمر السياحي، والآن مشروع نيوم، الذي لا يُعلم كنهه على وجه التحديد: هل هو بناء مدينة عصرية؛ ام مدينة استثمارية؛ أم مدينة سياحية؛ أم مدينة تكنولوجية صناعية، أم كل هذا؟ كل ما نعرفه ان هناك شيءً ما على الورق، لم يبدأ بعد، شأنه شأن المشاريع الأخرى، التي يخصص لها مئات المليارات من الدولارات، كهذا المشروع: نقصد مشروع نيوم، الذي قال ابن سلمان انه سيضخ فيه وحده خمسمائة مليار دولار، وهذه الأموال أصلاً غير متوفرة؛ فضلاً عن انه لم تُعلن بداية اية مشروع من المشاريع المزعومة حتى الآن، ولا وقت نهايتها. كل ما يقال ان المرحلة الأولى ستنتهي في عام ٢٠٢٥.

(نيوم)، كما قال ابن سلمان، مشروع يخص (الحالمين والموهوبين) وحدهم.

والحقيقة انه مشروع الحالمين والواهمين، الذين يتركون مشاكل شعبهم وبلدهم المستعصية، ويفرّون منها لطرح مشاريع خيالية بزعم أنها استثمارات للمستقبل، وهي لا تعدو وعودا فارغة لا علاقة لها بتنويع اقتصاد ولا برؤية ولا بمستقبل.. هو مجرد بيع أوهام!

بيع الاوهام اعلاماً

على وقع اعلان مشروع نيوم، تحركت الماكنة الاعلامية ـ كالعادة، فقال الكاتب ادريس الدريس متغزّلا بابن سلمان: (ماذا تفعل بنا ولنا؟ أنت عرّاب بيروسترويكا المملكة)؛ وصحيفة وزارة الداخلية الالكترونية (سَبْقْ) اطلقت لنفسها عنان التفاخر الكاذب لتقول بأن مشروع مدينة نيوم سيتفوق على مشروع مدينة اليابان الذكية (فوجيساوا)؛ ووزير النقل يقول ان مشروع نيوم سيكون نقطة التقاء العالم؛ وصحيفة المدينة زادت الجرعة فقالت ان مشروع ابن سلمان يمثل مستقبل الحضارة الإنسانية؛ واعلامي آخر يقول ان (نيوم) ستكون الأكثر ملاءمة للعيش في العالم؛ وعضو الشورى المعيَّنَة: كوثر الأربش، تحدثت عن ساعة صفر سيتم فيها تدمير الجهل والتطرف، وجعل الوطن قبلة للتنوير والحضارة؛ اما الاعلامي فهد ديباجي فيقوم ان (نيوم) تقول للعالم: لا للنوم!؛

ووكالة الأنباء (واس) اهتمت بالطائرات بدون طيار التي ستكون احدى وسائل النقل في مدينة الحالم ابن سلمان!

خالد آل جلبان رأى ان محمد بن سلمان نعمة الهية هيأها الله للوطن؛ والعقيد المتطرف ابراهيم آل مرعي ينصح المواطنين: (دافعوا عن ابن سلمان بعقولكم ومن أعماق قلوبكم. لا تسمعوا فيه قولاً، واحثوا في وجه من يشكك فيه). والناشطة سعاد الشمري تخاطب ابن سلمان: (أنت انقذتنا من كابوس الظلمات). والاعلامي خالد الأشاعرة أضاف نكهة دينية، فمشروع نيوم يحيي رحلة الشتاء والصيف.

رفض شراء الوهم!

د. حصة الماضي رأت مشروع نيوم كغيره من المشروعات الفقّاعيّة التي ضحك بها (السفيه) على الجميع، ودعت للتصدي له؛ وخليفة المازم تأكد له بعد ان رأى لقاءه حول نيوم بأنه (صبي جاهل وثور) أيضاً؛ وسأل أحدهم عن مصير المشاريع الأخرى التي اعلن عنها في عهد الملك عبدالله واضاف: (نسمع بالمليارات ولا نشوف الإنجازات). وبدر الرشيد يقول ان صرف تريليوني ريال على المشروع كان يجدر صرفها على البنية التحتية المهترئة، وعلى المشافي، وعلى الوحدات السكنية.

أما ابراهيم الهزاعي، فسخر وقال أن (أكثر دولة تستهلك تصاميم الجرافيكس في العالم هي السعودية)؛ بغرض الدعاية طبعاً! وعلق بلوغر بسخرية على كلام ابن سلمان بأنه سيبني أكبر من سور الصين العظيم ولكن بألواح شمسية، علق وقال: (عندنا سور عظيم من الشبوك، ما يحتاج يسوون واحد جديد)؛ وتضايق آخر: (نسمع مليارات ولا شفنا إلا ضرائب وارتفاع الكهرَبْ والبنزين. وَين المليارات عن الصندوق العقاري والإسكان؟).

سارة الشهري تقول ان نيوم بوابة مستقبل الأجانب والطبقة الغنية، اما الطبقة الوسطى والفقيرة من الموطنين فلهم (أغاني محمد عبده) في اشارة الى ما تقوم به هيئة الترفيه. وتبشر المغردة حجازية الشعب بأن (مستقبلكم أسود بإذن الله.. ستصبحون صومال جديدة خلال سنوات قليلة). وسألت حجازية اخرى: (من

أين يريد ان يموّل ابن سلمان مشاريعه؟). ولفت أحدهم مخاطباً المواطنين: (طيِّبْ! ما سألتوا أنفسكم ليه ما سوَّتْ اليابان وأمريكا مدن الروبوتات عندهم؟ يعني احنا بنصير متقدمين على اليابان وامريكا؟).

وفي وقت لاحظ فيه الباحث في الشأن السعودي علي مراد أن مشاريع ابن سلمان تقدم دائماً بعروض أفلام ترويجية بمواصفات إخراجية عالية لجذب الأنظار، تساءل: هل سيتحقق شيء منها؟ لكن الاعلامية السلطوية نهلة العنبر اخذت الأمر الى عنصرية ضد العرب الذين ابدوا رأيا مخالفاً لسياسة ابن سلمان، ووصفتهم بالشعوب الجاحدة، (لا تستحقون منا الاحترام)، وزادت (إن أكرمت اللئيم تمردا)

الناشط حمزة الحسن قال: (اذا نجح مشروع نيوم فستكون هناك سعوديتان: واحدة للتهييص، قوانينها مختلفة وكل شيء فيها مباح، حتى الذهاب الى الصهاينة. وسعودية أخرى هي التي تعرفونها). ودعا الحسن الى اعادة قراءة الرؤية والمشاريع السابقة حتى يتأكد القراء ان ما يزعمه ابن سلمان مجرد أوهام. وانتقد الحسن اسم نيوم الذي حاول واضعوه جمع كلمة نيو (اي جديد) وحرف م اي بالعربية مستقبل. وقال ان الذي وضع الاسم غبي.

وعموماً فإن كلام محمد بن سلمان عن مشاريعه الاقتصادية الحالمة لم تجتذب اهتمام الاعلام المحلي ولا الدولي ولا المستثمرين ولا رجال الأعمال، الا لماماً. جل الاهتمام انصب على موضوع محاربة الارهاب والتطرف.

فالمواطنون كما الغربيون ـ حلفاء النظام ـ يودّون معرفة وجهة الدولة، ومدى استعدادها للإنفكاك من التيار المتطرف، وهو أيديولوجية الدولة، ونقصد الوهابية. لكن ابن سلمان ركّز على المسيَّسين (الصحويين) فقط، وقال أنه سيدمرهم فوراً، معتقداً أن مكافحة التطرف والإرهاب الذي تبنّته الدولة السعودية بشخص الملك فهد، يمكن القضاء عليه بين يوم وليلة بعد أن تشرّبت به أجيال وأجيال.

ابن سلمان: سندمر التطرف فوراً!

تدمير الصحوة، وتدمير التطرف، وفوراً!

لماذا انتظر آل سعود نحو اربعين سنة ليتخذوا هذا القرار؟

(الملك فهد هو أب الصحوة وأمها وأختها وجدتها وهو المستثمر الأساس فيها) يقول حمزة الحسن: (والصحويون ضحايا ومجرمون) في نفس الوقت، حيث استثمرهم آل سعود ثم تبرؤوا منهم. والمفكر المحمود يرى أن (تدمير التطرف يبدأ من تدمير التراث الذي يمتاح منه)؛ والحسن يعود فيقول ان السعودية لم تكن قبل عام ١٩٧٩ معتدلة او وسطية او منفتحة لا على شعبها ولا على الآخرين، وانها منذ تأسيسها ولازالت بؤرة التطرف والعنف؛ وان التطرف الديني الصحوي والسلفي الوهابي عامة باقٍ مادام تطرف آل سعود السياسي قائماً؛ لأن السياسي المتطرف هو الذي صنع الديني المتطرف لاستثماره، ويستحيل ان يتم القضاء على وحش التطرف في طرفة عين. ثم ألم يكفر آل سعود ومشايخهم عبدالناصر وغيره، وكان ذلك قبل الصحوة المزعومة؟.

لطيفة الشعلان، عضو الشورى ترى أن انهاء التطرف يبدأ بالتعليم؛ والمهم بالنسبة للشعلان وغيرها ان مسار الدولة قرره ابن سلمان وهو المواجهة مع المؤسسة الدينية الوهابية واخضاعها لسلطانه؛ وحسب الصحفي وحيد الغامدي، فإن جملة ابن سلمان (سندمر التطرف) هي اجمل عبارة سمعها منذ عقود؛ إذن سيتحول الكثيرون عن الوهابية المفروضة رسمياً، وسيعود اهل الجنوب الى المذهب الشافعي، يقول علي الزهراني. والمحامي نايف آل منسي يرى أن حاجة المجتمع السعودي لإعمار البنية الفكرية، أكثر من حاجته لاعمار البنية التحتية؛ اما وداد منصور فهي لا تصدق ابن سلمان بأنه سيحارب التطرف لأنه سياسة دولة، وقالت أن من (أكبر رايات التطرف هي قناة وصال.. سننتظر ونشوف)، ماذا يصنع بشأنها.

الكاتب يوسف أبا الخيل يحمل الصحوة ورموزها جعل المجتمعات في حالة حرب مع غالبية أهل الأرض. بيد ان الصحيح انها الوهابية مصدر كل العنف والشرور. والداعية سليمان الطريفي يرى ان محاربة التطرف والارهاب يمثل نصرة للدين النقي من شوائب الغلو والكراهية؛ وهنا رد منصور باز بأن التطرف لا يُدَمَّر، وان الحل هو في التعليم والوعي والقوانين الفاعلة، التدمير يعيد التطرف مرة اخرى.

ومادام ابن سلمان قد فتح النار على مصراعيها ضد الصحوة والتيار السلفي عامة، فقد اطمأن كثيرون وسايروه في النقد والشتيمة، فالناس على دين ملوكهم!

(الصحوة معوّق للتنمية والحضارة والتسامح والسلام)، كما يقول اعلامي السلطة عبدالله بن بجاد العتيبي، الذي كان بالأمس القريب واحداً من أشد متطرفي وعنفيي الوهابية؛ في حين يتأسف الدكتور ناصر الجهني على ما مضى من سنوات العمر فيقول: (ابتُعثتُ عام ١٩٧٩، بداية التطرف. عدتُ عام ١٩٨٥ في عزّ التطرّف. تقاعدتُ في ٢٠١٧، نهاية التطرّف. من يعوّضني حياتي؟). وهيفاء العمري تتحدث عن نفسها وجيلها: (نحن أبناء السنوات الكالحة؛ شوّهتنا الصحوة، وأحرقت أحلامنا، وبدّدت مستقبل معظمنا. هل يحق لنا أن نطالب باعتذار او محاكمة من كان سبب هذه الإعاقة؟).

خلود المعْجِل ترى ان الصحوة جعلت من العادات ديناً وسيتم ابادتها؛ لكن الكاتب منصور الهَجْلَةْ يلفت النظر الى ان ذم عصر الصحوة لا يعني تمجيدا لواقع البلاد قبلها؛ واستبشر عبدالله العلويط ان ابن سلمان سينهي الصحوة الى غير رجعة، حيث (لم نستفد منها الا الجهل وتعطيل العقل والتعصب). والكاتب وائل القاسم يسميها (الغفوة) وان ابن سلمان اطلق رصاصة الرحمة عليها وأحدث تحولا لم تشهد له البشرية مثيلاً.

يعود الداعية الطريفي فيقول ان الصحوة ليست مسؤولة وحدها عن التطرف، فقد ساهم معها آخرون ـ دون أن يسميهم، وربما قصد آل سعود. ودعا الاعلامي السلطوي محمد آل الشيخ الصحويين الى الرحيل الى تورا بورا، او الى قطر (فلم يعد لهم في بلادنا مكان ولا قيمة ولا مستقبل) كما يقول. واضاف: (جاء محمد بن سلمان لينقلنا من الظلمات الى عصر الأنوار). وبالنسبة للصحفي دحام العنزي الذي يؤيد علاقات علنية مع اسرائيل، فإن الصحوة لعينة، وأن مجرميها سرقوا الفرح ولعبوا فينا. واضاف: (اليوم فليأذنوا بحرب من محمد بن سلمان وشعبه).

بالطبع طالب الكثيرون بتدمير الشبوك ومخصصات الأمراء والفساد والاحتكار والمحسوبيات وتدمير أزمات البلاد! وليس فقط تدمير التطرف الذي روجه آل سعود واستفادوا منه لأربعة عقود!

المشايخ الوهابيون الكبار لم يؤيدوا ابن سلمان في قمعه وتحلله، وفضلوا الصمت، فجاءهم عبداللطيف آل الشيخ الباحث عن منصب، ليخاطبهم هم وخطباء الجوامع بأن يشيدوا بموقف ولي العهد (لإعادة الوسطية والذب عنها حماية للدين). لكن هل الوهابية كانت يوما معتدلة ووسطية؟

المعارض عبدالله الغامدي يخاطب ابن سلمان بأن الصحوة (منكم، ولم يُعرف أنها خرجت عن أوامركم، والآن تُدفن بأمر منكم، وإذا كنتَ تراها تطرفاً، فهذا دليل على تطرفكم). والدكتور عبدالله الشمري يرى في اقوال ابن سلمان اعترافاً بأن النظام السعودي كان يغذّي التطرف؛ فقد كان والده وأعمامه يدعمونها حين كانت تخدم مصالحهم، ثم صار هذا الصبي يلعنها لأنها تخالف توجهاته.

جمال خاشقجي طالب بأن تحوي رؤية ابن سلمان الجميع وان لا تكون اقصائية، واضاف بأن (التطرف الذي وعد بسحقه كان إقصائياً). واكمل: (ضاعت على المملكة عقود طويلة حبيسة فكر سلفي ضيّق وحان وقت حرية الإسلام بتعدديته واجتهاده). ودعا الخاشقجي، للخلاص من التطرف، الى اطلاق الحريات العامة، وإيقاف الاعتقالات، حتى لا ننتقل من تطرف الى آخر.

بقي أن نشير الى ارتباط مشروع ابن سلمان الجديد (نيوم) بقطر؛ فكما هي العادة لا بدّ ان يقحم آل سعود واعلامهم الموضوعات مع بعضها، سابقاً ايران والآن قطر! مع ان المشروع لم يبدأ بعد؟، بل كل المشروعات المزعومة لازالت حبراً على ورق.

وزير الذباب الالكتروني سعود القحطاني، المستشار الاعلامي لابن سلمان برتبة وزير، علق بطفولية وسذاجة بأن مساحة مشروعي نيوم والقِدِّيَّةْ أكبر من مساحة قطر بحوالي ست مرات، واضاف مخاطباً الشيخ تميم: (اعرف حجمك يا صغير، فهذه هي السعودية). رد الاعلامي القطري فهد العمادي: (ما فائدة ان تكون كبيراً وأنتَ بلا عقل ولا أخلاق؟!).

محمد بن سلمان ومشكلة الشرعية

د. نايف بن نهار

حين تتأسس الدول أو يحصل فيها تحوّل جذري فإنها تبحث عن شرعيّة تستند إليها في عملية التأسيس أو التغيير. وهذه الشرعية إما أن تكون شرعية دينية أو شرعية ثورية أو شرعية دستورية أو شرعية تاريخية أو شرعية إنجاز.

أما الشرعية الدينية فالمقصود بها الوصول إلى السلطة وممارستها بناءً على مسوغ ديني. مثل التي حصل عليها محمد بن سعود في تأسيس الدولة السعودية الأولى، والتي حصل عليها عبدالعزيز بن عبدالرحمن في تأسيس الدولة الثالثة. والشرعية الدينية لها صور مختلفة، تبدأ من نظرية الحق الإلهي التي كانت مهيمنة على المشهد السياسي الأوربي لأكثر من عشرة قرون، وتنتهي عند نظام البيعة المعروف في الفقه الإسلامي.



أما الشرعية الثورية فهي تعني أن تستند الحكومة في وجودها أو استمرارها على استثمار فعل ثوري، وهذا ما حصل مثلاً مع الخميني الذي جاء نتيجةً للثورة الإيرانية في ١٩٧٩، وكالذي حصل مثلاً مع جمال عبدالناصر الذي جاء نتيجةً لثورة الضباط الأحرار في عام ١٩٥٢. ومن خلال هذه الثورة تكتسب الحكومة شرعيتها في أعين الشعب.

أما الشرعية الدستورية فهي تعني الوصول إلى الحكم من خلال الآليات المقررة في الدستور المعترف به شعبيًا. وهذا ينطبق على جميع الحكومات التي جاءت وفقًا للآلية المقررة دستوريًا، سواء أكانت حكومات ديمقراطية أم أتوقراطية، المهم في نهاية المطاف تحقق إرادة الشعب في إقرار الدستور.

نايف بن نهار

أما الشرعية التاريخية فهي تعني الحق في وراثة السلطة، أي أن يحصل الحاكم على حق الحكم ليس لأنه جاء نتيجة ثورة أو نتيجة شرعية دينية بل لأنّه من سلالة الحاكمين.

أما شرعية الإنجاز فهي أن يستمد الحاكم شرعيته من خلال الإنجازات التي حققها، فتشفع له أمام الشعب في أن يوجّه السلطة حيث يشاء دون الحاجة إلى الشرعيات الأخرى. وهذا ما حصل مثلاً مع محمد علي باشا في مصر ومصطفى كمال أتاتورك في تركيا، ورضا خان في إيران.

ما الشرعية الأكثر مناسبة لمحمد بن سلمان؟

التغييرات الأخيرة التي قام بها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ليست مجرد تغييرات موضعية، بل هي أشبه بتأسيس دولة جديدة خليقٌ بها أن تُسمَّى الدولة السعودية الرابعة. ومثل هذه التحوّلات الجذرية تحتاج إلى شرعية تستند إليها كي تكون مقبولة في أعين الشعب، فما الشرعية التي استند إليها الأمير محمد بن سلمان؟

الشرعية التقليدية للدولة السعودية هي الشرعية الدينية، فمنذ أن تأسست الدولة الأولى في عام ١٧٤٤ أثر اتفاق الأمير محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب والدولة السعودية تسوّغ وجودها واستمرارها بالشرعية الدينية. وقد تجلّى هذا الأمر في الدولة السعودية الأولى والثالثة، أما الثانية فلم تكن مستندة بوضوح على الشرعية الدينية كما لاحظ ذلك جون فيلبي؛ نظرًا لاكتفاء مؤسسها الأمير تركي بن عبدالله بالشرعية التاريخية في عملية التأسيس.

لم يعد ممكنًا للأمير محمد بن سلمان أن يستند إلى الشرعية

الدينية؛ لأنه في حالة صدام صريح ومباشر معها، ويسعى بكل قوة للتخلص من استحقاقاتها. كما أنه لا يمكن التعويل على الشرعية الثورية؛ لأنَّ ولي العهد السعودي لم يأتِ عبر ثورة. وكذلك لا يمكن التعويل على الشرعية الدستورية؛ لأنه لا دستور أصلاً في المملكة. وكذلك لا يمكن التعويل على الشرعية التاريخية لأن غيره من الأمراء يستطيع أن يشاركه في هذه الشرعية.

إذن ما الذي بقي من الشرعيات؟

لم يبق من الشرعيات إلا شرعية الإنجاز، فهي الشرعية الوحيدة التي يمكن أن يعوّل عليها الأمير محمد بن سلمان في عملية التغيير الراديكالية التي يقوم بها، تمامًا كما حصل مع محمد علي باشا الذي صادم المؤسسة الدينية بكل قوة مستندًا بذلك إلى شرعية الإنجازات التي حققها. وأكبر من ذلك ما فعله أتاتورك في تركيا حينما مزّق الدين نفسه وغيَّر لغة تراث شعبٍ بأكمله، دون أن يحتاج في ذلك كله إلى شرعية دينية أو ثورية أو تاريخية؛ لأنه لا يملك كل ذلك، وإنما كان يستند إلى شرعية الإنجاز، فهو في عين كثير من الأتراك آنذاك بطلٌ قومي نظرًا لتحريره تركيا من الغزاة اليونانيين.

شرعية الإنجاز هي تحديدًا ما يسعى إليه محمد بن سلمان حاليًا، بعد أن استحالت عليه كل الشرعيات الأخرى، وهذا يفسّر لنا سر الاهتمام الكبير بالإعلان عن الإنجازات الضخمة، والتي كان آخرها مشروع منطقة نيوم الذي يحتل مساحة تتجاوز ٢٦ ألف كم، والذي سوف يُدعم بنحو نصف تريليون دولار. كما أن هناك محاولة لخلق إنجاز من نوع فريد وغريب على المنطقة بأكملها، وهو الحملة الكبيرة التي قادها تحت عنوان محاربة الفساد لإيقاف عدد كبير من الأمراء والوزراء ورجال الأعمال، علاوةً على الإصلاحات الأخرى مثل قيادة المرأة وغيرها من القضايا الثقافية.



هذه المشاريع التي يُروَّج لها على أنها إنجازات هي ما يعوّل عليه الأمير محمد بن سلمان لتحقيق الشرعية التي تجعله قادرًا على التخلص من الشرعيات الأخرى واستحقاقاتها.

هل يمكن لمحمد بن سلمان أن يعوّل على شرعية الإنجاز؟

شرعية الإنجاز لا تثمر إلا بعد تحقيق الإنجاز، وليس بعد الوعد بالإنجاز. فالإنجاز شرطٌ لها وليس نتيجةً لها. فبعد أن يحقق الحاكم إنجـازات ضخمة في عيون شعبه فـإنَّ ذلك يعطيه شرعية كافية تسوّغ أي توجه يختاره لسلطته. فأتاتورك مثلاً لم يبدأ التغييرات الراديكالية إلا بعد تحقيق إنجـازات ضخمة. فحينما أراد أن يفعل أكبر تغيير في تاريخ تركيا ـ وهو إلغاء الخلافة الإسلامية ـ لم يفعل ذلك بمجرد أن وصل إلى الحكم، بل بعد أن حقق إنجازاً كبيرًا يتمثّل في هزيمة الجيش اليوناني وتحرير تركيا من الغزاة، وبعد أن حقق هذا الإنجاز في عام ١٩٢٢ استطاع أن يتجرّأ ويحدث التغيير الأكبر المتجسد في إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤.

إذن حتى تثمر شرعية الإنجاز يجب أن يكون هناك شيء ملموس يراه الشعب وبناءً عليه تُكتسب الشرعية، وهذا الأمر غير متحقق في الحالة السعودية. فإلى الآن ما يراه الشعب السعودي هو وعد بالإنجاز وليس تحقيق إنجاز، فقد وعد مثلاً بتحقيق إنجاز في اليمن من خلال تحقيق أمرين: ردع الحوثي وإعادة الشرعية. وكلا الأمرين لم يتحققا مع دخول الحرب عامها الثالث. وقد وعد بتحقيق مشروع البحر الأحمر لكن ذلك لم يحصل بعد. والآن أطلق مشروع نيوم وهو إنجاز مستقبلي وليس إنجازًا حاضرًا.

عدم تحقق إنجازات إلى الآن يعني أن شرعية الإنجاز لا يمكن أن يتم توظيفها والتعويل عليها، لأنه كما ذكرنا سابقًا وجود الإنجازات شرطٌ للشرعية وليس نتيجةً لها. وهنا يكمن الخطر، في أن ولي العهد السعودي تخلّص من الشرعية الدينية التي تعد الشرعية الأصلية للنظام السعودي قبل أن يمتلك شرعية بديلة، وهي شرعية الإنجاز.

خطورة عدم تحقق شرعية الإنجاز

ولذلك أمام ولي العهد السعودي خياران:

الخيار الأول: أن يعود إلى الشرعية الدينية، التي هي الشرعية الأصلية للدولة السعودية، ويلتزم بالاستحقاقات المترتبة عليها.

الخيار الثاني: أن يحقق إنجازات واضحة وملموسة تمنحه رخصة الحصول على شرعية الإنجاز.

وفي اعتقادي أنَّ ابن سلمان لن يعود إلى الشرعية الدينية؛ لأنَّه لا طاقة له باستحقاقاتها، وإنما سيسعى جاهدًا للحصول على شرعية الإنجاز، وهذا يعني أن المرحلة القادمة سوف تشهد العديد من المشاريع والإصلاحات المعلنة حتى يترسخ في الوعي الشعبي السعودي التلازم بين الإنجاز ومحمد بن سلمان، لكن تبقى المشكلة الجوهرية أنَّ الأمير محمد بن سلمان تخلّص من الشرعية الدينية قبل أن يحقق شرعية الإنجاز، وإلى الآن شرعية الإنجاز ليست مضمونة التحقق، وعدم تحقق شرعية الإنجاز يعني افتقاد السلطة للشرعية، وافتقاد السلطة للشرعية يفتح الباب لتقويضها من خلال اللجوء إلى توظيف الشرعيات الأخرى.

السعودية توقف بالقوة رئيس وزراء لبنان

ديفيد اغناطيوس

واشنطن بوست ـ ٢٠١٧/١١/١٠

بـات رئيس الـوزراء اللبناني السابق سعد الحريري معتقلاً من قبل السلطات السعودية، فيما يمكن وصفه تحت إقامة جبرية بمنزله بالرياض حسب وصف مصادر لبنانية، فيما يبدو انه جزء من حملة ضغط سعودية على إيـران وحليفها اللبناني حزب الله.

تفاصيل مذهلة حـول الاحـتـجـاز القسري للحريري توفرت من قبل مصدر مطلع في بيروت، وهـي تعطي أدلـة جديدة ومهمة للأسلوب الذي يتبعه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لتعزيز سلطته بتحريك مشاعر معادية لإيران في الداخل والخارج.

شائعات ما يمكن وصفه (خطف) للحريري والذي استقال كرئيس لـلـوزراء، أثـنـاء وجـوده بالسعودية، صدمت العالم العربي. فالمسؤولون اللبنانيون قلقون من أن إبـن سلمان، ولي العهد ذي ٣٢ عاما، يريد دفع لبنان نحو مواجهة مع إيران. بعض المحللين هناك يشكون ان السعوديين يعاملون أسرة الحريري الممولين من الرياض منذ عقود، كما لو كانوا ممتلكات هامشية.

حسبما يؤكد مصدر لبناني جيد الاطلاع، فإن القصة بدأت يوم الاثنين ٣٠ أكتوبر، عندما سافر الحريري للسعودية للقاء شخصي مع ابن سلمان، كان مع ولي العهد ثامر السبهان، مستشاره الهام للعلاقات مع الدول العربية.

مضى اللقاء بشكل طيب، كما يقول المصدر اللبناني، وكـان الحديث مؤكدا لاستمرار الدعم السعودي للبنان، بالرغم من هيمنة حزب الله على الحكومة التي يرأسها الحريري. عاد الحريري لبيروت في الأول من نوفمبر، واجتمع مع مجلس وزرائه ليطلعهم على مجريات الزيارة. تقول المصادر انه أبلغهم ان السعودية ستدعم خطط لمؤتمر دولي في باريس لدعم اقتصاد لبنان، واجتماع اخر في روما لدعم جيشها، بالإضافة الى مجلس سعودي لبناني مشترك لتشجيع الاستثمارات.

ابلغ الحريري وزراءه بهذه الاخـبـار، بما في ذلك ممثلي حزب الله في المجلس. وانه بالرغم من كون ابن سلمان سيتخذ موقفا متشددا حيال إيران، الا انه طمئنهم بأن لبنان لن يكون هدفا لذلك. هذه التطمينات تأكد خطؤها الان.

خطط الحريري للعودة للرياض للاجتماع مع الملك سلمان يوم الاثنين، ٦ نوفمبر الجاري، ولكن جدول الاعمال تغير عندما تلقى اتصالا عاجلا من برتوكول ابن سلمان يبلغه ان الأمير يريد الاجتماع به يوم الجمعة الثالث من نوفمبر، وان يقضي نهاية الأسبوع معه. لم يتم لقاء الجمعة وظل الحريري منتظرا ببيته الفاخر بطريق التخصصي بالرياض.

ما حصل بعد ذلك هو الجزء المرعب من القصة، فحوالي الثامنة صباح السبت، وهو موعد مبكر للاجتماعات في السعودية، استدعي الحريري على عجل للاجتماع بابن سلمان، البرتوكولات المـعـتـادة اختفت، ومـضـى الحـريـري لاجـتـمـاعـه في سيارتين لا يرافقه غـير حـراسـتـه الخـاصـة، اختفى تماما لعدة ساعات، ولم يظهر الا على شاشة التلفزيون حـوالي الـسـاعـة الثانية بعد الظهر يقرأ بيانا يعلن فيه استقالته من منصب رئـيـس الـوزراء، مبررا ذلك بتهديدات إيرانية على حياته، وان طهران تصدر (الفوضى والـدمـار). هذه اللهجة العدائية تجـاه إيـران غير معتادة منه، ولم يشاور فيها أيا من كتاب خطاباته المعتادين.



قبل بث الخطاب بقليل، ذكرت قناة العربية التي تملكها السعودية ان الحريري سوف يعلن استقالته، ما يعني ان خطابه كان مسجلا. اتصل الحريري لاحقا بالرئيس اللبناني ميشيل عون يبلغه انه لا يستطيع الاستمرار في وظيفته، وانه سيعود لبيروت خلال أيام.

لم يعد الحـريـري لمنزله بالرياض الا يوم الاثنين، ويقال انه اقام يومي السبت والأحد بفيلا بمجمع الريتز كارلتون حيث تعتقل تلك الشخصيات السعودية الهامة التي أوقفت في ليلة السبت (ليلة محاربة الفساد). في يوم الاثنين اجتمع الحريري مع الملك سلمان، ثم سافر الى ابوظبي حيث اجتمع مع ولي العهد هناك الشيخ محمد بن زايد والذي يعتبر (معلم) ابن سلمان.

عاد الثلاثاء الى منزله، والـذي اضحى تحت حراسة الامن السعودي، وفي الأيام التالية التقى مع دبلوماسيين وممثلي الولايات المتحدة، وروسيا والدول الاوربية الرئيسية.

مـالـذي يـريـده السعوديين بعد ذلـك؟ يعتقد المصدر اللبناني ان اخ الحريري، بهاء وهو أكثر تشددا منه، بات مرشح الرياض لمنصب رئاسة الوزارة. عدد من أقرباء الحريري استدعوا للرياض خلال الأسبوع، ولكنهم رفضوا السفر، يتردد ان بهاء موجود هناك في بيروت، يضيف المصدر ان بهاء أرسل صافي كالو، وهو مستشار مقرب له، للاجتماع قبل ١٠ أيام مع زعيم الدروز وليد جنبلاط لمناقشة استراتيجية لمستقبل لبنان، ولكن يقال ان جنبلاط ترك الاجتماع قبل التوصل الى أي اتفاق.

أخبرني المصدر اللبناني انهم قلقون على تأمين الاستقرار الداخلي، فخلال الأعوام الأخيرة اتحدت الطوائف اللبنانية والتي طالما احتربت سابقا على تأمين البلاد رغم الصراع الجـاري بجوارهم في سوريا. هذه الاستقرار الداخلي ثمين لهم، بعد نحو عقدين من حرب أهلية، قد اضحى الان في مهب الريح.

يشعر اللبنانيون مرة أخـرى، انهم مثل كرة طاولة على ملعب الشرق الأوسط، ويريدون عودة رئيس وزرائهم الى الوطن.

السعودية.. الفساد والحكم الصالح

د. حمزة الحسن

ترسم عبارة (الحكم الصالح والفساد) فيما يتعلق بالسعودية، صورتين متناقضتين تماماً. تتمثل الأولى في صورة تطهّرية يدعمها وجود المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، والمظاهر الدينية العامة التي تغلّف سلوك وعلاقات أفراد المجتمع السعودي، إضافة الى إصرار نظام الحكم على إلصاق نفسه بالظاهرة الدينية، وشرعنة نفسه من خلالها، وإصراره على الإدعاء بأنه النظام الوحيد الذي يطبق الشريعة الإسلامية، بما تتضمن من أخلاقيات وفضائل وضبط اجتماعي.

والصورة الأخرى مناقضة لهذه، وقد أصبحت أكثر نمطية مما مضى، وهي تستثير أخبار وقصص الفساد متعددة الأشكال والألوان، التي تنشرها وسائل الإعلام حول رموز السلطة، وربما المجتمع السعودي بمجمله. فالسرقات والرشاوى، ونهب خزانة الدولة، وتقاسم إيرادات البترول بين الأمراء، والسمسرات والمباذل الأخلاقية وغيرها، هي مما سلطت وتسلط عليه الأضواء طيلة العقود الماضية، والتي أدت الى تشوية سمعة المواطنين جميعاً، بل وربما العرب أيضاً.

الصورتان حادّتان، لا تخلوان من مبالغة في كليهما. فالمملكة، شأنها شأن الدول الأخرى، تعاني من الفساد بمختلف أشكاله، وقد لا تكون المسحة الدينية سوى غطاء غير كاف لمجمل الممارسات السياسية والاجتماعية. ولعلي أزعم، بأن المملكة هي الأكثر عرضة وممارسة لشتى أنواع الفساد، وفي نفس الوقت هي - رموزاً سياسية ومجتمعاً - الأكثر مبالغة في الحفاظ على بعض المظاهر الدينية التطهرية، التي ما إن يجري اختبارها بين الأسوار، أو خارج الحدود حتى يظهر زيفها.

ومن هنا نتفهم، الى حد ما، المقولة السائدة بأن المجتمع السعودي في مجمله يعيش انفصاماً في الشخصية، بين الإعتقاد والممارسة، وبين سلوك الداخل والخارج. وعلى هذا الأساس يمكن الاستنتاج بأن (صلاح الحكم) والتي هي مسألة نسبية في أي دولة، لا يمكن إلا أن تكون موضع اتهام شديد. فالبيئة الاجتماعية التي تكتنفها الموروثات والتقاليد والممارسات الشاذة، ليست بعيدة أبداً عن سياسات الدولة ولا عن ممارسات طاقمها.

مدخل مفهومي

الفساد هو إساءة استخدام السلطة لغايات شخصية؛ أو استخدام سلطة الآخرين ونفوذهم في المؤسسات العامة لمساعدة أصدقاء أو أقرباء لينتفعوا على حساب الآخرين؛ أو ممارسة سلوكيات تعتبر حسب القيم الاجتماعية - وإن لم تكن في بعض الأحيان ضمن المحرمات القانونية - شذوذاً، قد لا يقف أثرها على من يمارسها، وإنما يتعداها الى شرائح اجتماعية أخرى.

ضمن هذا التعريف العام، لن تخلو دولة ولا مجتمع من الفساد. فكل الحكومات عرضة للفساد، ولكن مدى انتشاره وتغلغله يختلف من بلد لآخر، ومن المعلوم أن الدول الأكثر حرية وديمقراطية والأكثر احتراماً للقانون وتأكيداً على النوازع والقيم الإخلاقية في المجتمع، هي الأقل تعرضاً له، والأكثر محاربة له. ومن هنا، فإن الدول القمعية، وبينها الدول العربية - مع اختلاف في المستوى، تقع ضمن خانة البلدان الأكثر فساداً. وبين الدول العربية ذاتها، فإن دولاً بعينها تعاني من مناحي فساد أكثر من الأخرى. فاتجاهات الفساد وأنواعه، قد تكون طاغية في بلد عربي ما، وضئيلة في آخر.. ولكن المشترك في النهاية، هو أن الفساد في العالم العربي أضحى جوهر الحياة السياسية والاجتماعية، ولم يعد جزءاً منها، أو مجرد ظاهرة عابرة، بل مشكلة مستوطنة، يتعايش معها البعض، ويمارسها البعض الآخر.

مدخل الى رؤية الذات السعودية

من وجهة نظري، فإن الفساد السياسي في المملكة ينتج عنه كل أنواع الفساد الأخرى: الاقتصادية، والأخلاقية - الروحية، والاجتماعية، والثقافية، والقضائية - القانونية. بيد أن الرؤية الشعبية تجاه الفساد تكاد تكون ضبابية، لأنها في جانب كبير منها، تعكس رؤية الى الذات ونقداً لها في نفس الوقت:

رأي جهاز الحكم

وهو رأي ذرائعي بالدرجة الأولى؛ إذ ينظر الى الفساد في الجهاز البيروقراطي على أنه مجرد خلل بسيط، سببه التشابك بين الموروث الثقافي والعلاقات القرابية والمناطقية وأثرها على عمل الجهاز، بشكل أدى الى نشوء المحاباة والواسطة والرشوة، أو ما يسمى شعبياً بـ (فيتامين واو).

وضمن هذا التصور، والى ما قبل اجراءات محمد بن سلمان الأخيرة، لم يعتقد الطاقم الحاكم بأن هذا النوع من الفعل، يدخل في الأساس ضمن دائرة الفساد المستهدف بالتغيير، بل هو لا يعدّ فساداً، لأن الجميع تقريباً يستخدمه، وفي مقدمتهم رموز السلطة السياسية، التي تعتبر التعيينات في أعلى ووسط الهرم البيروقراطي قائمة في الأصل على الموازنات والحسابات القرابية المذهبية والسياسية والمناطقية والعشائرية.

وعلى صعيد الفساد السياسي، فإن هناك ما يمكن التعبير عنه بـ (الخصوصية السعودية) إذ تنحدر المشكلة من جذر مفهومي يصعب اقتلاعه، حيث ترى العائلة المالكة نفسها (متملكة) لكل خيرات البلاد من أراض ومصادر ثروة.. فهو تملك شخصي للعائلة؛ والحكم في البلاد (حق حصري) للحكم المتغلّب، يستند الى مقولة كثيراً ما يكررها الأمراء الكبار في رفضهم الإصلاح: (أخذناها بالسيف، ولا يزال السيف بيدنا).

تنعكس رؤية (التملّك) في أن الأمراء لا يرون في الإعتداء على الأملاك العامة وعلى ميزانية الدولة (سرقة)، إذ كيف يسرق المتملّك/ صاحب المُلك/ المالك، ما هو داخل بالضرورة في حوزته وملكه؟!. وتتجاوز المسألة حدود الأملاك العامة الى الأملاك الخاصة، فقد يمسي أحدهم مالكاً لشركة، ويصبح فيجد أحد الأمراء شريكاً له فيها. وقد يرفض شخص بيع عقار فيجده متملّكاً وبشكل رسمي في اليوم التالي لأحد الأمراء. وعند السؤال يأتيه الجواب: إن كان هذا ملكك، فـ (المملكة كلها ملكنا)، كما قال الملك فيصل ذات مرة، وكما كان يفعل الأمير سلطان ولي العهد الأسبق مراراً وتكرارا. وهذا النوع من الجواب كثيراً ما يتكرر من الملوك وليس من أمراء الكبار فقط.

ولهذا دعا أحد الناشطين السعوديين الى تغيير ملكية الدولة (Changing Ownership)، وذلك عبر الفصل بين الملكية كنظام سياسي، وبين مفهوم (التملّك)، وإعادة الاعتبار الى مفاهيم ملكية الأمة، وتحديد معنى بيت مال المسلمين، أو خزانة الدولة.



نزاهة لم تكن نزيهة!

وباختصار، فإن رموز السلطة، لا يعترفون في المجمل بوجود فساد، وإن وُجد فهو محدود، وأن السعودية كمجتمع ودولة ـ بنظرهم ـ الأقلّ فساداً مقارنة بالدول الأخرى، كما ويزعمون بأن الدولة تقود في الواقع عملية إصلاحية ضخمة مستمرة على الصعد الإنمائية، وأنها (أكثر تقدمية) من المجتمع السعودي نفسه، غير المتحمس للإصلاح السياسي، كما قال وزير الخارجية السعودي السابق، الأمير سعود الفيصل.

رأي النخب السعودية

يمكن تقسيم النخب في المملكة من حيث الموقف من الفساد الى قسمين: الأول، وهو القسم الذي جرى استيعابه ضمن جهاز الدولة. والآخر، هو الذي يبحث عن دور لدخول دائرة صنع القرار.

يقلل الأول من حجم الفساد كدفاع عن موقعه ومصالحه، والثاني (قد) يبالغ في وصف مظاهر الفساد وتشديد النكير على فاعليه، كإحدى وسائل الضغط الناجعة لإقرار الإصلاحات السياسية، التي تفترض تغييراً في الطاقم الحاكم وبعض كبار موظفي الدولة، بما يعني تجديداً جزئياً للنخبة السياسية.

النخب الموالية في أكثرها، تؤكد على منهجية واحدة، وقاعدة انطلاق للتحليل مضللة، تعتمد على ما تسميه بـ (الخصوصية السعودية)، والتي تعني في المحصلة النهائية أن الإصلاح السياسي مضاد للقيم الدينية وللأعراف والتقاليد السائدة. أما الطرف الآخر فرأى أن الاتكاء على الخصوصية يعني استمرار الفساد السياسي وغيره.

وهكذا فإن النخب السعودية إما مبررة للفساد ولفشل الدولة تالياً، أو ترى في تضخمه سرطاناً خطراً يحفّز على المطالبة بالإصلاح السياسي. لكن معالجة موضوع الفساد المالي إعلامياً تتم بمواربة وحذر شديدين. فالنقد لا يوجه إلا للجهاز البيروقراطي، أو لثقافة المجتمع، ويتم في كثير من الأحيان تحميل وزارات بعينها بعض مكامن القصور والتقصير، كانتشار ظاهرة الفقر والتي شملت نحو ٣٠٪ من المجتمع السعودي حسب الإحصاءات الرسمية، أما الجزء المتعلق برموز السلطة فعادة ما يشار اليه من طرف خفي وبعيد، كالدعوات التي ظهرت لاستحداث نظام واضح غير محابٍ لتوزيع الأراضي على المحتاجين، ومنع الاستيلاء على أملاك الدولة أو ما يسمّى بالأراضي الرحمانية، كما تظهر بعض الإشارات في التساؤلات العامة عن أسباب العجز في الميزانية. ويمكن قراءة ملامح وأنواع الفساد في المملكة، من خلال عرائض الإصلاح التي تقدمت بها النخب السعودية الى رموز السلطة، خاصة وثيقة الرؤية التي قدمت لولي العهد يومها ـ والملك لاحقاً ـ عبدالله بن عبدالعزيز، في يناير ٢٠٠٣، والتي تحوي أعراض المرض ومقترحات العلاج.

رأي الجمهور

اذا كان رموز السلطة والنخب اللصيقة بها، يميلون الى نفي وقوع الفساد، أو التقليل من حجمه، كوسيلة دفاع عن الذات بأنهم لا يتهمون أنفسهم بالضلوع فيه، او المساهمة في صناعته.. فإن الجمهور السعودي صار أقدر على فهم السلطة وطبيعتها وممارساتها، بشكل جعله يوجه لها أصابع الاتهام بصورة واضحة، خاصة ـ الآن ـ وبعد وقوع الأزمات الإقتصادية وانتهاج اقتصاد ضرائبي جديد يقوم مقام الاقتصاد الريعي.

المجتمع السعودي كان ولازال يرى ظواهر الفساد واضحة في كل مؤسسات

دايما في أمل..
الواد اللي ف آخر الصورة عاليمين ده صادر اموال وسجن البهوات اللي قاعدين دول..





الدولة، وهو بالتالي لا يحتاج الى أدلّة تنبهه الى وجود الظاهرة، ومدى انتشارها. ولكن هذا المجتمع يقوم أيضاً بإيجاد المبررات لذاته في المساهمة في تفشي ظاهرة الفساد العام، ويحمل المسؤولية ـ في نفس الوقت ـ الى الامراء الحاكمين وحاشيتهم، الذين يستحوذون على مقدرات البلاد، والذين أحالوا حياة الملايين الى فقر مدقع.

الجذور الثقافية للفساد

لا يمكن فهم ظاهرة الفساد في المملكة بدون التطرق الى جذورها الثقافية. والمدهش حين مقاربة الموضوع ثقافياً، هو أن المجتمع السعودي يُنظر اليه ـ وربما ينظر الى نفسه ـ على أنه أكثر المجتمعات التصاقاً بالتدين، وبالقيم الدينية، كالنزاهة والأخلاق والشرف والصدق والأمانة والعدالة والمساواة والتعاون

وغيرها، والتي يفترض أن تحدّ من الظاهرة. وهناك في المقابل تشريعات دينية ـ يفترض انها مطبقة في بلد يقول بتطبيق الشريعة ـ كتلك المتعلقة بتجريم السرقة، والرشوة، والاعتداء على الأملاك الخاصة، وكذلك على الأملاك العامة (خزينة الدولة او بيت مال المسلمين)، فضلاً عن التشريعات المتعلقة بملكية الأراضي وإحيائها، وطبيعة الحكم الإسلامي الذي يمنع الاستبداد، والقمع، والإثراء غير المشروع، وإساءة استخدام السلطة، وتحكيم القوانين او الشرائع على جميع المواطنين، كما يمنع المحاباة للخاصة، وتكديس الأموال، وغير ذلك.

كل هذه القيم والمبادئ المرحب بها على المستوى النظري، تفترض تطبيقاً ولو جزئياً لها، الى الحد الذي تكون معه ظاهرة الفساد في متناول السيطرة؛ خاصة وأن السعودية في الأصل بلد غنيّ، الأمر الذي يتوقع منه خمولاً للفساد القادم بسبب الحاجة الشخصية.

غير أن تأثير القيم الدينية على السلوك الاجتماعي، كما على سلوك رموز الدولة محدود للغاية، خاصة وأن الثقافة العامة أوسع من أن تكون مؤطرة في الجزء الديني منها فحسب، وإن المفاعيل الاجتماعية تجعل من ظاهرة الالتصاق بالقيم المعترف بها نظرياً صعبة التطبيق للغاية. وهنا يمكن إيراد بعض مظاهر الخلل الثقافي الذي يشجع على الفساد والاستمرار فيه.

١ – النظرة الى الأملاك العامة:

ليست العائلة المالكة وحدها التي تحمل نظرة (قبليّة) ترى في أملاك الدولة (غنيمة خاصة بالمنتصر).. فالأطراف الدينية السلفية، كما المجتمع الذي ولدت فيه الوهابية، تميل الى رؤية الثروة كما السلطة غنيمة يحق للمنتصر الاستئثار بها. وإن الفئات المنتفعة القريبة من السلطة، تنظر الى نفسها، بأن لها حقوقاً في المال العام أكثر من غيرها، إما لقربها من العائلة المالكة، أو لمساهمتها في صناعة الدولة (نجد والوهابية).

ومثل هؤلاء لا يؤمنون ـ من حيث الممارسة على الأقل ـ بالمساواة والعدالة في توزيع الثروة، ومغانم التحديث، والتوزيع العادل لخدمات الدولة الاجتماعية على جميع المناطق، وحسب الحاجات الملحّة. بالطبع يمكن أن تُستخدم مبادئ المساواة والعدالة بين أطراف هذه الفئة، والمقصود بذلك العدالة في التوزيع بين المنتمين للبيت الداخلي (الدائرة الداخلية للسلطة)، ولا يقصد بالأمر على إطلاقه. ولأن القيم القبلية لاتزال حيّة في مواقع عديدة من البلاد، فإنه لا يمنع أن تجد بين بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة أو المهمشة من يعتقد بأحقية العائلة المالكة في تملك موارد الدولة، دون أن تسحب ذلك بالضرورة على حلفاء تلك العائلة.



مكافحة فساد ام احتكار له؟

النظرة القبلية هذه تحمل معها ممارستين أخريين سيئتين:

الأولى، أن مالك الثروة يجب أن يوزع الكثير منها على الأتباع ـ الرعايا الآن ـ لاسترضائهم، وعليه أن يجيب طلباتهم الخاصة، كعلاج مريض، أو توفير تذكرة سفر، او الحصول على (شرهة) سنوية، أو المساعدة في دفع دية، أو توفير فرصة عمل، او مقعد للدراسة، او غير ذلك مما هو معلوم بالضرورة في المملكة. وهذا يؤدي في جانب منه الى بروز ظاهرة النفاق الاجتماعي، والتملّق، وتعطيل مؤسسات الدولة التي يفترض ان تخدم المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم المناطقية الاجتماعية والثقافية والمذهبية. كما أدى ذلك الى تحويل الجهاز البيروقراطي الى جهاز محسوبيات وواسطات أضعفت فاعليته.

اما الممارسة السيئة الثانية، فناتجة في الأصل عن قصور وتقصير الجهاز البيروقراطي في توفير متطلبات العيش الكريم للمواطنين. فالعائلة المالكة لا تستطيع أن تتعاطى مع المجتمعات السعودية المتباينة في الثقافة بعقلية القبيلة، ولا تستطيع أن تلبي حاجات القبليين على الدوام، لا لعدم توفر المال، بل لعدم وجود آلية واضحة في التعاطي مع ذوي الحاجات. وحين بان القصور في هذا الجانب، كان من المفترض أن يلبي جهاز الدولة دوره، وهذا ما عجز عنه، فالوسيلتان اللتان يمكن أن تقدما خدمة للمجتمع باتتا قاصرتين مترهلتين، الأمر الذي ولّد نقمة لدى الجميع من سكان المدن والأرياف والبوادي.

هنا جاء تفعيل جزء ضامر من الثقافة المختلطة، فمادام شيخ القبيلة (الملك) غير قادر على تلبية متطلبات رعاياه، ومادام جهازه فاسداً.. فإن (المال العام) أصبح مشاعاً، يحق للقادر أن يغترف منه ما شاء، شرط أن يأخذ احتياطاته الأمنية دون أن يوقع نفسه في المأزق. القبلي شعاره: (الحر يأكل بمخلابه)!؛ والحضري يرى بأن له حقاً مضاعاً في (مملكة منهوبة)؛ وعليه أن يجد الحيلة والوسيلة لبلوغه مأربه. أما المتدين في كثير من الأحيان، فيرى في تعدياته على الأملاك العامة بأي صورة تتاح له، كوسيلة لكي يحصل على حقه من (بيت مال المسلمين)، فهو (لا يسرق) الآخرين، وإنما (يستخلص) حصته فقط! وهكذا.

وفي الوقت الذي يبدو فيه ظاهراً من قبل الجمهور احترام الملكية الخاصة، ولو من الناحية النظرية، فإن التعدي على الأملاك العامة لا يعدّ من المحرمات الدينية، بل (شطارة). المال العام غير مقدس، وغير محترم، و(الشاطر) هو من يستخلص حصته منه. هذه هي النظرة الى الأموال العامة. ولذلك لم يحدث ـ الى ما قبل اجراءات ابن سلمان الأخيرة ـ أن حوكم وزير أو أمير أو تابع لأمير بأنه نهب مالاً عاماً، فالأصل أن الجميع يأخذ، والذكي من لا يعطي مستمسكاً عليه، وإن حدث فإن العقاب لن يتجاوز الإقالة، دون استخلاص الأموال، ودون تطبيق حدّ شرعي أو قانوني بالسجن وغيره.

وفي الحقيقة فإن هذه النظرة المسمومة للأموال العامة، تستقي مشروعيتها من تصرفات كبار المسؤولين والأمراء، ولسان الحال يقول: إذا كان فلان وعلان بل الجميع يسرقون وينهبون، فلماذا أُحاسب أنا وحدي فقط! وإذا كانت هذه النظرة موجودة بصورة أو بأخرى في دول عربية عديدة، مع أن بعضها يتشدد في موضوع المال العام والضرائب ـ الأردن مثلاً، فإن السعودية كما تبدو في مظهرها الحالي، الأقل في المحاسبة وغياب القانون، الى حدّ وصل فيه الإعتداء، الى تجاوز المال العام الى أموال المساهمين أو المودعين في الشركات والبنوك، وقد تجد من يبرر ذلك بأن البنوك ربوية تسرق المجتمع، وهو بالتالي يجوز له الاستفادة من الثغرات بين المحاكم التجارية والشرعية، لتجاوز دفع ما يترتب عليه من فوائد أو قروض.

٢ ـ غياب النزعة الوطنية:

الحس الوطني في المملكة شبه معدوم، ومع عدم تفعيل القيم الدينية، كان يمكن للشعور الوطني، والغيرة على البلاد وأهلها، أن يخففا من غلواء الفساد. بيد أن حكم آل سعود الذي جاءت على أكتاف دعوة دينية ـ مناطقية، لم تنشأ خلق هوية وطنية، يتمتع فيها الجميع بحقوق المواطنة، فيلغي فئوية السلطة القائمة على منطقة وفكر بعينه.

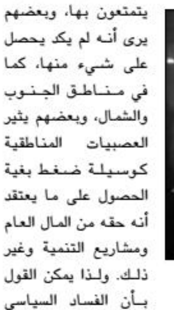
ولأن الدولة بمجملها لم تتحرر بعد من إرثها الانشطاري، ولأن السياسات القائمة تميل الى دعم الفئوية، ولأن الهوية الدينية/ المذهبية كانت الأساس في صهر المختلف مناطقياً ومذهبياً، والأداة الأولى للإلحاق السياسي.. لكل هذا كان من الطبيعي ان لا تولد هوية وطنية، أو شعوراً وطنياً وثقافة وطنية جامعة. ولقد أدى هذا الى سيادة الروح الطائفية والمناطقية والقبلية، بل لقد جرى إحياء الانتماءات الفطرية بشكل أصبحت الدولة نفسها مهددة بالتقسيم.

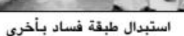
لقد تفاقمت الانتماءات الفرعية في فترة التحديث منذ الستينيات من القرن الماضي، فوُلِدت النخب طائفية المنشأ، وجرى التقاتل على مغانم التحديث بين الجماعات، كلٌ يبحث عن حصة لجماعته وقبيلته وأبناء منطقته والمشترك معه في الانتماء المذهبي.

ولأن الدولة (نجدية) في جوهرها، من حيث السيطرة على كل مفاصلها، فإن التحديث ساعد على تعضيد وشرعنة الفساد السياسي والاقتصادي والبيروقراطي.

إن غياب النزعة الوطنية وبرامج الدمج الوطني، تعني باختصار، استمراراً للفساد والاستبداد السياسيين، وتعني سيطرة الفئوية، وتعني تغليب المصالح الخاصة والشخصية على مصالح الوطن والمواطنين، وتعني التناحر بين فئات المجتمع، وسيادة رؤية التنميط لبعضها البعض، كما يعني ـ بصورة أخص ـ ارتداداً على مفهوم الدولة، كدولة ـ قطرية، وعلى أصل وجودها، بحيث بات هناك من يرى ضرورة إحياء الكيانات السياسية القديمة، كدولة الحجاز، وإمارة الأحساء وغيرهما.

ومن البديهي والحال هذه، أن لا تكون الدولة محترمة، ولا يُنظر الى المال العام إلا كمال مسروق أو هو في طور السرقة من قبل الفئويين. المهمشون في الدولة، أو مواطنو الدرجة الثانية والثالثة والرابعة، يرون أنفسهم منتجين للثروة ولا يتمتعون بها، وبعضهم يرى أنه لم يكد يحصل على شيء منها، كما في مناطق الجنوب والشمال، وبعضهم يثير العصبيات المناطقية كوسيلة ضغط بغية الحصول على ما يعتقد أنه حقه من المال العام ومشاريع التنمية وغير ذلك. ولذا يمكن القول بأن الفساد السياسي وما يتبعه من فساد في توزيع الثروة والخدمات الاجتماعية، يؤدي الى تهديد أصل الدولة، وليس مجرد الطاقم الحاكم.




استبدال طبقة فساد بأخرى

٣ ـ تبدل المفاهيم والقيم:

كما لاحظنا من العرض السابق، فإن هناك فئات عديدة في المجتمع، لا ترى الفساد فساداً، فقد يكون شطارة وذكاءً وألمعية، وقد يتوارى التبرير وراء مقولة (حق المتغلب)، أو هو فعل من صميم (ثقافة القبيلة)، وقد يُعطى الفساد صورة دينية كانتزاع حق شخصي معلوم من (بيت مال المسلمين)؛ والمعتدي يرى نفسه من (المسلمين) بلا شك.

هناك قيم جرت المساومة عليها. فإذا كانت سرقة الأفراد لبعضهم البعض إثماً ومعصية، فإن سرقة (جميع الأفراد) عبر الاعتداء على خزانة الدولة أو أملاكها، ليس إثماً ولا خطأً ولا جريمة بحاجة الى تبرير، لا من الفاعل ولا من كثير من الجمهور. والرشوة التي يحذر منها دينياً وعلى المنابر: (لعن الله الراشي والمرتشي والرائش) صارت مجرد (دهن سير)، و(فيتامين واو).. أي صارت ضرورة من ضرورات الحياة.

ربما مارست عملية التحديث ضغوطاً على منظومة القيم الاجتماعية، لم يستطع معها الأفراد الالتزام بحرفيتها، بالرغم من أن عملية التحديث، بقدر ما جعلت منظومة القيم تواجه تحدياً كبيراً، فإن ردّ الفعل من شرائح اجتماعية كان تقوية الموجة الدينية التي بدا أنها مؤثرة في جوانب كثيرة، إلا في الجوانب المتعلقة بالمصالح الشخصية والفساد، فمفعولها لا يزال باهتاً. ولذلك تجد عشرات الفتاوى بشأن البنوك الربوية، والاستثمارات وغيرها، لا يجد حتى الملتزمون بأفكار أصحاب الفتاوى بدّاً من التملّص منها والالتفاف عليها!

إن مستوى الاقتناع بقيم العدالة والمساواة، والنزاهة، والأمانة، وغيرها بدا ضعيفاً أمام الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. فقد كان الإغراء المادي، والكسب السريع، كبيراً في جانب منه في فترة ما سُمي بـ(الطفرة النفطية)، ولما انحسرت موجتها ـ مع ما خلفته من تشوهات اجتماعية، وخللاً اقتصادياً كبيراً على شكل بطالة وفقر مدقع ـ ظهر قبول أكبر في مجال المساومة على تلك القيم، تحت ضغط الحاجة، فجرى الالتفاف على البعض منها، كما جرى تهميش الآخر.. وصار سلوك الفساد من قمة الهرم الى القاعدة لا يثير ردّة فعل قانونية أو أخلاقية ذات معنى كبير.

الشعور العام يميل الى أن ما يعتبر فساداً، مجرد وسيلة ناجعة لتحصيل حق ضائع، أو لحل مشكل شخصي خارج إطار الروتين القاتل، او هو وسيلة من الوسائل المشروعة للتنافس على الخدمات المتناقصة، كتحصيل مقعد للدراسة، او وظيفة حكومية، أو سرير في مستشفى، أو ما أشبه.

٤ ـ الانتقام من الدولة:

على صعيد آخر، لاتزال المملكة تشهد عبثاً ونهباً وتخريباً متعمداً للمنشآت العامة كالحدائق العامة والطرق والمؤسسات وغيرها، مع ما يرافقها من مسلكيات وتعديات على الأفراد وكسر للأنظمة والقوانين.. يأتي هذا في الغالب من شرائح اجتماعية محبطة، إما لأسباب سياسية أو لأسباب اقتصادية، ومثل هذا السلوك ملازم في جزء كبير منه لشريحة الشباب، التي لم تستفد من الطفرة النفطية، وتعاني من تناقص الفرص الوظيفية والتعليمية، وهي الشريحة نفسها التي تتعرض اليوم لأكبر موجة معلوماتية عبر الإنترنت والفضائيات، ولّدت لديها شعوراً مريراً بواقع مؤلم، تجري مقارنته بما لدى الآخرين في دول الخليج المجاورة.

الدولة القطرية في العالم العربي عموماً لم تتصالح مع مجتمعها، ولازال الأخير ينظر اليها ككائن مشوّه أو كصناعة أجنبية. وهناك تمرّد سياسي على الدولة القطرية، يتخذ أشكالاً عديدة في مختلف الأقطار العربية، لكنها في السعودية واضحة المعالم، على شكل عنف ودعوات تقسيم، وتمرد على النظام السياسي، ودعوات أخرى مقابلة تمجد الأممية الإسلامية وتقوم بتأصيلها دينياً. ولهذا أضحت مؤسسات الدولة عموماً مستهدفة، للانتقام من الدولة على خلفية الحاجة الاقتصادية الناشئة أساساً من فشلها في توفير الحياة الكريمة لأبنائها، أو على خلفية أيديولوجية لا تعترف بأصل الدولة القطرية ومنتجاتها وفكرها ورموزها، أو على خلفية الانتماءات الفرعية، أو لفشل الدولة في إصلاح ذاتها وفي تحولها الى دولة ـ الأمّة.


النظام الأساسي للحكم
المادة السادسة عشرة
للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.

لا يكفي الكلام والشعار في حرب الفساد

المهم أن الدولة ـ لدى البعض ـ كائن منبوذ، يثير الرعب من جهة، ويغري المنتفع من جهة اخرى. وأجهزة الدولة كرمز لسلطتها وهيبتها وسيادتها، وكأداة للضبط والإدارة والاتصال والخدمة، هي من بين المستهدفات حتى فيما يتعلق بمنجزاتها الخدمية. فسلوك التخريب وعدم الالتزام بالقانون، ينطوي على احتجاج داخلي ضد الدولة ومن يديرها. فقطع الإشارة لا يمثل عدم التزام بالقانون، وسلوكاً شاذاً أحياناً، بقدر ما هو تحدٍّ للدولة وهيمنتها، حتى أن نكتة ظهرت تقول بأن شخصاً كان يقود سيارته وأخذ يتلفت يميناً وشمالاً، ثم بادر الى قطع الإشارة، ثم عاد من الجهة الأخرى المقابلة وفعل الشيء ذاته. وحين سُئل عن سبب ذلك قال: (لقد خسرت الدولة بذلك ألفي ريال)، مقابل تجاوزات لم يقبض عليه فيها بالجرم المشهود!

ومما يستدعي روح الانتقام، أن الفساد ملازم بالضرورة للبيروقراطية، وفي الحالة السعودية، فإن الجهاز البيروقراطي فئوي، فوزارات بعينها لهذه الجهة، وأخرى لتلك، وأصحاب هذه القرية يسيطرون على هذا الجهاز، وآخرون يسيطرون على ذاك.. ومن هنا أصبح الجهاز البيروقراطي خادماً للفئوية، وليس جهازاً للخدمة العامة. وقد كتبت بعض المقالات في الصحافة السعودية تشير الى هذا الخلل، كما أن دراسة الدكتور محمد بن صنيتان التي صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان: (النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات) تشير الى هذا الجانب بشكل واضح لا لبس فيه.

ومن ثم فإن استهداف جهاز الدولة، وبعض أوجه الخدمة التي يقدمها، يمثل

احتجاجاً على الجهاز والقائمين عليه، لأنهم من الناحية الفعلية مولدون للشر (الفساد)، ويحتكمون الى التقاليد والعلاقات القرابية والمناطقية والمذهبية وليس الى قانون عادل. فضلاً عن هذا فإن عدداً غير قليل من القائمين على أجهزة الدولة يرون في أنفسهم ممثلين لفئاتهم، ومكلفين بالحفاظ على مصالحها. ومن الطبيعي ان الجهاز البيروقراطي العلوي له ميكانزمه الخاص به في توليد انواع أخرى من الفساد، لا علاقة لها بمصالح الفئة المُنتمَى اليها، بل بمصالح الطبقة بمعناها الاجتماعي.

يستطيع البيروقراطيون الكبار Civil Servants اختطاف قرارات الدولة، وهم لمّا يبارحوا مقاعدهم. بإمكانهم ـ وهم يفعلون ذلك في كثير من الأحيان ـ تقديم دراسات للوزير محببة له ليوافق على مشروع ما في منطقة ما، لحجبه عن منطقة أخرى. ويستطيع هؤلاء تعويق القرارات التي يفترض فيهم تطبيقها، وكثيراً ما نسمع عن قرارات وتوصيات ماتت في مهدها دون ضجيج؛ ويستطيعون أيضاً تغيير الأولويات في عمل الوزارات، كما في تنفيع القرابات عبر ترسية المشاريع والمناقصات على آخرين من ذات الفئة، أو لمصلحة شخصية، وهكذا.

الجذور السياسية للفساد

من خلال ما عُرض آنفاً، فإن دوافع الفساد في المملكة مختلفة:

× بعضها ناشئ تحت وطأة الحاجة الشخصية، أو بسبب الرغبة في الإثراء غير المشروع، أو لتخطي حواجز وعقبات تحول دون حصول الأفراد على حقوقهم الطبيعية.

× وبعضها الآخر ناشئ من خلل في المفاهيم والثقافة السائدة، بسبب تحولات اقتصادية واجتماعية جاءت بها عملية التحديث سريعة الإيقاع. أو بسبب ضعف النزعة الوطنية والارتداد ضد الدولة.

هذه كلها تعتبر دوافع ثقافية واجتماعية أو لنقل إنها غير ناتجة من القمع العاري للسلطة، مع الاعتراف مسبقاً بصعوبة تمييزها عن الدوافع السياسية.

ولكن هناك فساد قائم على القمع والتضليل السياسيين، لا ينطبق على المملكة، كتزوير الانتخابات او شراء الناخبين، والتجسس على المنافسين أو تهديدهم، وغير ذلك. مثل هذه الأمور غير موجودة في المملكة لأنه لا توجد (عملية سياسية) في الأصل، كما لا يوجد ما يمكن أن يطلق عليه (مجتمعاً سياسياً).

لكن هناك ما يرتبط بالمملكة من جهة وجود علاقة بين أمراء كبار ورجال أعمال بكارتل المخدرات وتوزيعها على النحو الذي اشار اليه، ضباط مخابرات سعوديون تمّ اعتقالهم مؤخراً (تحديداً قضية الضابط تركي حمزة الرشيدي، الذي طارده تجار المخدرات ومتنفذين في وزارة الداخلية من علية القوم).

بنظري، فإن الفساد في المملكة لصيق بطبيعة الحكم، حيث وصل النظام الى ما يمكن وصفه بـ Kleptocracy والتي تعني حرفياً (حكم اللصوص) أو حكم العصابات؛ حيث تقوم العصبة الحاكمة بتشغيل أجهزة الدولة وتوظيفها لصالحها، من أجل الإثراء غير المتخيل في فحشه. ومن طبيعة هكذا نوع من الحكم، أنه يعمّم الفساد من القمة الى القاعدة، لتعزيز نوع من (المساواتية) تفرض على الجمهور قدراً من الصمت، كونها تمارس الفساد بأشكال أخرى. كما أن هذا النوع من الحكم لا يميل الى بناء أجهزة الدولة، وفق مبادئ تتيح لها أداء وظائفها بصورة صحيحة؛ كون ذلك يتعارض مع مصالح من يديرها. وفي الغالب يكون الجهاز الإداري مهلهلاً ضعيفاً، فهو ضحية من جهة، وهو جلاد من جهة أخرى. أي أن الجهاز الإداري ضحية للعصبة الحاكمة، كما أنه في الوقت ذاته يستضعف من تحته من المواطنين ويمنع عنهم حقوقهم الأولية.

ومشكلة هذا النوع من الحكم أنه يفشل في إدارة العملية الاقتصادية، وقد لا يتبدّى الفشل في حال كانت إيرادات الدولة كبيرة، أو في حال الانتقال بمجتمع شديد التخلف والحاجة، كما كان واضحاً في فترة التنمية الماضية، ولكن بمجرد أن تتغير الظروف الاجتماعية، ينكشف الأمر عن خلل مختزن كبير. الصحافيون السعوديون والكتاب والمفكرون يرجعون خلل الحاضر الى ثلاثة عقود مضت، اي الى فترة التنمية نفسها. فالفقر وقصور الخدمات والبطالة، وتصاعد الدين العام، وعجز الميزانية قد بدت منذ وقت مبكر جداً (العجز في الميزانية بدأ عام ١٩٨٢). ولذا انفجرت المشاكل فجأة فتفاجأ منها العالم.

الفساد في المملكة لا يعود الى نقص في الإيرادات، بل الى كثرة اللصوص والمنتفعين. وفي دولة الـ Klepocracy لا يفرق الأمر كثيراً، فإذا كانت المداخيل قليلة تُنهب، وإن كانت كثيرة تنهب أيضاً. في بداية الألفية الجديدة، صعدت أسعار النفط، فكُتبت مقالات في الصحف المحلية تحذر من تكرار تجربة التعامل مع الوفرة المالية بسبب ارتفاع اسعار النفط، وتحذر من تضييعها نهباً أو على



لجنة جديدة لمكافحة الفساد تعمل خارج اطار القضاء

مشاريع وهمية ورقية، لا تجد لها أصلاً في الواقع. وكما كان متوقعاً ، فقد حفّزت الإيرادات النفطية على مزيد من الفساد وفاقمته، بدل أن تحلّ جذوره، من خلال المحاسبة الدقيقة، واستحداث المشاريع الكبرى البنيوية، ومن خلال الاستثمار في القوى البشرية وتأهيلها، أو صرف بعض المداخيل لتحسين وضع موظفي الدولة من خلال زيادة الرواتب، خاصة للفئات التي دخلت حديثاً لسوق العمل برواتب غير مجزية.

كل هذا لم يتم، ولهذا ألقيت اللائمة على عهد الملك عبدالله، وفجأة وصل الفساد الى مداه، وتدهورت اسعار النفط الى نحو ثلث قيمتها، واشتعلت حروب اليمن وغيرها، فوجد النظام نفسه قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس ـ حسب المسؤولين أنفسهم.

وما يجعلنا غير مطمئنين لما يقوم به محمد بن سلمان اليوم من زعم بأنه يكافح الفساد، أن المكافحة لا يمكن أن تتم دون تحول في المفاهيم والممارسة السياسية. فتمركز السلطة في أيدي القلّة، يؤدي الى الاستحواذ الاقتصادي، والى إشاعة الفوضى والخراب، كما يؤدي الفساد السياسي، الى غياب الوضوح والشفافية في صناعة القرار، والى تدهور الحال الاقتصادي الى حد الكارثة.

الفساد السياسي، أو لنقل الاستبداد السياسي، يهدد الإقتصاد والتنمية عبر توليد المشاكل، وحرف المشاريع عن وجهتها وإضعاف الأداء. في القطاع العام كما في الخاص أدى الفساد الى زيادة كلفة المشاريع بسبب دفع الرشوات والنهب، وتطور الأمر الى أن معظم المشاريع التي يُعلن عنها لا تُنفّذ، ويتم نهب مخصصاتها بشكل كلي (١٠٠٪).

وبالرغم من قول بعض الباحثين بأن قدراً من الفساد قد يفضي ويساعد على تجاوز الروتين الحكومي، وبالتالي يسرّع من فاعلية الأجهزة (وهو ما كان يراه هنتنغتون). وبالرغم أنه وجد بين الباحثين الغربيين من يرى أن الفساد ليس ملازماً للاجتماع البشري فحسب، بل أن جرعة قليلة منه قد تكون ضرورية كمحفز للإصلاح الإداري، وكوسيلة مؤقتة لتسوية أوضاع غير سوية. فهو (فساد محمود) ولكنه حسب رأيهم يصبح فساداً مدمراً إن لم تتم مكافحته بالحدّة والشدّة إن بدا أنه تجاوز القدر القليل، أي أنه كالدواء لا يؤخذ أو لا يتسامح معه إلا بقدر.. رغم هذا فإن هذا الرأي شاذّ عموماً، مع أن له بعض المصاديق في البلدان العربية خاصة، إذ تبقى الحقيقة ساطعة تشير الى أن الفساد من طبعه التمدّد، فهو يتمتع بقابلية سرطانية متمردة، يصعب احتواؤها. ولهذا تقوم في كثير من الدول حملات مكافحة للفساد، هي أشبه ما تكون حقناً إضافية لتعزيز مناعة الجسم، ولمنع انتشار المرض.

هناك شبه إجماع اليوم يقول بأن الرشوة تؤدي الى خلق المزيد من التعقيدات، بحيث يتزايد عدد المرتشين في كل المراحل البيروقراطية، فترى الموظف الصغير كما الكبير يطالب بحصته من الكعكة، مع ملاحظة أنه كلما تغلغلنا في أعلى السلم الوظيفي، كلما كان الفساد أكثر اتساعاً وتنظيماً وخطراً، وأقرب الى الوقوع، وأكثر تأثيراً على حياة المواطنين، واحتمالات مواجهته أقل، كونه مدعوماً ومغطى عليه من شخصيات نافذة.

في غياب الإصلاح السياسي سيبقى الفساد دون تأطير أو تحجيم. فالحرية عموماً هي الحل الأنجع له. ولكن السؤال الحقيقي هو ليس في كون أن الفساد يخرب (ديمقراطيات) قائمة، او ما يمكن اعتباره (الحكم الصالح)، من جهة أن الفساد في الانتخابات والجهاز التشريعي يخفض من مستوى المحاسبة ومستوى التمثيل في صناعة القرار، ومن حيث أن الفساد في الجهاز القضائي، يوقف عمل (حكم القانون)، وأن الفساد في مؤسسات النفع العام يؤدي الى عدم المساواة في تحصيل الخدمة من قبل مواطنين يفترض انهم متساوون، او يؤدي الى تجريد تلك المؤسسات من قدرتها على اتخاذ اجراءات غير محابية، سواء فيما يتعلق بالسياسات أو في ترقية الأفراد.. هذه المؤديات لا تنطبق جميعها على الوضع السياسي السعودي، الذي قلنا بأنه يفتقر الى الحدود الدنيا من التمثيل والقانون.

انتشار الفساد في المملكة قد يكون أحد مبررات نشوء الحكم الصالح الذي يتجسد اليوم في تبني الديمقراطية نفسها، ذلك أن الفساد يهدد شرعية الحكم القائمة على اساس ديني، أو لنقل على أساس غير تعاقدي. وفي الحقيقة فإن الفساد يهدد شرعية الأنظمة الديمقراطية نفسها. كما أن الفساد ينتج أعداداً متزايدة من المتضررين من الذين يمكن توصيفهم بالمهمشين اجتماعياً، والساخطين على نظام الحكم.. وهذا بدوره يعزز دعوات الإصلاح، التي إما أن تُقبل، أو يتطور السخط ويفعّل على شكل شغب وقلاقل وعنف، لا يمكن حله إلا بتغييرات هيكلية في النسق السياسي. ومن هنا فإن الفساد في النظام الديمقراطي يهدد الديمقراطية، ولكن (قد) يكون تصاعد الفساد في الدول غير الديمقراطية، مدخلاً اليها، ومحفّزاً لإيجادها.

في وضع مثل المملكة يبدو أن السرطان قد انتشر في كل خلايا الجسد، فصار الفساد الذي أريد له أن يؤدي بعض أدوار الجهاز البيروقراطي او ربما مساندته، أصبح يقوم مقام الجهاز نفسه، ضمن آلية خاصة، يبدو لي أنه من الصعب، ضمن الظروف الراهنة، وفي الأفق المنظور التحكم به. فلا الإرادة العليا متوفرة بل هي متورطة فيه، ولا الأدوات الضابطة الحالية المحاسبية تقوم بعملها، وليس في النيّة استحداث المزيد منها.

كما لا يوجد الرجال الصالحون ضمن الطاقم النخبوي ممن يعول عليه في إدارتها، وإن وجدوا فإنهم ليسوا بالضرورة سيكونون بين المختارين لمكافحة الفساد، ولا يتوقع أن يحصلوا على هامش من الحرية لممارسة عملهم، فضلاً عن أن التعويل على الروح الوطنية لا يجدي، كما أن الإتكاء على النوازع الأخلاقية بدون وجود قانون واضح ومكتوب يحدد الجريمة والعقاب، وبدون قضاء نزيه ومستقل. في غياب كل هذا، لا يبدو في الأفق حلّ، وكل ما هو مأمول حقاً، هو أن ظاهرة الفساد تجمد عند مستوياتها الحالية.



إيقاف 11 أميراً و38 وزيراً ونائباً

السعودية «تتطهر» وتبتر أيدي الفساد

أوقفت السعودية 11 أميراً و38 وزيراً ونائب وزير حاليين وسابقين على إثر تورطهم في قضايا فساد

أبرز تُهم الموقوفين

- فساد
- غسيل أموال
- تلاعب بأوراق مشاريع مدن اقتصادية
- اختلاسات وصفقات وهمية
- ترسية عقود مقابل الحصول على رشوة
- توقيع صفقات غير نظامية

الموقوفون حتى الآن

- الأمير الوليد بن طلال — رجل أعمال
- الأمير متعب بن عبدالله — وزير الحرس الوطني المعفى
- الأمير تركي بن عبدالله — أمير منطقة الرياض سابقاً
- الأمير تركي بن ناصر
- الأمير فهد بن عبدالله بن محمد — نائب وزير الدفاع السابق
- خالد التويجري — رئيس الديوان الملكي السابق
- محمد الطبيشي
- عمرو الدباغ — محافظ هيئة الاستثمار السابق
- سعود الدويش — الرئيس التنفيذي السابق لشركة STC
- صالح كامل وأبناؤه — رجل أعمال
- الوليد البراهيم — مالك مجموعة قنوات mbc
- عادل فقيه — وزير الاقتصاد والتخطيط المعفى
- إبراهيم العساف — وزير المالية السابق
- عبدالله السلطان
- خالد الملحم
- بكر بن لادن — رئيس مجلس إدارة مجموعة بن لادن
- محمد العمودي — رجل الأعمال

ليس بهذه السرعة وبالكلام فحسب ينتهي الفساد

البعد الخارجي للفساد المحلي

كثير من قضايا الفساد في المملكة مرتبطة بالخارج، وخصوصاً في جوانبه المالية. فصفقات السلاح وعمولاتها تزكم الأنوف، والعقود مع الشركات الأجنبية صارت إحدى وسائل الإثراء السريعة للمتنفذين من الجانبين. والأرصدة المالية السعودية الأهلية والحكومية في البنوك الغربية وخاصة الأميركية تصل الى تريليون دولار في أدنى تقديراتها. سياسة النفط الرخيص عبر إغراق الأسواق به، وكذا سياسة اعتماد الدولار كعملة وحيدة في التعامل، وغيرها، هي بعض مظاهر الفساد وارتباطه بالخارج.

الدول الخارجية ـ أميركا خصوصاً ـ تريد نفطاً رخيصاً، وتريد سوقاً، وتريد استثمارات في بلدانها، وتريد تبعية سياسية بل (سمسرة سياسية) يقوم فيها الضحية بتبني سياسة الكبار وتمويلها (الكونترا، وإقليم شابا، وأفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية، بل حتى الحرب الأميركية في فيتنام التي اعترف مسؤول الاستخبارات السابق الأمير تركي الفيصل بضلوع السعودية فيها، فضلا عن تمويل التدمير الذي حدث في السنوات الماضية بدعم داعش والقاعدة في العراق وسوريا وغيرها).

في المقابل تحظى النخبة السعودية الحاكمة بالغطاء السياسي، الذي يبقي النظام الحاكم حياً مقابل التهديدات الخارجية والداخلية.

هذا كل شيء!

بقاء النظام دون تغيير في ممارساته وسياساته يعني الفساد السياسي بعينه. إنه يعني الاستبداد والقبول بحكم غير ديمقراطي، ومواجهة كل تغيير أو إصلاح، كما يعني التغطية السياسية والإعلامية على الإنتهاكات الصارخة لحقوق

الإنسان، وتبرير او الدفاع عن سياسات النظام المحلية والخارجية (حرب اليمن نموذجا). وفي الجانب الآخر فإن المهم هو الحفاظ على المصالح الخاصة، وإن كانت محرّمة قانوناً في البلدان الغربية، فازدواج القيم أمرٌ معروف.

هذا كله أدى الى استشراء الفساد الداخلي اقتصادياً ومالياً والى تطاول الاستبداد السياسي. إن المواقف الغربية في مجملها يمكن اعتبارها شريكاً في صناعة الفساد المحلي، بل أحد كبار الصنّاع له. الفساد السياسي السعودي ليس فقط شجع على اتساع دائرة الفساد في بعض دوائر النخبة الحاكمة والمتمكنة في اميركا، مثلاً، بل وهذا هو المهم: فجّر عنفاً طال الأميركيين، فرأى جناح احتواءه بجرعة محسوبة من الحريات والديمقراطية تطيل أمد المصالح الأميركية وإن خففت منها، ورأى بعضهم إعادة انتاج الاستبداد عبر إسقاط نظام الحكم وتقسيم الدولة ووضع اليد على منابع النفط، واستخدام الجزمة العسكرية لتحقيق ذلك. ورأى قسم ثالث: إبقاء الأمور على حالها، فالنظام السعودي، قادر ـ حسب رأيهم ـ على تكييف نفسه مع المعطيات السياسية الأميركية وأجندتها ومصالحها.

صح النوم: استيقاظ متأخر جداً!

هناك وجه آخر لعلاقة الفساد بالخارج، فيقال أحياناً بأن أموال النفط أفسدت السياسة العربية، وفي ظنّي أن النخب العربية عموماً فاسدة ومتحاملة. فالقابلية للفساد متوفرة لدى جميع الأنظمة، مع اختلاف المستويات، وقد استطاع بعضها أن يسخر إمكانياته لخدمة سياساته المحلية والدولية، عبر شراء الأحزاب والمنظمات وغزو الرأي العام برشوة الصحف والصحافيين ودعم القنوات الفضائية وتأسيسها، ولاحقاً عبر تأسيس صحف تستقطب وجوهاً يراد استرضاؤها خشية منها، أو تستقطب رجالاً لهم سمعتهم ومكانتهم في دوائر الثقافة والفكر في بيروت كما في القاهرة كما في لندن وغيرها من الدول.

ملاحظات ختامية

الأولى: وتتعلق بفساد قانون (مكافحة الفساد) وفساد الرجال القائمين على تطبيقه. فالمملكة ربما تكون الأقل بين دول العالم اعتماداً على القانون، وبالرغم من وجود مواد لمحاسبة المسؤولين والمحاكم الخاصة بهم، إلا أنها في الجملة لا تطبق، ولم نسمع أنها طبقت يوماً على أحد. والمملكة من جهة أخرى تعيش على (التعميمات) الآنية التي تصدر في الغالب من الوزارات وخصوصاً وزارة الداخلية، وهي تقوم مقام القانون والأنظمة. وفي كثير من الأحيان تكون التعميمات مخالفة للذوق والإنسانية وتحمل تعديات خطيرة على حقوق المواطنين.

الثانية: إن القضاء في السعودية تعتريه الكثير من المشكلات التي تحول دون حصول المواطن على حقوقه، فضلاً عن أن هناك طعونات كبيرة في نزاهته واستقلاليته. ولقد دأب دعاة الإصلاح في التذكير بهذه القضية، وانتشار ظاهرة الرشوة بين القضاة والتي أدت الى صدور أحكام جزافية تماشياً مع طلب من السلطات العليا التنفيذية. فإذا كان القضاة في الجملة غير بعيدين عن دائرة الفساد والرشوة والمحسوبية وإساءة استخدام السلطات، فإن المتوقع هو المزيد من الفساد والتعديات، ضمن واقع سلطة أبوية، وفي غياب واضح للإجراءات القضائية التي نالت نقداً واسعاً من قبل مؤسسات حقوق الإنسان في العالم، ومنظمات متخصصة للأمم المتحدة.

الثالثة: الفساد كما الحكم الصالح مسألة نسبية، ومقاييسه تختلف وفق القيم الناظمة لمجتمع ما، والحكم في المملكة قائم على دعاوى دينية لا يطبقها، خصوصاً في جوانبها السياسية، أي أن هناك انفصاماً بين القيم وبين الواقع. التعريف الغربي للحكم الصالح في عمومه لا يتعارض مع الدين وقيمه، وهي تتلخص في:

– المشاركة للرجال والنساء في الانتخاب المباشر أو عبر الممثلين بما يتضمن حرية التعبير والاجتماع وقيام مؤسسات المجتمع المدني.

ـ حكم القانون: اي الإستناد الى نظام قضائي عادل يطبق على الجميع، ويضمن حماية حقوق الإنسان، ويكون القضاء مستقلاً عن السلطة التنفيذية، وتكون له سلطة على القوة التي تلتزم بتطبيق حكم القانون.

ـ الوضوح والشفافية في صناعة القوانين وتطبيقها وفق الأنظمة. وأن تتوفر المعلومة بسهولة خاصة للفئات المتأثرة بتلك القوانين والقرارات.

ـ التمثيلية، بحيث تكون نشاطات المؤسسات خادمة للجميع، وضمن وقت كاف ومعلوم.

– الإجماعية/ التوافقية، بحيث يكون هناك إجماعاً في الطرق والوسائل التي تخدم عموم المجتمع.

– المحاسبة، بحيث تكون مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني محاسبة أمام الشعب والمساهمين فيها أو المتأثرين بها.

هذه هي المواصفات في خطوطها العامة التي يمكن أن تقلل من الفساد، وتجعل الحكم صالحاً، كما تجعل من صوت الأقليات وحقوقها محفوظاً، إضافة الى حفظ حقوق الفئات الضعيفة في المجتمع كالمرأة والطفل.

والحكم في المملكة لا يقبل بهذه المواصفات، ولا يقبل بما يناظرها في الشريعة، التي تستخدم اليوم كذريعة لمواجهة الأفكار المؤسسة لحكم صالح في المملكة.

الرابعة: ما يجعل من الصعوبة بمكان مواجهة الفساد، هو ضآلة هامش التعبير في المؤسسات الإعلامية والصحفية الرسمية والأهلية، بسبب الرقابة الشديدة. وأيضاً بسبب الغياب شبه التام لمؤسسات المجتمع المدني، بشكل يندر في بلدان أخرى. وحين واجهت الحكومة ضغوطات خارجية وداخلية، سمحت بقيام بعض المؤسسات ووضعت عليها شروطاً تجعلها مؤسسات أقرب الى تمثيل السلطة منها الى تمثيل المجتمع، ومثال ذلك: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، ونقابة الصحافيين..الخ.

الخامسة: إيرادات النفط الهائلة، كما وجود الحرمين الشريفين، يقودان الكثيرين الى تصور السعودية بشكل مختلف. فالثروة نقيض الفقر الجالب للفساد والانحراف، والحرمان الشريفان منبعان للفضائل والقيم التي ترفد الذات بالوازع من ارتكاب الإثم والخطيئة. بيد أن السلطة مفسدة بطبعها، والغنى قد يؤدي الى البطر والفساد أيضاً: (كلا إن الإنسان ليطغى، أن رآه استغنى). والقيم إن لم تتحول الى قانون، تغلبها الأعراف، وتتجاوزها نوازع الذات الى الرذيلة، فيستطير شرّ الحكام، وتنتقل شرورهم الى القاعدة بشكل ممنهج في كثير من الأحيان.

ومن جهة أخرى، فإن الحكم الصالح لا بدّ وأن يترك آثاره على واقع حياة المواطنين، فوجود الثروة مثلاً ما لم يكن منعكساً على صحة الناس وتعليمهم ورفاههم، فإن ذلك يدلّ على أن خللاً موجوداً كبيراً. وقد قيل بأن من السهل إثبات وجود الفساد، ولكن من المستحيل إثبات غيابه.

نقلاً عن موقع شؤون سعودية: saudiaffairs.net

وجوه حجازية

(١)

بكر بن محمد سعيد با بصيل

(١٢٩٣هـ - بعد سنة ١٣٤٩هـ)

أخذ العلم عن والده وعن علماء عصره؛ منهم الشيخ عمر باجنيد، والشيخ عبد الرحمن الدهان، والشيخ أسعد الدهان. أجيز له بالتدريس فتصدر له بالمسجد الحرام، وعقد حلقة درسه بباب الوداع من أبواب المسجد الحرام بجانب حلقة الشيخ علي با بصيل؛ وكان رحمه الله جهوري الصوت حريصاً على نفع طلابه، يناقشهم فيما يلقي عليهم، ولا ينتقل من بحث الى آخر إلا بعد أن يتأكد من فهمهم وهضمهم لما يتلقونه. تولى القضاء في العهد السعودي.

ذكر شيوخه الفاداني في كتابه: (قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين) فقال: شيوخه من أجلِّهم والده مفتي الشافعية بمكة المكرمة الشيخ محمد سعيد بن محمد بن سالم بابصيل والسادة عمر وأبوبكر وعثمان أبناء السيد محمد بن محمود شطا، والسيد حسين بن محمد الحبشي المكي، والشيخ عمر بن أبي بكر با جنيد، والشيخ عبد الحميد بن محمد علي قدس، والشيخ أحمد بن عبد اللطيف الخطيب، والشيخ سعيد بن علي الموجي المصري، وأحمد رافع الطهطاوي، وفالح بن محمد الظاهري محدّث المدينة، والسيد محمد علي بن ظاهر الوتري المدني، والسيد أحمد بن إسماعيل البرزنجي المدني، والشيخ سعيد بن عبد الله القعقاعي المكي، والشيخ عبد الله بن محمد غازي المكي، والسيد أحمد بن الحسن العطاس الحريضي، والسيد عمر بن سالم العطاس، بأسانيدهم. وأجاز الفاداني إجازة خطية تاريخها: حرر ذلك بمكة في ٢٩ محرم الحرام سنة ١٣٤٩ هـ[١].

(٢)

محمد سالم بن سعيد بابصيل

(... - بعد سنة ١٢٨٠هـ)

من أهل مكة المكرمة. أخذ عن السيد أحمد زيني دحلان. له: إسعاد الرفيق وبغية الصديق، فرغ منه سنة ١٢٨٠هـ[٢].

(٣)

محمد سعيد بابصيل الحضرمي المكّي الشافعي

(١٢٤٥ - ١٣٣٠هـ)

مفتي الشافعية وشيخ العلماء بمكة. ولد بها وتلقى العلم من علماء المسجد الحرام في عصره، ولازم السيد أحمد زيني دحلان وتخرج على يديه. تصدر للتدريس بالمسجد الحرام، وأخذ عنه الشيخ عبد القادر المنديلي وغيره. عيّن أميناً ثم تولّى الإفتاء. توفي رحمه الله بمكة[٣].

(٤)

علي بن محمد سعيد با بصيل

(١٢٧٣ - ١٣٥٣هـ)

مفتي الشافعية بمكة المكرمة. تلقى العلم عن والده وعن علماء عصره، منهم الشيخ عمر باجنيد ، والشيخ سعيد يماني، والشيخ عبد الرحمن الدهان، والشيخ أسعد الدهان. أجيز بالتدريس بالمسجد الحرام فدرّس وكانت حلقة درسه في حصوة باب الوداع. تولّى وكيل قاض، ورافق الهيئة العلمية التي أوفدتها الحكومة العثمانية الى الإمام يحيى بن حيمد الدين بصنعاء سنة ١٣٢٥هـ للتوسط بين الحكومة العثمانية وبينه لإيقاف القتال وإنهاء النزاع وسوء التفاهم[٤].

---

(١) عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٨٤؛ ورجال من مكة المكرمة، جريدة الندوة، العدد ١٠٥٧١، في ١٤١٤/٣/٣هـ؛ والفاداني، محمد ياسين. قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، جـ١ ص ١١-١٤، وفيه أبو بكر بن سعيد بن سالم، وأنه كان حياً في ٢٩ محرم الحرام سنة ١٣٤٩هـ.

(٢) الزركلي، خير الدين. الأعلام، جـ٧، ص٤؛ والبغدادي، إسماعيل باشا. هدية العارفين، جـ ٢، ص ٣٧٧. وكحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين، جـ ١٠، ص ١٦؛ وسركيس، يوسف إليان. معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ٥٠٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(٤) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١٤٩.

إخوان داعش



الشاعر معاذ الجنيد

يا عالَم الصمت .. حَيٌّ أنتَ ؟ أم عَدَمُ؟
أما لديكَ ضميرٌ نابِضٌ .. وفَمُ؟!
دَمٌ بجِسمكَ؟ أم نفطٌ تسيلُ به
وبين جنبيكَ قلبٌ ذاكَ .. أم ورَمُ؟

* * *

سالَت وجوهُ الحقوقيين .. وانكشَفَت
مُنظمَّاتٌ بصفِّ الشرِّ تنتظِمُ
يندِدون بتسليحَ الصِغار .. أتى
قصفُ الصغار .. فلا ضجوا ولا صُدموا
والخائفات على الآثار إن لُمِست
ماهمَّها اليوم .. والآثارُ تنهدِمُ

* * *

العالَمُ الوغدُ .. مشغولٌ بخِصيتِه
وشعبُنا لضحايا الأرض ينتقِمُ
و (مجلس الأمن) قوّادُ الطغاة.. على
إجرامهم يتغذّى أينما هجموا
يؤيدُ الحرب عاماً.. ثم يرفضها
يوماً.. ليزدادَ سِعرُ الصمت.. يتّهِمُ

* * *



يا (مجلسا) رابحاً من كل مجزرةٍ
دمُ الطفولة في شِيكاتهِ رَقَمُ
أطفالُنا في بنوك الغرب .. أرصِدةٌ
و (مجلسُ الأمن) فيها التاجِرُ النَهِمُ
تضاعفت عائداتُ الغرب من دمنا
فالكلُ من قتلنا يجني ويلتهِمُ
الصمتُ أدهى شريكٍ في مجازرِهم
فكم لشعبي بأعناق السكوت دَمُ

* * *

واليوم نامتْ شعوبٌ عن مذابحنا
وخانَ أشلاءنا الأعرابُ والعجمُ
كأنما الناس أرقامٌ وأجهِزةٌ
زيفُ الطواغيت في وجدانها نُظُمُ
نحنُ الذين نعيش القصف نحنُ هنا
وهُم يموتون.. ماتت فيهم القِيَمُ

* * *



تورَّطت عُصبةُ الشيطان في دمنا
وما دَرَت أننا خسفٌ بمن ظلموا
كانت صواريخهم بالأمس أحزِمَةً
(إخوانُ داعشَ) في تفجيرِها التزموا
وحينما استلَّ شعبي وعيهُ غضباً
ومزَّقَ الإنتحاريين حيث هُمُ
هنالك اضطرَّ حِلفُ الشرِّ مُرتبكاً
أن يُعلنَ الحربَ إسناداً لمن هُزِموا
قصفُ المنازِلِ خافٍ في كوامنهم
ونفذوه جهاراً عندما عقِموا
هُمُ الذين تشظّوا في مساجدنا
هُم الذين على أسواقنا هجموا

* * *

الدهرُ يمضي خجولاً من فضائحكم
فلتخجلوا يا وجوهاً.. رأسُها قَدَمُ
أكُلُّ من يسكنُ الصحراءَ.. يسكُنهُ
خواؤها.. فهوَ مُصفرٌّ ومُنعدِمُ؟
الخيلُ والليلُ والبيداءُ تلعنكُم
والسيفُ والرمحُ والقرطاسُ والقلمُ

أغبى الخلائق مَنْ في حربنا حسبوا
أن يخذل الله من في حبلِهِ اعتصموا!

جريمة الصمت

هل حان للإنسان أن يتكلما
وضمير هذا الكون أن يتألما
ولمسلميِّ الأرض أن يستيقظوا
والطائرات تُبيد شعباً مُسلما
حلفُ الطواغيتِ اشترى سلطاتهم
فمن اشترى صوت الشعوب وكمَّما؟!
من لم يقاتل شعبنا بسلاحه
بسكوتهِ أذكى الجراح وأضرما!

* * *

بسلاح أمريكا المُحرّم لم تدعْ
غاراتُ أرباب الخليج مُحرّما
بسلاح أمريكا المُحرّم لم يُعد
أطفالنا يدرون ما لونُ السما
لا الكونُ ندّدَ، لا الشعوبُ استنكرت
لا أُمّةٌ صرخَت، ولا فتحتْ فَمَا
لغة المصالح حين تُصبح غايةً
ترتاد أشلاء الطفولة سُلّما

* * *



كم دولةٍ تقتاتُ من أشلائنا
هِبةً ، ومن دمنا تريد تقدُّما
يا عالم الوهم الغريق بصمته
كيف استطاع النفطُ جعلَكَ أبكما !؟
كيف استطاع المجرمون بحربهم
أن يوهموك بأنهم أهل السما

وبأنهم يتحالفون لأجلنا
ومتى تحولت المجازرُ بلسما ؟
إن صادروا الإعلام ، نحنُ قناتكم
فخذوا الحقيقة وهي غارقةٌ دما

* * *

هوَ دأبُ أمريكا ، يجنُّ جنونها
إن شاءَ شعبٌ أن يعيش مُكرما
حشدت تحالُفها ، وكل سلاحها
لتدُكَّ بيتاً .. أو تُبيد مُخيّما
قصفٌ لدفنِ النائمين ، وآخرٌ
للمُسعفين ، وآخر لمن احتمى
في موطنِ اليمن المُحاصر شرَّعَ
العدوانُ قتلَ الأبرياء وعمَّما
في موطني يغفو الصغير وحولهُ
بيتٌ ، ويصحوا بالدمار مُكوّما
في موطني تلِدُ النساءُ تشوُّهاً
من فرط ما ألقى العدوّ وسمَّما

* * *

في موطني شعبٌ ، أبيٌّ ، صامدٌ
جبروت أمريكا عليه تحطما
في موطني زحفت جيوشٌ لم تكُنْ
بحياتها اعتادت تزورُ جهنما
بلغَ اليمانيون أوجَ شموخهم
والكون بالصمتِ المُهين تَقزَّما
من سوف يُخبرهم بأنّا أُمَّةٌ
تأبى ، ويأبى الله أن تستسلما

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار
- تغريدة

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- كتب و مخطوطات

- البحث



النسخة المطبوعة





أرشيف المجلة

(شام السعودية ويمنها)!

الجنون السعودي.. عهد الحروب

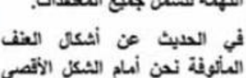
لقاء جمع مسؤولاً أميركياً كبيراً مع أحد كبار الأمراء في العائلة المالكة قبل أسابيع، ودار نقاش حول خيارات السعودية في المرحلة المقبلة، عقب التحوّل في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فاجأ الأمير ضيفه بالقول أن بلاده على استعداد لخوض حرب منفردة ضد إيران، ودون طلب الإذن من أحد، ولا الاستعانة بالولايات المتحدة أو أي دولة أخرى. الضيف تساءل مستغرباً: ولكن الايرانيين سيقومون بالرد، وقد يدمّرون مدنكم، فهل أنتم مستعدون؟ فرد الأمير على الفور: لا مشكلة لدينا، ليفعلوا ما يشاؤون. ولن نسمح بإستمرار هذا الوضع.



سماته.. دوافعه وأهدافه

العنف السعودي الوهابي

لم يعد العنف ظاهرة محلية بل عابرة للمناطق والطوائف ولكن ليس على قاعدة تضييع المسؤولية والأدلة الجنائية، فهناك اليوم عقيدة مسؤولة عن تطويرخطاب العنف وتنميته وتعميمه. إن عبارات من قبيل (الارهاب لا دين له) وأضرابها هي المسؤولة اليوم عن تعويم الأيديولوجية الدينية المسؤولة عن أكثر من 90 بالمئة من العمليات الارهابية في العالم..حين نقول بأن العنف ظاهرة كونية لا يعني سوى توصيف المدى الجغرافي الذي بلغته وليس تبرئة جهة ما بعينها أو تعميم التهمة لتشمل جميع المعتقدات.



تفجيرات الوهابية في مسجدي الامام علي والإمام الحسين في القديح والدمام

في الحديث عن أشكال العنف المألوفة نحن أمام الشكل الأقصى والأقسى للعنف، إذ ثمة معنى متعالياً لممارسته أولاً، وثانياً للتضحية بالذات بناء على محرّضات ذات طبيعة غير بشرية وإن كانت تحقق غايات بشرية..





تشييع شهداء القديح

تفجيرات القديح والدمام

إنهيار الحكم في السعودية حتمي

ثلاث قضايا ستشكل انعطافات في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وقد تودي بها

أسرار خطيرة في مراسلات قادة (القاعدة) 2 من 2

في رسالة بعث بها الشيخ عطية الله الليبي الى زعيم القاعدة أسامة بن لادن في 5 شعبان 1431هـ (17 يوليو 2010م)، استعرض فيها عدداً من القضايا ومن بينها اليمن، بدا فيها التباين واضحاً بين رؤية بن لادن وقيادة التنظيم فرع اليمن. فبينما ينقل بن لادن الأخيرين الى رحاب المعركة الكبرى بين «القاعدة» والولايات المتحدة، كان قادة الفرع اليمني يلحّون على توجيه الحرب نحو الداخل اليمني، على أساس أن ثمة حرباً يخوضها التنظيم في اليمن، وعليه «نحن أمام واقع كيف نستطيع أن نتصرف بحكمة وباستيعاب لشبابنا ورجالنا..».



مؤرّخو الوهابية.. عثمان بن بشر الغزو أساس المُلك - 4

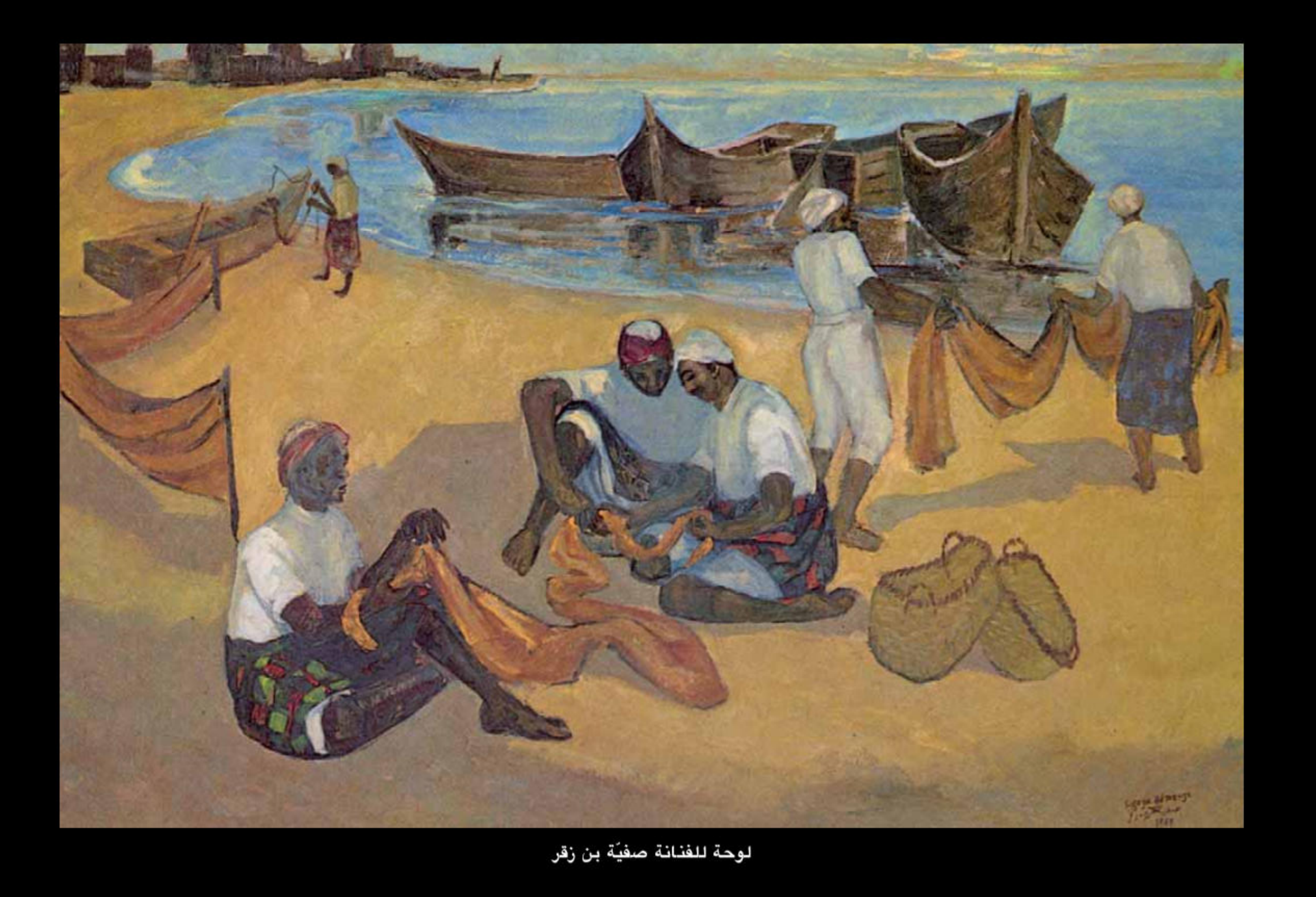
التفسير الديني لسقوط الدولة السعودية يخفي حقيقة ما كان يعاني منه حكّام آل سعود من أمراض السلطة، وهو ما أشار اليه حفيد محمد بن عبد الوهاب الشيخ حسن آل الشيخ الذي وجّه انتقاداً لحكّام آل سعود لنزوعهم الدنيوي، وتنازلهم عن البعد (الرسولي) الذي حكم الدولة السعودية الأولى.

لقد شهد عام 1229هـ، موت سعود ورئيس الكويت عبد الله بن صباح بن جابر بن سليمان بن أحمد الصباح، وابراهيم بن سليمان بن عفيصان في بلدة عنيزة، وكان سعود جعله أميراً عليها بعدما عزله عن الاحساء. وتحدّث ابن بشر عن وباء أصاب بلدان سدير ومنيخ،



المفاجأة السعودية: بن سلمان أمير الأمراء





لوحة للفنانة صفيّة بن زقر